مدار
المنتهى الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٣/٥/٢٨ م الموافق ١٨ رجب ١٤٣٤ هـ العدد ٣٠٨ السنة الحادية عشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الضربات الاقتصادية الجديدة تقلص مداخيل العائلات الفقيرة بنسبة ٨ر٤٪!
صفحـ(٤)ـة

الصدام المباشر بين إسرائيل و«الحيز الإسلامي الإقليمي الجديد» ليس حتميًا!
صفحـ(٧)ـة

رئيس كتل الائتلاف يعتزم تقديم مشروع قانون دستوري يمهد لإمكانية ضم الضفة الغربية!

* المنطقة العسكرية الوسطى زادت مناطق نفوذ المستوطنات في الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٢ بنحو ٨ آلاف دونم *

يعتزم حزب الليكود الحاكم، الذي يتزعمه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، طرح مشروع «قانون أساس» يعتبر قانونا دستوريا، من شأنه أن يمهد لإمكانية ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل بصورة تتنافى مع القانون الدولي.

ومشروع القانون الجديد هو تعديل لمشروع قانون أساس ينص على أن إسرائيل هي «دولة الشعب اليهودي»، وعلى أن طابعها اليهودي يتغلب على طابعها الديمقراطي، ويسعى التعديل الجديد إلى تعريف مكانة الضفة الغربية المحتلة ومكانة المستوطنين فيها.

وكشفت إذاعة الجيش الإسرائيلي أمس الاثنين عن أن رئيس كتل الائتلاف الحكومي في الكنيست، عضو الكنيست ياريف ليفين، سيطرح مشروع القانون الجديد على جدول أعمال الكنيست خلال الأسبوع الحالي.

وجاء في أحد البنود الجديدة في مشروع القانون أن «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي ومكان تأسيس دولة إسرائيل».

وأشارت إذاعة الجيش الإسرائيلي إلى أنه قد تكون في المستقبل انعكاسات لهذا البند على قرارات المحاكم الإسرائيلية.

والجدير بالذكر أن مشروع القانون الأولي يقضي أيضا بخفض مكانة اللغة العربية، والتوقف عن اعتبارها لغة رسمية، رغم أن العرب هم أكبر أقلية قومية في إسرائيل وتبلغ نسبتهم قرابة ٢٠٪ من عدد السكان.

وقال ليفين لإذاعة الجيش الإسرائيلي إنه «خلال الأعوام الماضية تم الدوس على التوازن بين دولة يهودية وديمقراطية، ونعمل على تصحيح هذا الوضع».

من جانبه قال عضو الكنيست أفيشاي برافرمان، من حزب العمل المعارض، إن «هذا القانون هو كارثة، فعندما أقام (رئيس حكومة إسرائيل الأول دافيد) بن غوريون الدولة، كان ذلك على أساس المبدأين، أي دولة يهودية وديمقراطية، وما يفعلونه الآن هو ضم يهودا والسامرة (أي الضفة) وتراجع مبدأ الدولة الديمقراطية».

على صعيد آخر، ذكر تقرير صحافي إسرائيلي أن المستوطنات في الضفة الغربية ابتلعت نحو ٨ آلاف دونم تم ضمها إليها خلال العام ٢٠١٢ الفائت بموجب قرار اتخذته قيادة المنطقة العسكرية الوسطى في الجيش الإسرائيلي.

وقالت صحيفة «هآرتس» أمس الاثنين إن قيادة المنطقة العسكرية الوسطى وسّعت مساحة منطقة نفوذ المستوطنات في الضفة الغربية بما لا يقل عن ٨ آلاف دونم، وأن قائد المنطقة الوسطى صادق على ذلك بواسطة أمر عسكري، من خلال عملية «ضم زاحف للأراض» إلى المستوطنات.

وأوضحت الصحيفة أنه من خلال المقارنة بين خرائط من العام ٢٠١١ والعام ٢٠١٢ تبين أن المساحة الإجمالية لمنطقة نفوذ المستوطنات ازدادت من ٥٣٠٩٣١ دونما وأصبحت ٥٣٨٣٠٣ دونمات.

وأضافت الصحيفة أن الإضافة في مساحة منطقة النفوذ هذه تنقسم إلى نوعين، إضافة أراض جديدة بعد استيلاء إسرائيل عليها، وإضافة ما يسمى بـ «أراضي الدولة» إلى المستوطنات.

وحذرت الصحيفة من أنه على الرغم من أن هذه الأراضي ليست مأهولة بالفلسطينيين، إلا أن زيادة منطقة نفوذ المستوطنة تمهد الطريق أمام تقديم مخططات بناء جديدة من أجل توسيع مستوطنات قائمة.

وقالت الصحيفة إن مستوطنة «عوفرا»، المقامة على أراض فلسطينية مصادرة وأراض تم الاستيلاء عليها وأراض بملكية فلسطينية خاصة تدعي إسرائيل بأنها اشترتها من أصحابها، تم توسيعها خلال العام الماضي بمساحة ٣٣٢ دونما، كما أن جميع الطرق المؤدية إلى هذه الأراضي تمر عبر أراض بملكية فلسطينية خاصة.

وتعمل السلطات الإسرائيلية في هذه الأثناء على «تبييض» وحدات سكنية في المستوطنة، التي تم بناؤها بدون تصاريح، إضافة إلى «تبييض» ١٠٠ وحدة سكنية بنيت في المستوطنة من دون تصاريح وتم إيقاف بنائها بموجب قرار من المحكمة العليا.

وضم الجيش الإسرائيلي إلى مستوطنة «معالي أدوميم» ٢٥٠ دونما، محاذية لقرية العيساوية في القدس الشرقية، كما اتسعت مساحة مستوطنة «كدوميم» بـ ١٠١٠ دونمات، وحصلت مستوطنة «كوخاف يعقوب» على ٦٦ دونما.

وضم الجيش الإسرائيلي إلى مستوطنتي «رحيليم» و«نوفي نحميا» ٩٤٤ دونما في إطار «تبييض» بؤرتين استيطانيتين عشوائيتين وإقامة مبان جديدة فيهما، كما تم «تبييض» البؤرة الاستيطانية «بروخين» من خلال منحها ٧١٤ دونما، وتم ضم ٩٠٤ دونمات إلى مستوطنة «إلكناه»، و٣٠٠ دونم إلى مستوطنة «كرني شومرون» لبناء مئات الوحدات السكنية الجديدة.

واتسعت مساحة مستوطنتي «إيتمار» و«شيلو» بـ ٦٠٠ دونم كل واحدة، كما تم توسيع مستوطنة «بيت إيل» من أجل بناء ٣٠٠ وحدة سكنية جديدة.

وتم توسيع مستوطنات «عالي زهاف» و«هار غيلو» و«بيتار عيليت» و«معاليه عاموس» و«بني حيفر» و«إلكناه» و«شعاري تيكفا» و«راموت ماحولا».

وعقب الخبير في الشؤون الاستيطانية، درور إتيكس، على التقرير بالقول «يتضح أنه في موازاة تفوهات السياسيين الإسرائيليين وبينهم رئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو) حول التزامهم بحل الدولتين، فإن المؤسسة العسكرية تواصل بهدوء ومثابرة تقطيع هذه الفكرة».

وأضاف إتيكس أن «الغالبية العظمى من الأراضي التي أضيفت إلى المستوطنات في العام الماضي، هي حول مستوطنات معزولة (أي خارج الكتل الاستيطانية الكبرى)، والتي من الواضح أنه لا توجد أية طريقة لضمها إلى إسرائيل في سيناريو حل الدولتين».

تحذيرات من نية المستوطنين فتح جبهة جديدة في الضفة

قالت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، إن المستوطنين يسعون إلى فتح جبهة جديدة في المناطق المحتلة.

وورد ذلك في مقال افتتاحي استهلته الصحيفة بالقول: يبدو أن الهدفين العسكريين اللذين لم يحققهما المستوطنون خلال العام الماضي سينتقلان اليوم إلى طليعة سلم أولوياتهم، وهما: تغيير قواعد اللعبة بإطلاق النار، بحيث يصبح من السهل أكثر فأكثر على الجنود إطلاق النار، وطرد قائد المنطقة العسكرية الوسطى اللواء نيتسان ألون، الذي تتسم علاقته بشيء من البرودة تجاههم. ويسعى المستوطنون لتحقيق هذين الهدفين فوراً. وإذا أخذنا تجربة الماضي وطابع الحكومة الحالية، فإن هناك احتمالاً كبيراً في أن ينجحوا في تحقيق ذلك.

وأضافت الصحيفة أن الحملة التي تشجع على تغيير البدء بإطلاق النار تحظى بتغطية إعلامية، عبر المقالات والتحقيقات التي تنقل شكوى الجنود من عدم سماح الجيش لهم باستخدام القوة المطلوبة في التعامل مع راشقي الحجارة ومع المتظاهرين. وعلى ما يبدو فإن الأرقام المخيفة التي تتحدث عن مقتل ١١ ولداً فلسطينياً تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ و١٨ عاماً في المناطق خلال الـ ١٢ شهراً الأخيرة، لا تكفي المستوطنين أو هؤلاء الجنود، إذ يعتقد هؤلاء أن إراقة مزيد من الدماء الفلسطينية معناه تحقيق هدوء أكثر، في حين أن للجيش الإسرائيلي وقائد المنطقة الوسطى وجهة نظر مختلفة فحواها أن سقوط أي قتيل مدني سيشعل نيران المقاومة وسيؤدي إلى مزيد من المواجهات. وعلى ما يبدو، فإن سبب مطالبة المستوطنين بطرد ألون، إلى جانب مواقفه الصارمة من تحديد قواعد إطلاق النار، هو أنه يحمل على جبينه وصمة أكثر خطورة هي أن زوجته ذات آراء يسارية.

وقالت الصحيفة إنه من المهم أن نشدد على أنه يجب ألا يكون المستوطنون هم الذين يقوّمون عمل ألون، ولا سيما أن جزءاً منهم يتصرف كما لو أنه بديل عن الجيش الإسرائيلي، ويساهم البعض الآخر منهم بصورة ملموسة في إشعال المناطق.

وأضافت أن رشق الحجارة والزجاجات الحارقة والتظاهرات العنيفة ليست وضعاً يمكن القبول به. لكن على الرغم من ذلك، فإن من السذاجة الاعتقاد أن السكان الخاضعين للاحتلال سيتخلون عن محاولاتهم الانتفاض على الذين احتلوا أرضهم ونهبوها. من هنا فمن الحكمة المحافظة على الأمن من خلال استخدام الحد الأدنى من العنف. وحتى الآن نجح قائد المنطقة الوسطى في هذه المهمة. لذا يمكن القول إن الاستجابة لمطالبة المستوطنين باستبعاده هي بمثابة دعوة إلى البدء بفتح جبهة جديدة.

المستوطنات: زحف ميداني .. وآخر سياسي.

الإسرائيليون لم يأبهوا بصفارات الإنذار خلال مناورات الجبهة الداخلية!

* نتنياهو: إسرائيل أكثر دولة مهددة بالصواريخ والقذائف الصاروخية في العالم أجمع *

ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن معظم الإسرائيليين لم يأبهوا بصفارات الإنذار التي انطلقت ظهر أمس الاثنين، في إطار مناورات الجبهة الداخلية التي تحاكي سيناريو تعرض إسرائيل لهجمات صاروخية، واستمرت الحياة في سيرها المعتاد رغم مطالبة وزارة شؤون الجبهة الداخلية المواطنين بالمشاركة في المناورات، والتدرب على الدخول إلى الملاجئ.

وأفاد موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني بأن انطلاق صفارات الإنذار في أنحاء إسرائيل، وباستثناء البلدات المحيطة بقطاع غزة، لم يؤثر على سير الحياة بشكل معتاد في أنحاء البلاد.

وقال الموقع الالكتروني إنه «على الرغم من سماع صوت الصفارة جيدا، إلا أن الحياة العادية في شارع ديزنغوف (مركز تل أبيب) استمرت كالمعتاد، فالسيارات استمرت في سفرها ولا أحد في الشارع حاول الوصول إلى مكان محمي، كما أن الزبائن في الحوانيت لم يتوقف عن أعمالهم».

وأضاف الموقع الالكتروني أن تقارير تحدثت عن أن المواطنين في مدينة حيفا أظهروا لا مبالاة بهذه المناورات، وقال مدير عام المجمع التجاري «غراند كنيون» في المدينة أنه تواجد في المجمع آلاف الأشخاص «لكنهم لم يتأثروا واستمروا في مشترياتهم وانشغالاتهم كالمعتاد».

لكن المؤسسات الحكومية والتعليمية شاركت في المناورات بموجب تعليمات وزارة شؤون الجبهة الداخلية وتدربوا على الدخول إلى الملاجئ والأماكن المحمية بعد سماع صفارات الإنذار.

وبدأت مناورات الجبهة الداخلية أمس وستستمر حتى يوم غد الأربعاء.

وأجرت قيادة الجبهة الداخلية التابعة للجيش الإسرائيلي تدريبا في مدينة «نتسيرت عيليت» المحاذية لمدينة الناصرة في الجليل، حاكى إصابة صاروخ لمبنى وتدميره، وتواجد في المكان المئات من أفراد قيادة الجبهة الداخلية وقوات إطفاء وخدمة الإسعاف الأولية (نجمة داوود الحمراء) والشرطة ومستخدمي البلدية.

وشاهد التدريب وزير شؤون الجبهة الداخلية غلعاد إردان الذي وصل إلى «نتسيرت عيليت».

ويأتي بدء هذه المناورة بعد ساعات من تردد أنباء حول إطلاق صاروخ من منطقة بلدة مرج عيون في جنوب لبنان باتجاه شمال إسرائيل، لكن الجيش الإسرائيلي أعلن أنه لم يرصد إطلاق صاروخ، فيما قال مواطنون إسرائيليون في بلدة المطلة إنهم سمعوا دوي انفجار قبيل منتصف الليلة قبل الماضية.

وتشمل المناورات إرسال بلاغات خليوية إلى هواتف محمولة واختراق شبكات اجتماعية على الانترنت وبث الإذاعات.

وستحاكي المناورات خلال اليوم وغدًا إصابة «صواريخ» مبنى مدرسة في القدس ومبنى الكنيست بصورة مباشرة.

وقال إردان إنه «ينبغي أن نذكر أنه في السيناريو الحقيقي وعندما يتم إطلاق آلاف الصواريخ على الجبهة الداخلية الإسرائيلية من سورية ولبنان وقطاع غزة، وهو السيناريو الذي تحاكيه المناورات، فإن منظومة القبة الحديدية (لاعتراض الصواريخ القصيرة المدى) لن تقوم بتغطية كاملة».

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في مناسبة البدء بهذه المناورات، إن إسرائيل هي أكثر دولة مهددة بالصواريخ والقذائف الصاروخية في العالم أجمع. وجاءت أقواله هذه في مستهل الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية أول من أمس الأحد، وقد أكد فيها أيضاً أن هذا التهديد يضطر إسرائيل إلى أن تكون مستعدة لأي سيناريو، وإلى أن تستثمر المليارات في حماية جبهتها الداخلية، سواء من خلال منظومات الدفاع المضادة للصواريخ على غرار «القبة الحديدية»، أو من خلال إقامة الملاجئ وتحسين منظومات الإنذار.

في الوقت نفسه أكد رئيس الحكومة أن من الصعب الوصول إلى وضع تتوفر فيه حماية مطلقة للجبهة الداخلية، وشدّد على أن الحماية لا تشكل بديلاً عن تعزيز القوة الضاربة للجيش الإسرائيلي، وتعزيز قوة الصمود والمناعة لدى السكان المدنيين في حال تعرّض الدولة لأي هجوم.

تحليلات إسرائيلية: خطاب أوباما الأخير يعكس تغييرًا إستراتيجيًا في سياسة أميركا الخارجية والأمنية

أثار الخطاب الذي ألقاه رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما في نهاية الأسبوع الماضي حول مكافحة «الإرهاب» ردود فعل متضاربة لدى عدد من المحللين الإسرائيليين، وقد اعتبره محلل الشؤون الأميركية في صحيفة «هآرتس» حيمي شاليف، الذي يراسل الصحيفة من العاصمة الأميركية واشنطن، بمثابة معلم مهم في ولاية أوباما، إن لم يكن في تاريخ الأمة التي يرأسها.

وأشار شاليف إلى أنه بغية الإطلالة على مزاج أحاديث الدهاليز المتوقع في المؤسسة الأمنية - السياسية الإسرائيلية في إثر الخطاب الثوري للرئيس أوباما حول مكافحة الإرهاب في نهاية الأسبوع، يجدر الإصغاء إلى ردود فعل قادة الجمهوريين الأميركيين. فقد وصف السيناتور سكسبي شمبليس من جورجيا الخطاب بأنه «انتصار للإرهابيين»، كما وصفه رئيس لجنة الخارجية في مجلس النواب آد رويس بأنه «تراجع عديم المنطق»، واعتبره السيناتور جون ماكين «انعدام واقع مقلق».

وأضاف أن كبار المحافظين ليسوا قلقين من القيود الجديدة التي فرضها أوباما على الاغتيالات عبر طائرات من دون طيار، ولا من استئناف الرئيس لمحاولات إغلاق معتقل غوانتنامو. فالشيطان، هذه المرة، ليس في التفاصيل وإنما في الرؤية الشاملة. وما يثير المحافظين الجدد في أميركا ممن تتوافق رؤيتهم مع المقاربة المعهودة في إسرائيل، هو إعلان أوباما من طرف واحد عن هزيمة تنظيم القاعدة قريباً، وعن إنهاء وشيك لمكافحة الإرهاب كما أديرت في العقد الأخير، وعن تغيير استراتيجي في سياسة أميركا الخارجية والأمنية. وقد كتبت «نيويورك تايمز» غداة الخطاب أن «هذه رؤيا طموحة، تتنازل عن سياسة خارجية عنفوية تسيطر عليها الاستخبارات لمصلحة دبلوماسية نشطة، ومساعدات خارجية وردود مدروسة أكثر على الإرهاب». وبالنسبة لدولة مثل إسرائيل تملي سياستها منذ عقود كثيرة اعتبارات استخباراتية وأمنية، وتعبير «دبلوماسية نشطة» يثير عندها السخرية أساساً، فإن هذا تعديل مقلق، وربما نهاية مرحلة. فمنذ أعلن الرئيس بوش، بعد أيام من عملية البرجين في نيويورك، أن «محاربتنا للإرهاب تبدأ بالقاعدة، لكنها لن تنتهي حتى تحديد كل المنظمات الإرهابية ذات البعد العالمي وكبحها وهزمها»، حاربت الولايات المتحدة وإسرائيل معًا المعركة نفسها، بالوسائل نفسها، وضد العدو ذاته. وتحت هذه اليافطة وصل ليس فقط التعاون الأمني والاستخباراتي ذرى جديدة، وإنما غدت «القيم المشتركة» في حالات كثيرة، متشابهة فعلاً. والآن يعلن أوباما خلافا للرؤية السائدة في إسرائيل، أن أميركا لا ترى نفسها موجودة في حرب أبدية ضد شبكة إرهاب جهادية دولية موحدة، وأن بوسطن ليست مرتبطة بلندن ولا بطهران، أو بغداد أو كابول أو غزة. وحتى إذا لم يكن متوقعا قريبا أي تغيير في مستوى العلاقات بين الجيشين أو الدولتين، فمن الناحية الرمزية يشكل خطاب أوباما بداية التراجع، وتفكيك الموقع، والوداع الأيديولوجي لاحقا. وبهذا المعنى، فإن استعداده لاعتبار النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أحد العوامل المغذية للتطرف والكراهية في أرجاء العالم الإسلامي يشير ليس فقط إلى دعم أوباما لمساعي وزير الخارجية جون كيري استئناف العملية السياسية وإنما أيضا إلى قراره العودة إلى أسس الرؤية التي وجهته في بداية ولايته الأولى. كما أنه سعى لاسترداد صورة السياسي المعتدل المحتار بين أخلاقية وسائل القتال التي ينتهجها ضد عدو متوحش، وربما أنه بذلك يحاول أن يضع حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني في موقع الشرف الذي أعده له قبل أربع سنوات، بعد خطابه في القاهرة وقبل أن يظهر له رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو والواقع السياسي في أميركا حدود قوة الرئيس الساعي لإعادة انتخابه. وبهذا المعنى، فإن تبادل الكلام بين أوباما وميدا بنجامين، التي قاطعته مع نهاية خطابه، كان مثيراً. وبنجامين كانت من رؤساء التنظيم اليساري الراديكالي «كود بينك»، الذي كان مسؤولا أيضاً عن مقاطعة خطاب بنيامين نتنياهو في الجمعية العمومية للمنظمات اليهودية في نيوأورليانز العام ٢٠١٠. ورغم انزعاجه من مقاطعاتها، بدا أوباما كمن يتعاطف مع بنجامين واحتجاجاتها الصاخبة ضد عدم إغلاق معتقل غوانتنامو بل إنه حث مستمعيه على التفكير والاهتمام بذلك. وبالتأكيد سوف يتساءل منتقدو أوباما عما إذا كانت المواقف الأخرى لـ «كود بينك» - وبينها تأييد مقاطعة إسرائيل - تحظى عنده بآذان صاغية، على الأقل في النقاشات بينه وبين نفسه. والمنتقدون أنفسهم مقتنعون بأن إعلان أوباما عن النصر الوشيك على القاعدة و«المنظمات المتفرعة عنها» يوازي الإعلان المشؤوم لسلفه بوش عن «إنجاز المهمة» في العراق في أيار ٢٠٠٣، قبل سنوات طويلة وآلاف القتلى من الانتهاء الفعلي للمعركة. ولا ريب في أن الخطاب وفر لبقايا منظمة بن لادن دافعاً إضافياً، إذا كانوا بحاجة له، كي يثبتوا للرئيس مدى خطئه.

وختم شاليف: قريباً سيحاول محللو الأحداث في إسرائيل تقدير ما إذا كان للخطاب تأثير فعلي على السياسة الأميركية تجاه إيران، وسورية، وحماس، وحزب الله وباقي أعداء إسرائيل، مع الخطاب ومن دونه، وهم أيضاً أعداء أميركا. ومهما يكن، فالخطاب يشكل معلماً في ولاية أوباما، إن لم يكن في تاريخ الأمة التي يرأسها، فأميركا تعبة من حربها الطويلة ضد «الإرهاب» الإسلامي، وهي تسعى للتوجه نحو ترميم قوتها الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية المتضررة. وإسرائيل، بين آخرين، ستُنحى جانباً.

على صعيد آخر كتب المحلل السياسي لصحيفة «معاريف» أمنون لورد مقالا شن فيه هجومًا حادًا على أوباما، واصفًا إياه بأنه الرئيس الأضعف في تاريخ الولايات المتحدة.

وأضاف: إن ما يفاقم الوضع أكثر هو أن يد أوباما اليمنى في السياسة الخارجية، الوزير جون كيري، هو على ما يبدو الشخصية الأكثر إثارة للشفقة التي تتولى هذا المنصب في أي وقت من الأوقات، منذ أن بدأت إسرائيل تتعاطى مع وزارة الخارجية في الإدارة الأميركية. فهذا الوزير يصل إلى إسرائيل، وهو الآخر يكرّر أقوالا عابثة جدا أنه في غضون أسبوع أو أسبوعين أو شهر يتعين على القيادات في إسرائيل وفي السلطة الفلسطينية أن تتخذ قرارات صعبة. وفي كل مرة يأتي فيها مشدود الوجه واللسان إلى إسرائيل، ينشأ العجب عما يفعل هنا حين يكون كل شيء في المحيط مشتعلا، وحين تكون روسيا تعربد، وحين تكون كوريا الشمالية تتحدى، وحين يكون بحر الصين عاصفا.

وقال لورد إنه لا يمكن لإسرائيل اليوم أن تتخلى عن أي معقل أمني في مناطق الضفة الغربية ومنطقة الحدود مع الأردن. ومنذ حرب لبنان الثانية ومنذ الحربين الصغيرتين في غزة- «الرصاص المصبوب» و«عمود السحاب»- كان واضحا لإسرائيل أن أي تنازل إقليمي معناه تسليم مناطق لسيطرة حزب الله وحماس. ووجود المناطق تحت سيطرة حماس معناه إطلاق الصواريخ على الجبهة الداخلية في إسرائيل. لكن منذئذ أضيف عدد كبير جدا من الأسباب لعدم القدرة على المضي قدما اليوم بشكل جدي في التسوية مع الفلسطينيين. غير أن هذه الأسباب على ما يبدو غابت عن نظر كيري ورئيسه.

لبيد يتقدم بثبات نحو «المقصلة السياسية»!

*خلال أقل من شهرين انقلب يائير لبيد على خطابه السياسي ووعوده في ثلاث قضايا أساسية: الاقتصاد والسياسة وتحدي الحريديم * وسائل الإعلام وصنّاع الرأي الذين دللوا لبيد على مدى أشهر الانتخابات يهاجمونه بقوة *كتّاب ومحللون سياسيون يؤلبون شخصيات «يوجد مستقبل» على رئيس الحزب *

كتب برهوم جرايسي:

استعجل وزير المالية يائير لبيد، «النجم الأكبر» للانتخابات البرلمانية الأخيرة، في كشف ما تبقى من أوراق في جعبته ليكشف أكثر حقيقته اليمينية، ليس فقط الاقتصادية، بل السياسية، وكشف سر لغز هذه العلاقة الوطيدة بينه وبين زعيم تكتل أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»، الوزير نفتالي بينيت، الذي يتراسل ويتحادث معه يوميا كما يقول لبيد. ولكن في نفس الوقت، فقد تقدم لبيد بنفسه نحو «المقصلة السياسية»، ليجد هناك فريقا ليس صغيرا، والأهم ليس سهلا، من صنّاع الرأي الإسرائيليين، الذين أوسعوا في جلده سياسيا، وتنبأوا له بقرب الهلاك السياسي له ولحزبه، الصامت مرحليا كقطيع بيد راعيه، رغم ما يضم من شخصيات لها مكانتها.

دخل يائير لبيد إلى المعترك السياسي قبل أكثر من عامين، بإعلان عزمه خوض الانتخابات البرلمانية، ومنذ اللحظة الأولى لذلك الإعلان تم وضعه في خانة ما يسمى «الوسط»، وذلك استنادا إلى خطابه الإعلامي والمقالات التي كان ينشرها، ولكن بعد الإعلان عن تشكيل حزبه، «يوجد مستقبل»، في الأجواء الانتخابية الأولى التي سبقت الحملة الانتخابية الأخيرة، اختار لبيد أن يعلن برنامجه السياسي، بالذات، من الكلية الاستيطانية «اريئيل» بعد أشهر قليلة من إعلان الحكومة الإسرائيلية عن تحويلها إلى جامعة، رغم المعارضة الدولية، ومعارضة مؤسسات أكاديمية عالمية، وحتى معارضة مجلس التعليم الإسرائيلي.

لم يتوقف كثيرون عند رمزية اختيار لبيد هذه الكلية الاستيطانية منصة لإعلان برنامجه السياسي، ولاحقا ادعى انه يمثل الشرائح الاقتصادية الوسطى، التي منها من خاض حملة الاحتجاجات الشعبية ضد غلاء المعيشة في صيف العام ٢٠١١. ورغم محاولات عدم إدراج الجانب السياسي وملف الصراع في حملته الانتخابية، كما فعلت رئيسة حزب «العمل» شيلي يحيموفيتش، إلا أن خطاب تسيبي ليفني في تلك الأيام أجبره على طرح تصوراته بشأن حل الصراع، فلم يجنح نحو اليسار الصهيوني، لكنه في تلك التصورات ظهر أبعد بكثير من التصورات اليمينية المتشددة، التي عرضها أخيرًا في مقابلة مع مجلة «نيويورك تايمز».

حرق الورقة الاقتصادية

حالما تسلم لبيد منصب وزير المالية، كشف أكثر عن النوايا المستترة من دخوله إلى الحلبة السياسية، فهو تسلم المنصب، مع معرفته المسبقة لنوايا بنيامين نتنياهو ووزارة المالية في الميزانية العامة للعامين الجاري والمقبل ٢٠١٤، بأن تتضمن سلسلة من الضربات الاقتصادية اللئيمة للشرائح الفقيرة والضعيفة، وايضا الوسطى التي ادعى لبيد انه يمثلها.

ففي خطابه الأول، اتخذ لنفسه اسم امرأة يعتبرها «نموذجية» للشريحة الوسطى، وأسماها «ريكي كوهين»، إلا أن المواصفات المالية التي نسبها لها لا تتعلق اطلاقا بالشريحة الوسطى، كأن تتقاضى عائلتها شهريا ٢٠ ألف شيكل (٥٤٠٠ دولار)، وفي اليوم التالي لاقى وسائل الإعلام والصحافة تستهزئ به وتهاجمه، فالشريحة الوسطى تتلقى أقل من هذا.

وحاول لاحقا الادعاء أنه قصد بمدخول غير صاف، ولكن هذا لم يسعفه، بل كشف حقيقة رؤيته، وما زاد على هذا كشف صحيفة اقتصادية عن أن لبيد لجأ إلى ٧٩ ثريا من اثرياء إسرائيل، ليقدموا له ضمانات مالية في البنوك، بقيمة تصل إلى ٢٫٥ مليون دولار، كي يخوض الانتخابات ويموّل حملته الانتخابية.

بعد كل هذا، أتت قائمة الضربات الاقتصادية التي تتضمنها الميزانية العامة، والتي ستقتطع ما لا يقل عن ٢٠٠ إلى ٤٠٠ دولار شهريا من كل عائلة فيها اولاد، وهذا عدا عن ارتفاع متوقع في البطالة، على ضوء تجميد ميزانيات تطوير وبنى تحتية، ومؤشرات لتراجع الصادرات.

حينما زعم لبيد قبل أشهر أنه يخوض الانتخابات ليكون صوت حملة الاحتجاجات الشعبية، فإن تلك الاحتجاجات نشبت على أوضاع اقتصادية اقل بكثير من تلك التي تتنبأ بها الميزانية التي سيعرضها.

وهذا السقوط الأول.

تقوقع أمام الحريديم

سار لبيد على درب والده الوزير الأسبق يوسيف لبيد، باستهدافه اليهود المتدينين المتزمتين- «الحريديم»، واعلن انه يرفض مشاركتهم في الحكومة، وكان له هذا، ولكن هذا الجانب الاسهل، ثم أعلن أنه لن يقبل بأقل من تجنيد كامل وشامل لشبان الحريديم في الجيش الإسرائيلي، ومن تقليص حاد في ميزانيات مؤسساتهم التعليمية، وتقليص المخصصات الاجتماعية لرجالهم الذين يتعلمون في المعاهد الدينية.

وها هي لجنة وزارية، يرأسها الوزير يعقوب بيري من حزب لبيد ذاته، «يوجد مستقبل»، تعرض مشروع قانون جديدا، ولكن تطبيقه اقل مما أراد لبيد، ويمتد تطبيقه لثلاث سنوات، ولكن الكل يعرف أن هذا القانون، وحينما سيصل إلى مراحله النهائية، هذا إذا ما وصل أصلا، سيكون أخف أكثر باتجاه الحريديم.

إلى ذلك، فإن لبيد اتفق مع الزعيم السياسي العائد لحزب «شاس»، آرييه درعي، على عدم تقليص ميزانيات المؤسسات التعليمية التابعة لطوائف ومجموعات الحريديم.

وهذا السقوط الثاني.

حرق الورقة السياسية

كان الكل يسأل عن طبيعة العلاقة الوثيقة بين لبيد وزعيم تكتل أحزاب المستوطنين نفتالي بينيت، خاصة وان بعضا ليس قليلا راهن في الوهلة الأولى على أن لبيد سيضغط في اتجاه استئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، ولن يقبل بانفلات في الاستيطان، وسيلجم القوانين العنصرية، التي مررت الحكومة في الشهرين الأولين قانونين منها، بالقراءة التمهيدية، والمؤشرات لأكثر مستقبلا.

لكن تصريحات لبيد لمجلة «نيويورك تايمز» جاءت لتحل «اللغز»، إذ أعلن أنه يرفض تجميد الاستيطان، ويؤيد استمرار توسيعه، بزعم استيعاب ما يسمى بـ «التكاثر الطبيعي»، وقال بشكل واضح إنه يرفض تجميد الميزانيات للمستوطنات، وحتى يرفض تجميد ميزانيات التحفيز المالي التي تدفعها حكومة الاحتلال لتشجيع الإسرائيليين على التدفق على مستوطنات الضفة الغربية.

وتابع لبيد قائلا إن القدس ليست مطروحة لأي نقاش، «لأنها ليست المكان بل الفكرة من ناحية إسرائيل، ولا يمكن أن تكون فيها عاصمة لدولة فلسطين»، وقال إنه يؤيد الإعلان عن دولة فلسطينية في حدود مؤقتة، على أن يتم تحديد الحدود النهائية بعد أربع أو خمس سنوات، من الاتفاق المرحلي. وأضاف أن الحل الدائم، سيقود إلى إخلاء عشرات الآلاف (من اصل مئات الآلاف) من المستوطنين «وهذا يكسر القلوب»، حسب تعبيره في المقابلة.

وهاجم لبيد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وقال عنه إنه «من مؤسسي نظرية أن الفلسطينيين ضحية»، حسب تعبيره، وقال إنه ليس متأكدا مما إذا يريد الفلسطينيون حل الصراع، و«إن إسرائيل تريد سلاما وأمنا، وإن الفلسطينيين يريدون سلاما وعدلا، وهما أمران مختلفان كليا، وهذه هي الفجوة الأساسية بيننا، وعلينا إغلاقها».

وقال لبيد، في تلميح إلى التغيير في مواقفه، إنه كانت لديه «الكثير من المواقف قبل أن يطلع على الحقائق». كما تباهى لبيد بأنه على اتصال يومي ومكثف مع زعيم حزب المستوطنين «البيت اليهودي» نفتالي بينيت، إذ أن كليهما يعملان بتنسيق كامل.

وهذا السقوط الثالث.

صنّاع الرأي يستلون أقلامهم

فاضت الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية في الأسبوعين الأخيرين، على وجه الخصوص، بالمقالات التي تنتقد لبيد انتقادا حادا. ويجري الحديث عن الصحف الاكثر انتشارا في معقل لبيد الانتخابي، مدينة تل أبيب ومنطقتها الكبرى، وشريحة النخبة، وأقلام محسوبة على الوسط، التي تميل نوعا ما إلى اليسار الصهيوني، ولها مكانتها بين أوساط معقل لبيد، ومنهم من تنبأ ببداية سقوطه، واقلامه حذرت من غطرسته السياسية، وهذه تعد ضربة قاسية لإعلامي مثل لبيد، دخل الحلبة السياسية على متن وسائل الإعلام، التي «دللته» كطفل «آخر العنقود» على مدى الحملة الانتخابية، وابتهجت بفوزه بـ ١٩ مقعدا.

فعلى الرغم من أن الصحف الإسرائيلية تمثل مصالح أصحاب رأس المال، ومنهم مالكو الصحف أنفسهم، إلا أن لبيد لم يفلت من سيفها حتى في هذا الجانب، فيكتب رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» ألوف بن: «يتابع لبيد تراث سلفه، فلا يوجد في خطته الاقتصادية أي اقتراح لتغيير اجراءات العمل في وزارة المالية. وتوجه كل مطالب زيادة النجاعة والتغييرات البنيوية إلى مكاتب وجهات أخرى».

وتكتب الصحيفة ذاتها في مقال لأسرة التحرير: «ها هو وبعد أن تلقى القوة السياسية التي تسمح له بتحقيق برنامجه، تبين ان لبيد لم يعد واجباته البيتية، لا في الحملة الانتخابية ولا عند بلورة الميزانية في وزارة المالية. وفجأة اتضح له أن الغاء التمويل لمؤسسة «إل همعيان» سيبقي التلاميذ دون بديل في متناول اليد (بقصد مؤسسات الحريديم)».

وتتابع الصحيفة «مهما يكن من أمر، فانه في اجراءات من هذا النوع يعمق لبيد العجز في مصداقيته، العجز الذي تأثيره على العلاقات العامة للسياسيين، الجدد والقدامى على حد سواء، يشبه تأثير العجز في الميزانية على الاقتصاد والمجتمع في إسرائيل».

ازدواجية الخطاب

أما محلل الشؤون العربية في صحيفة «هآرتس» تسفي بارئيل فذهب ليزعم ان الرئيس الراحل ياسر عرفات كانت لديه ازدواجية في الخطاب، وأن ما يقوله بالانكليزية لا يقوله بالعربية وبالعكس، ونسب الأمر ذاته للبيد، ويقول عنه إنه «يقول لصحيفة نيويورك تايمز بالانكليزية الحقيقة، ويشتكي في العبرية من أنهم لم يفهموه، فهو يعلن لصحيفة نيويورك تايمز أنه لن يتخلى عن الإحسانات للمستوطنات، لأنه لا سبب لوقف البناء في المناطق (الضفة) وأنه لا يرى محمود عباس شريكا وأنه يوافق في الأكثر على دولة فلسطينية في حدود مؤقتة لسنتين أو ثلاث أو خمس (وتعوزنا هنا كلمة «إلى الأبد»). لكنه وزع بالعبرية مُخدر المسيرة السياسية بالمجان: لن أجلس في حكومة لا تُدير مسيرة سياسية، ودولتان للشعبين، ولآلئ أخرى جعلت مُحبيه ينظرون اليه بعيون مغرورقة ويتوسلون من اجل وجبة أخرى من المخدر».

وتابع بارئيل كاتبا: لا داعي حتى إلى انتقاد كلامه لأنه لم يعرض لا نظرية ولا ايديولوجية ولا سياسة بل مجموعة شعارات تلائم كل حدث، وقد أنكرها سريعا أصلا بالعبرية بالطبع لأن لبيد ليس ايديولوجيا وليس يمينيا ولا يساريا ولا من الوسط ولا من الأطراف. فلو وُجدت حرفة هندسي سياسي لاستطاع لبيد ان يُدرسها. قال لبيد إن «القدس ليست مكانا بل هي فكرة»، ومن المؤكد أنه أهلّ للانضمام إلى القدس فقد أصبح هو أيضا فكرة.

ويقول المحلل السياسي في صحيفة «هآرتس» آري شفيط: «لقد تبين أن صديق إيهود اولمرت الصالح (لبيد) هو نسخة دقيقة عن بنيامين نتنياهو، وفيما يتعلق بالمستوطنين، وقف ابن يوسيف لبيد بعيدا عن يمين بنيامين نتنياهو» (أكثر يمينية).

ويتابع شفيط «جيد ان لبيد نطق بحقيقته آخر الامر فقد بان ما كان غامضا في المعركة الانتخابية. وازداد حدة ما كان مطموسا منذ تم تشكيل الحكومة. خرج الثعبان من الكيس. ومن المنطق ان نفترض ان الوضع الجديد لوزير المالية بصفته زعيم اليمين الجديد، سينفعه من جهة سياسية فهو سيزيد قوة جذبه في الجزء القومي – القومجي من الخارطة السياسية. وسيُمكنه من توثيق الحلف مع نفتالي بينيت، وأن يقتطع من الليكود اقتطاعا كبيرا. ويستطيع ناخبو أفيغدور ليبرمان ان يجدوا في يوجد مستقبل بيتا أكثر أناقة من بيت إسرائيل بيتنا القديم. واذا سلك سلوكا حكيما فان إيقونة اليمين التل أبيبية الجديدة تستطيع ان تبتلع اليمين المقدسي القديم، في حين يقترح على إسرائيل رؤيا آسرة للمحافظة الجديدة الحسنة».

ويقول الكاتب زئيف شتيرنهيل، في صحيفة «هآرتس»، ساخرا: «ينبغي ألا ننكر جميل يئير لبيد لإسهامه في السياسة الإسرائيلية. أجل في أوقات نادرة فقط يتبرأ سياسي بهذه السرعة من شعاراته الانتخابية الفارغة ويعترف بالحقيقة علنا. والحقيقة هي أن للواقع الإسرائيلي وجهين، لأنه يوجد من جهة في البلاد استغلال قاسٍ للعمال، ويجري فيها في واقع الامر صراع طبقي غير متكافئ تسحق فيه الطبقة الوسطى- العليا التي تسيطر على الاقتصاد، على الدوام، ظروف عيش الضعفاء وقدرتهم على العيش، وتخفض كثيرين منهم ومن أبنائهم إلى ما تحت خط الفقر».

تأليب شخصيات الحزب عليه

ويسأل المحلل السياسي في صحيفة «معاريف» شالوم يروشلمي، كاتبا «المشوق هو ماذا يقوله، أو لا يقوله، عن هذا الوضع الوزيران يعقوب بيري وياعيل غيرمان والنائب عوفر شيلح من يوجد مستقبل. فهم يعرفون ما هو معنى الدولة ثنائية القومية. وقد قاتلوا ذات مرة ضد هذا الوضع. لعل شيلح لم يعد يهمه شيء غير ان يصبح لبيد رئيسا للحكومة بعد سنتين، ثلاث سنوات. فهل سيكون رئيس حكومة إسرائيل أم رئيس حكومة إسراطين؟ ماذا يهم، المهم ان يذهب الأصوليون إلى الجيش».

نشير هنا إلى أن اسما جديدا في حزب «يوجد مستقبل»، فاجأ الجميع بمواقفه السياسية، هو وزير الرفاه مئير كوهين، الذي دعا إلى اخلاء «مستوطنات صغيرة ومعزولة» حتى قبل استئناف المستوطنات، ودعا للتفكير بالانسحاب لاحقا من مرتفعات الجولان السورية المحتلة، وقد يكون غيره في الحزب يحملون افكارا أكثر وضوحا في تعارضها مع تصريحات لبيد السياسية الأخيرة.

ويقول المحلل السياسي البارز في صحيفة «يديعوت أحرونوت» ناحوم برنياع: «كان الشعور العام بأن لبيد وبينيت، وهما هاويان في السياسة، يُدرسان نتنياهو في مدرسة ويُملیان عليه ويُذلانه. وكان الاحتفال كبيرا جدا بحيث لم ينتبه أحد منهما للرزمة التي تركها نتنياهو لهما قرب الباب. قد يكون لبيد وبينيت علما نتنياهو درسا، لكنه أعطاهما درسا في روضة أطفال».

ويتابع برنياع «إن لكتلة يوجد مستقبل ١٩ نائبا. وكل اعضاء الكتلة في هذه المرحلة معترفون بالجميل وطائعون ويملأهم الطموح إلى إرضاء زعيمهم. وهذه قوة ذات شأن. لكن الخطر هو أن لبيد سيحدث له في غضون وقت غير طويل ما حدث لتسيبي ليفني في كاديما ولإيهود باراك في حزب عتسماؤوت، إذ كان لهما نواب ولم يكن ناخبون. وقد تحول باراك مع عدم وجود ناخبين إلى رهينة لنتنياهو، وتحول إلى موظف يخدم سياسة لم يكن موافقا عليها».

ويواصل «وهذا هو الخطر الحقيقي الذي يواجه لبيد، فهو سيُخصى إلى الأبد حتى قبل أن يعرف أسماء موظفي قسم الميزانيات. ولا سبب يدعو إلى الشماتة بلبيد لأنه مع سقوطه سيسقط الاحتمال غير الكبير لنشوء بديل هنا ذات يوم».

ونختتم بعودة لما كتبه آري شفيط في مقاله السابق ذكره هنا: «لذا فإن من يؤمنون إلى الآن بأن من الواجب انقاذ الدولة اليهودية الديمقراطية من الاحتلال مُجبرون على ان ينظموا أنفسهم من جديد. وأولئك الذين ما زالوا يريدون رسم حدود لإسرائيل مُجبرون على إظهار طريق وفكرة جديدتين. إن اجتياز لبيد للخطوط يترك في مركز السياسة الإسرائيلية فراغا ضخما يتحدى حزب العمل والحركة وميرتس والجناح اليساري من يوجد مستقبل أيضا. وهو يُتيح فرصة ذهبية لقوى جديدة ولاعبين نوعيين يُسخنون أنفسهم على المقاعد استعدادا لدخول الملعب. وبعد أن زال أمل السلام الذي كان ينطوي عليه لبيد حان الوقت لأمل جديد».

شخصيات أمنية إسرائيلية سابقة تشكك في احتمال سقوط نظام الأسد

يدور في إسرائيل في الآونة الأخيرة نقاش حول ما إذا كان بقاء نظام الرئيس السوري بشار الأسد في الحكم «جيدا لليهود»، أي يصب في مصلحة إسرائيل، أم أن مصلحتها تقضي بسقوطه، وليس مهما الحكم الذي سيخلفه، وحتى لو استولت التنظيمات الجهادية، التي تدور في فلك تنظيم القاعدة، على أجزاء من سورية وخاصة في المناطق الحدودية.

ولاستيضاح المواقف حيال هذا النقاش، استمزجت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، في نهاية الأسبوع الماضي، مواقف أربع شخصيات أمنية إسرائيلية رفيعة المستوى.

وقال اللواء في الاحتياط غيورا آيلاند، الذي تولى منصب رئيس مجلس الأمن القومي بين الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، إن السؤال حول كيفية التعامل مع الأسد ليس جديدا ولم يولد في أعقاب بدء الأزمة السورية قبل عامين. وأوضح أنه تم البحث في هذا السؤال خلال ولاية حكومة أريئيل شارون، وأن الأخير اعتبر أن «الأسد الذي يحارب من أجل شرعيته في الخارج ومن أجل بقائه في الداخل هو على ما يبدو أفضل شيء بالنسبة لإسرائيل».

لكن آيلاند رأى أن الوضع تغير الآن، وأن ثمة ثلاثة أسباب لتأييد سقوط الأسد.

وأضاف أن «السبب الأول يتعلق بالتهديد الإيراني. فسقوط الأسد، من دون علاقة بالسؤال حول من سيحل مكانه، سيفكك الحلف بين دمشق وطهران. والسبب الثاني يتعلق بالموقف الأخلاقي الذي يتعين على دولة إسرائيل أن تعبر عنه، إذ لا يمكننا السماح لأنفسنا بأن نشاهد من دون مبالاة ذبح ١٠٠ ألف مواطن سوري، وقسمهم الأكبر بريء، حتى لو لم نكن قادرين على التدخل بشكل فعلي. والسبب الثالث هو أني أرفض الانضمام للتخوف مما سيكون في سورية بعد سقوط الأسد».

واتفق رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق ورئيس «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب حاليا، اللواء في الاحتياط عاموس يادلين، مع موقف آيلاند.

وقال يادلين إن «الأسد هو لاعب مركزي في محور إيران - حزب الله. والسلاح الذي قتل جنودنا في حرب لبنان الثانية وصل إلى حزب الله عن طريق الأسد. وقد تم صنع بعضه في سورية وبعضه الآخر وصل عن طريق سورية، وهذا من دون أن نتحدث بعد عن ترسانة أسلحته، التي تشمل منظومة صاروخية تغطي دولة إسرائيل كلها، ولذلك فإن كسر هذا الحلف هو مصلحة إسرائيلية».

وأضاف يادلين أن «الأسد صامد في الحكم لأن الجيش السوري مخلص له لعدة أسباب، وبالأساس لأن أفراد الجيش يعرفون أنه إذا سقط الأسد فإنهم سيدفعون الثمن. وهو باق في الحكم لأنه محمي، فسورية ليست مثل ليبيا، والدول العظمى لن تتدخل في ما يحدث هناك».

ورأى يادلين أنه بنظرة إلى المستقبل البعيد، فإن بقاء محور إيران - سورية - حزب الله «يهدد سلامة إسرائيل».

وقال «أنا أيضا لست واثقا من أن الأسد سيسقط، لكن السؤال الذي أطرحه هو ما هو صحيح بالنسبة لإسرائيل؟. وأنا لا أهلع كثيرا من تهديد القاعدة أو من سيطرة المتطرفين على سورية. فنحن نعرف كيف نواجه الإرهاب القادم من جهة الحدود، وهو بكل تأكيد يهددنا بشكل أقل من الجيش السوري، بقيادة الأسد، ومع ترسانة أسلحته».

وفيما يتعلق باحتمال سقوط أسلحة الجيش السوري في أيدي منظمات إسلامية متطرفة في سورية، قال يادلين أن هذا ليس بالأمر السهل، كما أن تشغيل هذه الأسلحة ليس سهلا «فهذا يستوجب تأهيلا متواصلا ودعما لوجستيا ينبغي أن يأتي من روسيا أو إيران، وهما لن تمنحا هذا الدعم، طبعا، لجهات إسلامية سنية تعتبر عدوة لهما. وفي جميع الأحوال، فإن أي منظمة ستبقى هناك ستكون منشغلة في ترميم الوضع والحفاظ على قوتها وتعزيز مكانتها داخل سورية».

الأسد «جيد لليهود»

وعبر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق، اللواء في الاحتياط أوري ساغي، عن موقف مناقض لموقف آيلاند ويادلين.

وقال إنه في بداية الأزمة السورية اعتبر ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي، وبينهم يادلين، أن الأسد سيسقط لا محالة. وأضاف «قلت في حينها أن هذه توقعات متسرعة. لأنه طالما أن الأسد يسيطر على الجيش وأجهزة الاستخبارات ومعاقل الحكم، وطالما أن النخب السنية لا تعارضه، فإنه سيبقى. وادعيت أيضا أن حقيقة أنه يتمتع بدعم روسي وصيني وإيراني ستصعب كثيرا على المتمردين أن يسقطوه، وهذا ما يحدث اليوم فعلا».

واعتبر ساغي أن بقاء الأسد في الحكم «يخدم مصلحة إسرائيل».

وأضاف أن «إسرائيل ليست هي التي تثير قلق حاكم سورية. وما هو جيد لإسرائيل هو وجود عنوان واضح في الجانب الآخر. والفوضى خلف الحدود لا تخدم المصلحة الإسرائيلية».

وانتقد ساغي التهديدات التي أطلقها رئيس هيئة الأركان العامة بيني غانتس، وقائد سلاح الجو أمير إيشل، ووصفها بـ «الثرثرة»، وأشار إلى أنها «تقوي الأسد». وأردف «أنا لا أقول أنه لا ينبغي مهاجمة أسلحة تشكل خطرا على إسرائيل، لكن الوضع ليس على هذا النحو»، مشيرا إلى أنه «لدينا تفوق كبير، لكن لا توجد أية حاجة لتصعيد التوتر والتصريحات المنفلتة. والمعارضة في سورية غير قادرة على تغيير الأسد، وحتى لو كانت قادرة، فإنه ليس واضحا ماذا يعني ذلك بالنسبة لنا».

من جانبه لاحظ رئيس الموساد الأسبق، إفرايم هليفي، حدوث تحسن في وضع الأسد وأنه «تم توجيه ضربات لقوات المتمردين. فالتوتر الداخلي بين المنظمات المختلفة المتمردة ضد الأسد يتزايد، ومن الجهة الأخرى تزايد تدخل حزب الله والدعم الإيراني للرئيس أيضا». وقال إن «انتصار قوات الأسد في المواجهات الشديدة في بلدة القصير تثبت أن وضعه تحسن».

ولفت هليفي إلى الدعم الروسي المتواصل للأسد «وحقيقة أن الولايات المتحدة لم تقرر بعد ما الذي ستفعله. وكل هذا يقوي الحاكم السوري. وحتى إذا كان من السابق لأوانه التقدير إذا كان بإمكان الأسد القضاء نهائيا على المتمردين، فإنه بات واضحا أنه تم كبح النضال من أجل القضاء عليه».

ووفقا لهليفي فإن هذا الوضع يعني بالنسبة لإسرائيل أنه «توجد لدينا حدود مشتركة مع السوريين، والسؤال الأساس هو من يسيطر على الوضع في الجانب الآخر، وهل هو قادر على التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، وهو اتفاق اعتقد خمسة رؤساء حكومات بأنه الحل الصحيح للصراع».

وأضاف هليفي أن «الأسد عند الحدود يعني أن إيران موجودة هناك أيضا، وإذا بقي الأسد رئيسا لسورية فإنه سيكون من الصعب منع وضع كهذا. إذن لا توجد هنا صورة واضحة وكافة مركباتها مرتبة وينتج عنها تجانس واعد، ولذا ثمة أهمية لتفضيل مصالح على أخرى وذلك وفقا للوضع الميداني. وهذا سيكون مرتبطا بمواجهة البرنامج النووي الإيراني، والعلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، وتطورات إقليمية لا يمكن توقعها دائما».

أهم الدروس من استخدام منظومة «القبة الحديدية»

بقلم: يفتاح شابير (*)

توطئة

تتعرض إسرائيل منذ سنوات طويلة، لهجمات صاروخية، ومن أبرزها الهجمات الصاروخية في سبعينيات القرن الماضي على مستوطنات «إصبع الجليل»، وحرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦، حيث أطلقت على إسرائيل خلال شهر واحد أكثر من ٤٠٠٠ قذيفة صاروخية، إضافة إلى إطلاق الصواريخ المستمر من قطاع غزة خلال العقد الأخير.

وقد طورت إسرائيل نظرية دفاعية ضد هذه الهجمات، ترتكز على طبقات دفاعية، بدءا بالدفاع السلبي، والدفاع الفعال المتمثل في اعتراض الصواريخ بواسطة منظومات «القبة الحديدية» و«العصا السحرية» (قيد التطوير) وصواريخ حيتس ٢ و٣ الاعتراضية (قيد التطوير أيضا)، وانتهاء بمهاجمة منصات إطلاق الصواريخ وهي في مرابضها.

في هذا المقال، الذي يركز على منظومة «القبة الحديدية» التي دخلت الخدمة التنفيذية في مطلع العام ٢٠١١، محاولة لتفحص دروس نشر المنظومة، وإعادة تقويم لقرار التزود بها، إضافة إلى تفحص انعكاسات مستقبلية لنشر هذه المنظومة، ومنظومات أخرى يتوقع دخولها في القريب إلى الخدمة التنفيذية.

خلفية

منظومة «القبة الحديدية» هي منظومة لاعتراض قذائف صاروخية ومدفعية يصل مداها حتى ٧٠ كم. وقد طورت المنظومة من جانب «سلطة تطوير الوسائل القتالية» الإسرائيلية (رفائيل) بالتعاون مع شركة «ألتا» التي تنتج رادار المنظومة، ومع شركة «أمبرست» المسؤولة عن برنامج السيطرة والرقابة في المنظومة، والتي تستند على اعتراض القذائف الصاروخية بواسطة صاروخ اعتراض خاص.

وتتكون بطارية «القبة الحديدية» من جهاز رادار ومركز سيطرة وثلاث منصات إطلاق صواريخ الاعتراض، تحمل كل منصة منها ٢٠ صاروخا. وتكمن إحدى المزايا المهمة للمنظومة في قدرتها على تشخيص نقطة الإصابة المتوقعة للقذيفة الصاروخية المهددة، وتقدير ما إذا كانت ستسقط في منطقة مأهولة أم لا، بما يحدد ضرورة أو عدم ضرورة تشغيل المنظومة.

وقد بدأ تطوير المنظومة منذ العام ٢٠٠٥، وفي أعقاب حرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦، جرى تسريع عملية تطوير المنظومة، وفي العام ٢٠٠٧ قررت وزارة الدفاع التزود بمنظومة «القبة الحديدية» والعمل على تطويرها بوتيرة سريعة، كذلك عجل إطلاق الصواريخ من غزة خلال عملية «الرصاص المصبوب» (٢٠٠٨- ٢٠٠٩) في قرار نشر المنظومة.

وفي نهاية العام ٢٠١٠ نفذت التجارب النهائية للمنظومة، وفي مطلع العام ٢٠١١ سلمت البطارية الأولى للجيش الإسرائيلي، وأوعز رئيس هيئة الأركان بتوجيه من وزير الدفاع، بنشر هذه البطارية لحماية المدنيين في ٢٨ آذار (٢٠١١) في منطقة بئر السبع، وبعد أسبوعين نصبت بطارية ثانية في منطقة عسقلان. وفي السابع من نيسان ٢٠١١ اعترضت منظومة «القبة الحديدية» أول صاروخ أطلق من قطاع غزة في اتجاه عسقلان. وبحلول شهر آذار ٢٠١٢، كانت قد نصبت ٤ بطاريات من أصل ٥ بطاريات تتكون منها منظومة «القبة الحديدية» التي تزود بها الجيش الإسرائيلي، أما البطارية الخامسة التي كان من المقرر انضمامها للمنظومة الدفاعية في مطلع العام الجاري (٢٠١٣) فقد تقرر التعجيل في نصبها لحماية منطقة «غوش دان» (تل أبيب الكبرى) وذلك خلال عملية «عمود السحاب» (العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢). ومن المقرر حتى نهاية العام الحالي أن تشمل المنظومة الدفاعية ٩ بطاريات، علما أن خطط الجيش الإسرائيلي تقضي بشراء ما مجموعه ١٣ بطارية من منظومة «القبة الحديدية»، حيث قررت اللجنة الوزارية لشؤون التسلح تخصيص ميزانية بقيمة ٧٥٠ مليون شيكل لتوسيع التزود بالمنظومة. ويتطلب استيعاب هذه البطاريات تجنيد وتأهيل عدد كبير من أفراد القوات النظامية والاحتياط من أجل تشغيلها.

الاستخدام التنفيذي

كما أسلفنا فقد جرت أول عملية اعتراض تنفيذية بواسطة «القبة الحديدية» في شهر نيسان ٢٠١١. وبعد مرور عام، في نيسان ٢٠١٢، بلغ عدد عمليات الاعتراض المنفذة من قبل المنظومة ٩٣ عملية اعتراض في أحداث مختلفة، ومن ضمن ذلك جولتا التصعيد الخطيرتان في آب ٢٠١١، التي أطلق خلالها على إسرائيل طوال ستة أيام ١٤٥ صاروخا و٤٦ قذيفة هاون، وفي آذار ٢٠١٢ حيث أطلق على إسرائيل في غضون ثلاثة أيام ١٧٣ صاروخا من نوع «غراد» و«قسام» و٣٧ قذيفة هاون. وعلى الرغم من نجاح منظومة «القبة الحديدية» خلال جولة التصعيد الأولى في آب ٢٠١١، إلا أن الصواريخ التي أطلقت على جنوبي إسرائيل تسببت بأضرار جسيمة في الأرواح (قتيل و١٩ جريحا في بئر السبع) والممتلكات. وقد نشرت معطيات تتيح تقدير نجاعة منظومة «القبة الحديدية» في أثناء قتال حقيقي، ووفقا لهذه المعطيات فقد اعترضت المنظومة بنجاح ٥٦ صاروخا من أصل ٧٦ صاروخا أطلقت على مناطق مأهولة في آب ٢٠١١، أي بنسبة نجاح بلغت ٧٦ر٦٪. غير أن النجاح الأبرز للمنظومة سجل خلال عملية «عمود السحاب» في تشرين الثاني ٢٠١٢، والتي بلغ فيها مجموع الصواريخ التي أطلقت على إسرائيل خلال ٨ أيام ١٥٠٦ صواريخ، سقط منها ٨٧٥ في مناطق مفتوحة، و١٥٢ وصفت بأنها عمليات إطلاق فاشلة، فيما اعترضت منظومة «القبة الحديدية» ٤٢١ صاروخا، وأصاب ٥٨ صاروخا مناطق مأهولة، أدت إلى مقتل ٥ إسرائيليين وجرح ٢٤٠ آخرين. وبحسب بيان المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي فقد حققت المنظومة (خلال عملية «عمود السحاب») نسبة نجاح بلغت ٨٤٪، مما يشكل إثباتاً على قدرة المنظومة، وعلى الأهمية الكبيرة للدفاع السلبي، وإن كانت الدروس والعبر مركبة أكثر.

انتقادات للمنظومة

إلى جانب ما حظيت به منظومة «القبة الحديدية» من ثناء ومديح، فقد تعرضت أيضا لانتقادات لا يستهان بها من اتجاهات مختلفة ولأسباب مختلفة. وقد شملت هذه الانتقادات نواحي عديدة يمكن إجمالها بالآتي:

أولا- الناحية الفنية التكتيكية

بداية ينبغي القول إن المنظومة حققت من ناحية تكنولوجية نجاحا لافتا، وأثبتت أنها منظومة مميزة لا نظير لها في أي مكان في العالم.

مع ذلك يمكن الإشارة إلى أربعة ادعاءات طرحت ضد منظومة «القبة الحديدية» على المستوى التكنولوجي وهي:

عدم قدرتها على مواجهة تهديدات صواريخ قصيرة المدى بشكل خاص. ومع أنه لم تنشر معلومات عن مدى الحد الأدنى لفاعلية المنظومة، إلا أنها لا تستطيع، حسب قول المنتقدين، اعتراض صواريخ أو قذائف ذات مدى أقصر من ٥ كم إلى ٧ كم، وبالتالي فهي غير قادرة على اعتراض قذائف مدفعية الهاون. وكان قد أعلن خلال العمل في تطوير المنظومة أنها ستوفر حماية لمستوطنات «غلاف غزة»، ومن ضمن ذلك مواجهة تهديد قذائف الهاون أيضا، التي لا يزيد مداها عن بضعة كيلومترات. ويشار إلى أن مثل هذه الوعود أطلقت بصورة عامة من جانب جهات سياسية وليس من جانب مهندسي ومطوري المنظومة.

ويقول المنتقدون إنه كان يتعين على وزارة الدفاع والمؤسسة العسكرية تفضيل شراء منظومات أخرى متوفرة، مثل «سكايغارد» أو «سنتوريون»، أو دمج هذه المنظومات إلى جانب «القبة الحديدية» بغية تغطية تهديد صواريخ وقذائف أقصر مدى أكثر.

إن المنظومة، ونتيجة لزمن الرد الذي تحتاجه، ستواجه صعوبة، حسب قول المنتقدين، في التصدي أيضا لصواريخ تطلق بمسارات مسطحة أو منبسطة، وذات مدى أبعد يتراوح بين ١٦ كم و١٨ كم.

تكلفة الاعتراض المرتفعة، إذ يبلغ ثمن كل صاروخ اعتراض ما بين ٤٠ ألف إلى ٥٠ ألف دولار، هذا بالإضافة إلى أن المنظومة تطلق أحيانا صاروخي اعتراض باتجاه هدف واحد، مما يزيد أكثر من تكلفة الاعتراض، ويحد جداً بالتالي من قدرة دولة إسرائيل على التزود بصواريخ اعتراض في مواجهة عسكرية طويلة.

توجد للمنظومة «نقطة إشباع» محددة (لم يجر طبعا كشفها)، فهي قادرة على مشاغلة (استهداف) عدد محدد من الصواريخ (الأهداف) في آن واحد، وليس أكثر، وبالتالي يمكن لصواريخ إضافية تطلق في دفعة واحدة وكثيفة، أن تخترق المجال الذي تغطيه المنظومة، وأن تصيب أهدافها.

ثانيا- الناحية التنفيذية

أثبتت عملية «عمود السحاب» وجولات التصعيد السابقة لها أن منظومة «القبة الحديدية»، ورغم نجاحاتها، لا توفر حماية كاملة، فقد اخترقت صواريخ الدفاعات ولحقت خسائر في الأرواح والممتلكات. غير أن الأحداث برهنت أيضا على أن المشكلة الحقيقية لم تكن الضرر المادي الذي أوقعته الصواريخ- والذي كان في المحصلة هزيلا- ولا أيضا الخسائر في الأرواح- المؤسفة بغض النظر عن حجمها- وإنما حقيقة اضطرار قرابة مليون مواطن إسرائيلي، في كل مرة، إلى المكوث في الملاجئ، وتعطيل الدراسة في مؤسسات التعليم المختلفة بأوامر من قيادة الجبهة الداخلية، وغياب أعداد كبيرة من العمال والموظفين عن أعمالهم ووظائفهم. وبالإضافة إلى الضرر الاقتصادي، فقد لحق أيضا ضرر بمعنويات السكان الذين شعروا بالعجز حيال الهجمات الصاروخية، فيما تمثل الوجه الآخر لنفس العملة في مهرجان الانتصار الذي نظمته حركة «الجهاد الإسلامي» في غزة في شهر آذار الماضي. والنصر في نظر حركة الجهاد يكمن في هذا الشعور لدى الجمهور الإسرائيلي، وقد تكرر هذا الوضع في نهاية عملية «عمود السحاب»، حيث اعتبرت حركة «حماس» أن انتصارها وإنجازها الكبير يتمثل في قدرتها على مواصلة إطلاق الصواريخ بالرغم عن غارات سلاح الجو الإسرائيلي، ووصول هذه الصواريخ إلى أهداف أبعد، في منطقة تل أبيب الكبرى.

من الجدير بالذكر هنا أن المشكلة لا تسم فقط منظومة «القبة الحديدية»، وإنما هي مشكلة تسم أية منظومة دفاعية. فسواء كانت إسرائيل تمتلك ١٢ أو ٢٠ منظومة دفاعية أخرى أفضل بكثير نظريا من «القبة الحديدية»، فإن الوضع المبدئي لم يكن ليتغير. ففي جميع الأحوال ما زال يتعين في أي هجوم صاروخي تتعرض له إسرائيل إطلاق صفارات الإنذار، وإصدار تحذيرات وتوجيهات للسكان بوجوب الدخول إلى الملاجئ والمناطق المحمية، إضافة إلى وقوع ضرر مادي ومعنوي بنفس الدرجة.

من هنا يطرح سؤالان صعبان:

أولا- ما هو عدد بطاريات «القبة الحديدية» التي تحتاجها دولة إسرائيل؟ إن المساحة الدفاعية التي تغطيها بطارية «القبة الحديدية» تبلغ، حسب قول مطوري المنظومة، حوالي ١٠٠ كيلومتر مربع- وأقل بكثير حسب قول منتقديها - وهذه مساحة غير كبيرة، فمن أجل حماية سكان جميع المدن والبلدات في إسرائيل في حالة نشوب حرب مع لبنان، مثلا، ستكون هناك حاجة لعشرات البطاريات من منظومة «القبة الحديدية». وبما أن عدد البطاريات التي سيتم شراؤها يجب أن يكون محدوداً (وكذلك أيضا عدد صواريخ الاعتراض)، فسوف يطرح بحدة السؤال: من الذين يجب حمايتهم، ومن الذين لا داعي لحمايتهم؟!

ثانيا- وهذا السؤال ينبع مباشرة من السؤال السابق: هل ثمة جدوى في حماية سكان مدنيين؟ وإذا كنا نمتلك منظومة دفاعية باهظة التكلفة، أليس من الأفضل إعطاء الأولوية لحماية منشآت إستراتيجية، بقاؤها مهم لاستمرار الدولة في أداء عملها بصورة منتظمة؟ ويكتسب هذا السؤال أهمية أكبر عند تفحص تسلح العدو، وخاصة منظمة «حزب الله» في لبنان. فشبكات الصواريخ الموجودة لدى هذه المنظمة متطورة، ليس فقط من حيث المدى والقدرة على تغطية مساحات متزايدة أكثر فأكثر في إسرائيل، وإنما من حيث الدقة في شكل رئيس.

وحين يكون السلاح أكثر دقة، فإن الفائدة القصوى منه تتحقق بالذات عن طريق توجيهه ضد أهداف ومنشآت إستراتيجية حيوية، وبناء عليه يتعين على المدافع أن يوجه موارده نحو حماية تلك المنشآت، وليس نحو حماية السكان.

يتضح من مجمل هذه الاعتبارات أن الاستثمار في منظومات دفاعية فعالة لحماية السكان المدنيين هو استثمار لا مبرر له. صحيح أنه يمكن تقليص الضرر بالممتلكات والأرواح إلى حد معين، ولكن لا يمكن حماية جميع السكان، ولا حتى القسم الأكبر منهم. والأخطر أنه لا يمكن بتاتا تفادي الضرر الحقيقي للهجمات الصاروخية، والذي يلحق باقتصاد الدولة وقدرة أدائها السليم. وإذا كانت قد استثمرت أموال في تطوير منظومة دفاعية ضد الصواريخ، فإن من الأفضل استخدامها في حماية منشآت إستراتيجية، لا في حماية السكان. في ضوء هذه الاعتبارات فإن الاستثمار في منظومة «القبة الحديدية» يبدو في الظاهر لا لزوم له البتة.

[للبحث صلة]

(*) باحث كبير في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، ورئيس «مشروع ميزان القوى العسكري في الشرق الأوسط» في المعهد. هذا المقال ظهر في العدد الأخير (نيسان ٢٠١٣) من فصلية «جيش واستراتيجيا» الصادرة عن المعهد. ترجمة سعيد عياش.

مقابلة خاصة مع المحاضر في «قسم تاريخ إسرائيل» في جامعة حيفا

البروفسور داني غوطفاين لـ «المشهد الإسرائيلي»: الوضع القائم سيؤدي إلى استمرار الصراع داخل كل واحد من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني

كتب بلال ضاهر:

قالت وزيرة العدل الإسرائيلية، ورئيسة طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين، تسيبي ليفني، خلال اجتماع للجنة الخارجية والأمن في الكنيست في بداية الأسبوع الماضي، إن هناك خلافات أيديولوجية داخل الحكومة الإسرائيلية حول حل الدولتين، وألمحت إلى أن قسما من الوزراء في حكومة اليمين يعارض هذا الحل.

ومن جهة أخرى، استبعد الدكتور طال بيكر، مستشار ليفني السياسي، إمكانية التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين حول حل الدولتين. واللافت أن أقوال بيكر جاءت عشية زيارة وزير الخارجية الأميركية، جون كيري، إلى إسرائيل، الخميس الماضي، في إطار جهود تحريك عملية السلام واستئناف المفاوضات. ونقلت صحيفة «معاريف» عن بيكر قوله خلال اجتماعات مغلقة إنه «من غير المعقول التوصل إلى اتفاق دائم على حل الدولتين، على الأقل في المستقبل القريب».

وبرر بيكر موقفه بالقول إنه يسود شعور في الجانب الإسرائيلي بأن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، ليس متحمسا للعودة إلى محادثات مع إسرائيل «التي تبث رغبة في العودة للمحادثات». وأضاف أنه توجد معارضة في الشارع الفلسطيني وحركة فتح، التي يتزعمها عباس، للعودة إلى المحادثات، وأن عباس يعي ذلك وهو «يتخوف من دفع الثمن السياسي المطلوب من أجل العودة إلى المحادثات».

رغم ذلك توقع بيكر أنه في حال مارست الولايات المتحدة ضغوطا على عباس فإنه سيتراجع، لأنه «لا يريد إثارة غضب الأميركيين وأن يحملوه مسؤولية استمرار الجمود، الحاصل في المفاوضات وسيوافق على العودة إلى المحادثات مع إسرائيل والتقاء رئيس حكومتها، بنيامين نتنياهو، رغم أن احتمال التوصل إلى اتفاق دائم هو احتمال ضئيل».

ونقلت الصحيفة عن موظف حكومي إسرائيلي رفيع المستوى تأكيده صحة أقوال بيكر، وادعى بأن «المشكلة هي أبو مازن ورئيس طاقم المفاوضات لديه، صائب عريقات، وحتى لو تم استئناف المفاوضات فإنه لن ينتج عنها شيء وذلك بسبب الفلسطينيين بالأساس».

وبعد مغادرة كيري إسرائيل، يوم الجمعة، بدا أنه لم يحقق شيئا باتجاه احتمال استئناف المفاوضات، خاصة وأن إسرائيل استقبلته بقرار يقضي بشرعنة ست بؤر استيطانية عشوائية في الضفة الغربية، رغم صدور قرارات قضائية سابقة تقضي بإخلائها. كذلك يتبين من تصريحات الوزراء الإسرائيليين أن غالبيتهم تعارض التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، وهؤلاء يبررون معارضتهم بذريعة أنه ليس بالإمكان التوصل إلى اتفاق في السنوات القريبة المقبلة.

وقال المحاضر في قسم تاريخ إسرائيل في جامعة حيفا والناشط السياسي، البروفسور داني غوطفاين، لـ «المشهد الإسرائيلي» إنه «صحيح أنه يوجد خلاف داخل حكومة إسرائيل حول حل الدولتين، لكني أعتقد أن خطوطها العريضة مختلفة قليلا. ورغم ذلك، يبدو لي أن الجهات الأكثر يمينية في الحكومة تدرك أن الوضع الحالي لا يمكن أن يستمر. وإذا نظرنا إلى ما تفعله الإدارة الأميركية وإلى مواقف الروس والأوروبيين، فإنه واضح أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وخاصة بعد جهود كيري، قد وصل إلى مرحلة جديدة. وأقوال ليفني، والوزراء الذين يؤيدونها، مثل الوزير عمير بيرتس، تعبر عن موقفهم بأن على إسرائيل القيام بخطوة أكثر فعالية من أجل تحريك المحادثات بين الجانبين. وفي المقابل، فإن الجناح اليميني في الحكومة يعتبر أن على الفلسطينيين أن يقوموا بخطوات من أجل استئناف المفاوضات. وبهذا المعنى فإن السؤال السياسي الأهم هو ما إذا كانت ستنجح الجهات، في كلا الجانبين، التي تريد تحريك المفاوضات في تحريكها، أم أن الجهات، في كلا الجانبين، التي لا تريد تحريك المفاوضات هي التي ستنجح. ويبدو لي أن هذا هو الصراع الحقيقي، وأنه يجري داخل الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وليس بينهما. وينبغي رؤية هذه الخطوات في إطار مثلث العلاقات بين أميركا والفلسطينيين وإسرائيل. ويبدو أن الجهات التي تريد تحريك المفاوضات تسعى إلى وضع حد أدنى من الشروط من أجل استئنافها».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: هل بإمكانك أن تشير إلى خطوات مطلوبة من الفلسطينيين؟

غوطفاين: «هناك قضية أساسية في كل هذا الوضع هي قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وإذا ما تم التوصل إلى اتفاق نهائي لا تأتي بعده مطالب أخرى، مثل عودة اللاجئين، فإن مسألة التوصل إلى تسوية واتفاق ستكون مسألة تقنية وليس أكثر من ذلك. وهذا هو موقف الرأي العام الإسرائيلي، وهو يوحد اليمين والوسط واليسار. والرأي العام الإسرائيلي لا يريد اتفاقا على حل مرحلي تأتي بعده المزيد من المطالب. وإذا لم يتم حل قضية اللاجئين فإن باقي القضايا ستبقى معقدة جدا».

(*) في الواقع الحاصل اليوم، وفيما المستوطنات منتشرة في جميع أنحاء الضفة الغربية، ومواقف غالبية الأحزاب الإسرائيلية هي مواقف يمينية أو في وسط الخريطة السياسية وتميل نحو اليمين، هل يمكن اتخاذ قرار في حكومة إسرائيل بإخلاء مستوطنات؟

غوطفاين: «نعم بكل تأكيد. والحديث عن إخلاء المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية الكبرى مع تبادل أراض».

(*) أنت متأكد؟

غوطفاين: «أنا أتحدث عن تقديري لموقف الجمهور الواسع في إسرائيل. وهذا الجمهور بأغلبيته الكبيرة سيوافق على إخلاء المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية. وكانت هناك تجارب في الماضي، فقد تم إخلاء مستوطنين من 'غوش قطيف' [الكتلة الاستيطانية في قطاع غزة] ومن سيناء».

(*) لكن هناك من يدعي أن هؤلاء المستوطنين تم إخلاؤهم من أجل الحفاظ على المستوطنات في الضفة.

غوطفاين: «حسنا. أنا أتحدث من خلال اطلاعي على مواقف الجمهور الإسرائيلي. وفي حال حل قضية اللاجئين، بحيث لا يشمل عودتهم، والتوصل إلى اتفاق دائم نهائي لا تكون هناك مطالب بعده، فإن موقف الجمهور الإسرائيلي هو تأييد إخلاء المستوطنات خارج الكتل الاستيطانية، وهذه الأغلبية ستدعم قرارا تتخذه الحكومة في هذا السياق. ولذلك فإنني أعتقد أن قواعد اللعبة واضحة جدا. وواضح للإسرائيليين أيضا أن أي اتفاق سلام يتطلب منهم الانسحاب من الضفة وقيام دولة فلسطينية. والسؤال الآن هو ما إذا كان هناك ما يكفي من القوة السياسية لاتخاذ قرار في هذا الاتجاه».

(*) إلى أي مدى يتحسبون في إسرائيل من خطوات من جانب الاتحاد الأوروبي أو مؤسسات دولية ضد المستوطنات؟

غوطفاين: «هذه الخطوات محرجة لإسرائيل من الناحية الدبلوماسية. وعلى أرض الواقع، هذه الخطوات ليست مؤثرة، ليس لأنها لا تلحق ضررا بإسرائيل والمستوطنات، وإنما لأنها لا تساعد على التوصل إلى حل. فالفكرة من وراء مقاطعة منتجات المستوطنات هي أن تستسلم إسرائيل وتوافق على حل سياسي للصراع. لكن الأمور لا تُحل هكذا. وأنا أعتقد أنه بسبب عدم وجود مسار سياسي يسير فيه الجانبان، الإسرائيلي والفلسطيني، نحو اتفاق، فإن كل جانب يحاول التنغيص على الآخر. والفلسطينيون يحاولون التنغيص على إسرائيل من خلال أوروبا والقانون الدولي، وإسرائيل من جهتها تنغص من خلال وقف تحويل أموال الضرائب وما إلى ذلك. وفي هذه المعادلة يوجد خاسرون وحسب. وعلينا أن ندرك أنه لن يتم حل أي شيء من دون اتفاق بين الجانبين. ولذلك فإن منظومة التنغيص هذه لن تؤدي إلى التقدم نحو تسوية. والحل، وهذا يجب أن يكون الهدف، هو بأن يتخذ الجانبان قرارات بشأن تنازلات، وأن تكون هذه، كما يسمونها، تنازلات مؤلمة. وإذا قاطعت أوروبا منتجات المستوطنات، فإن الرأي العام الإسرائيلي سيعتبر أن أوروبا بماضيها الاستعماري تنتهج الآن سياسة تأتي على حساب إسرائيل. فلم أسمع، مثلا، أن بريطانيا، التي تعتبر مركز نشاط المقاطعة ضد إسرائيل، وافقت على إخلاء جزر فوكلاند لصالح الأرجنتين».

(*) ليس متوقعا أن يتنازل الفلسطينيون عن حق العودة. وربما سيستمر وضع الصراع على حاله.

غوطفاين: «ما تقوله هو الأمر المعقول. وواضح لي أنه لا يوجد استعداد لدى الفلسطينيين لتقديم تنازلات في هذه القضية الآن. ولذلك فإن الجهات التي تريد التوصل إلى حل فإنها ستستمر في أدائها الحالي. لكني أعتقد أن الحل الأسوأ للجانبين هو أن يتحول الوضع في البلاد إلى وضع مشابه للوضع في سورية. وعلى الجميع أن لا يوهموا أنفسهم أنه بالإمكان أن يكون هنا حل الدولة الواحدة الثنائية القومية. فهذه طريقة لتحويل إسرائيل وفلسطين إلى سورية. وهذا أمر خطير جدا. وإذا كنا لا نريد الوصول إلى وضع مشابه كالذي في سورية فإن الحل الأفضل هو حل الدولتين. وبالمناسبة هذا ينطبق على الفلسطينيين أيضا. أي أن حل الدولتين هو في صالح الفلسطينيين أيضا. وواضح أن قضية اللاجئين هي قضية مصيرية وهامة ولا أحد يستخف بها، لكن عودة اللاجئين إلى إسرائيل يعني نهايتها. ومن الجهة الأخرى فإنه لا يمكن التوصل إلى تسوية فيما تبقى قضية اللاجئين معلقة، لأنه لا يمكن إبرام اتفاقيات بوجود قضايا معلقة. ولا شك في أن يوجد في الجانب الفلسطيني من يعتقد أن الزمن سيساعد الفلسطينيين وأن هذه حرب استنزاف ضد إسرائيل. لكن بإمكاني أن أشرح، أيضا، كيف أن هذا الاعتقاد ليس في مصلحة الفلسطينيين. وحرب الاستنزاف هذه، إضافة إلى أنها تلحق ضررا بكلا الجانبين، فإنها لا تؤدي إلى حدوث أي تغيير في التوازن بينهما. وأنا أعرف أن هناك صراعا داخل كل جانب، ولذلك ينبغي حل هذه الصراعات الداخلية ليتسنى حل الصراع بين الجانبين. وينبغي أن نلتفت إلى أن عدم حل الصراع يؤدي إلى تزايد شعبية حماس في الجانب الفلسطيني مثلما يؤدي إلى تصاعد قوة اليمين في إسرائيل، ولهذا فإن استمرار الوضع الحالي سيؤدي إلى استمرار الصراع داخل كل واحد من الجانبين».

إعـداد: برهوم جرايسي

الضربات الاقتصادية الجديدة تقلص مداخيل العائلات الفقيرة بنسبة ٨ر٤٪!

* تقرير جديد: كلما كانت الشريحة أكثر فقرا كانت نتائج الضربات عليها أقسى * الشريحة الاقتصادية الأعلى ستخسر فقط ١ر٦٪ من مدخولها الشهري * تقرير OECD: إسرائيل الدولة الأكثر فقرا بين دول المنظمة * الفقر بين المواطنين العرب يعادل النسب في دول إفريقية وبين اليهود يعادل النسب في دول أوروبية غنية *

رب عائلة فقيرة في إسرائيل يبحث عن قوت لأولاده في أكوام قمامة أحد الأسواق!

دلّ بحث أجرته مديرية مداخيل الدولة في وزارة المالية على أنه كلما كانت الشريحة الاجتماعية أكثر فقرا، كان الثمن الذي ستدفعه جراء الضربات الاقتصادية أكبر، ونستطيع القول إنه مصيري، وحتى خطير جدا بالنسبة للعائلات الفقيرة، في حين قال تقرير جديد لمنظمة الدول المتطورة OECD إن إسرائيل هي الدولة الأكثر فقرا من بين الدول الـ ٣٤ الأعضاء في المنظمة.

وكانت حكومة بنيامين نتنياهو قد أقرت بالقراءة الأولى الاطار العام للميزانية العامة للعامين الجاري والمقبل ٢٠١٤، وسلسلة الضربات الاقتصادية التي ستتضمنها الميزانية العامة، ومن أبرزها، تقليص المخصصات الاجتماعية، وبشكل خاص مخصصات الأولاد التي تتقاضاها كل عائلة عن كل ولد دون سن ١٨ عاما، إضافة إلى رفع ضرائب، ومنها ضريبة الدخل بنسبة ٥ر١٪ وضريبة المشتريات بنسبة ١٪ لترسو عند ١٨٪.

ولكن البحث الذي سنورد بعض معطياته يتركز في الخسائر المباشرة للعائلات والأفراد، من تقليص مخصصات ورفع ضرائب، ولكنه لا يأخذ في الحسبان الاحتمال الكبير لارتفاع نسبة البطالة، على ضوء قرار الحكومة تقليص أو الغاء مشاريع بنى تحتية، وتقليص ميزانيات في مختلف الوزارات الاجتماعية، وهذا التقليص يعني تقليصا في الوظائف، وعمليا حجب هذه الأموال عن الجمهور.

ومن هنا، نرى في التقرير أن الشريحة الأكثر فقرا من أصل ١٠ شرائح يتم تدريجها في إسرائيل بموجب مداخيلها الشهرية، ستخسر ٤ر٨٪ من مدخولها الشهري، علما ان هذه الشريحة لا يمكنها أصلا أن تسدد مصاريفها الاساسية الشهرية، التي بمعظمها تتجه إلى تأمين الغذاء والأمور الحياتية الاساسية.

أما الشريحة الثانية فستسخر كل عائلة ضمنها نسبة ٤٪ من مدخولها، وفي الشريحة الثالثة ٣٪ وفي الرابعة ٥ر٢٪ وفي الخامسة ٢ر٢٪ وفي السادسة ١ر٢٪ وفي السابعة والثامنة ٢٪ وفي التاسعة ١ر١٪ وفي الشريحة العاشرة، وهي الأكثر ثراء، فإنها ستخسر ٦ر١٪، وبالامكان القول إنه ابتداء من الشريحة السابعة، تبدأ آثار الضربات غير ملموسة فعليا، ولن تؤثر كثيرا على مستوى المعيشة، إذ أن الأمر يتعلق بما يمكن وصفه بالفائض.

وهذا يعني أنه خلافا لما يصرح به وزير المالية يائير لبيد فإن الضربات الاقتصادية ستصيب اساسا الشرائح الفقيرة والوسطى.

تقرير OECD

هذا وكانت إسرائيل قد ضجت في الأيام الأخيرة في إثر صدور التقرير الدوري لمنظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، الذي دلّ على أن إسرائيل الدولة الأكثر فقرا، من جميع الدول المتطورة الـ ٣٤، وفق معطيات العام ٢٠١٠.

وجاء هذا التقرير بعد ايام من إقرار الحكومة لميزانية تقشفية للعامين الجاري والمقبل، إلا أن المعطيات تدركها إسرائيل على مدى السنين، وحسب التقارير الرسمية، فإن السبب الأكبر لارتفاع الفقر هو الفقر المستفحل بين المواطنين العرب بفعل سياسة التمييز، ومن ثم الفقر المنتشر بين المتدينين المتزمتين اليهود «الحريديم»، بفعل الحياة التقشفية التي يعيشونها.

ويقول التقرير إن معدل الفقر في إسرائيل في العام ٢٠١٠ هو قرابة ٢١٪ بين العائلات، ولكنه على مستوى الأفراد يقارب ٢٥٪، وسبقت إسرائيل بالفقر المكسيك، التي بلغت فيها النسبة ٢٠٪ من العائلات، وتركيا في حدود ١٩٪، والدولة الأقل فقرا، هي الدانمارك، التي فيها الفقر أقل من ٦٪.

وصدرت دعوات للحكومة لتعيد النظر بقرارها تقليص المخصصات الاجتماعية، خاصة «مخصصات الأولاد» والمخصصات الاجتماعية الحيوية، ولكن من المستبعد أن تتجاوب الحكومة مع هذه الدعوات، خاصة وأن تقرير الفقر الإسرائيلي الرسمي الذي صدر في نهاية العام الماضي عن العام ٢٠١١، بيّن معطيات أكثر حدة، ويتضح من معطيات السنوات الثلاث الأخيرة أن الفقر يتقلص بين اليهود ويستفحل بالذات بين المواطنين العرب.

وبحسب التقرير الأخير، فإن الفقر سجل نسبة ٨ر٢٤٪، ولكن بعد التدقيق في معطيات التقرير، تظهر صورة أخرى، فللسنة الثالثة على التوالي، يتراجع الفقر بين اليهود بشكل طفيف، ويرتفع بين العرب بشكل ملموس، فنسبة الفقر العامة بين المواطنين العرب، ارتفعت إلى ٦ر٥٦٪ وبين عائلاتهم إلى ٢ر٥٣٪ وبين أطفالهم إلى ٦٦٪، أما بين اليهود، فإن نسبة الفقر العامة هي ٨ر١٦٪ وبين العائلات ١٤٪ وبين الأطفال هي ٥ر٢١٪.

ويشار إلى أن جزءا كبيرا من الفقر بين اليهود، موجود أصلا بين «الحريديم»، الذين يعيشون حياة تقشفية بشكل إرادي، مثل امتناع غالبية رجالهم عن الانخراط في سوق العمل، وفي حين أن الحريديم يشكلون نحو ١٥٪ من إجمالي اليهود في إسرائيل، فإنهم يشكلون حوالي ٤٠٪ من الفقراء اليهود، ما يعني ان الفقر بين اليهود من دون الحريديم يهبط في هذه الحالة إلى قرابة ١٠٪.

كذلك تقول ابحاث اجتماعية تصدر تباعا إن الفقر بين اليهود الغربيين «الأشكناز» في إسرائيل يعادل نسب الفقر في الدول الاوروبية الغنية، وهو أقل من ٨٪، مثل فرنسا والنرويج وبريطانيا، وحتى بعد دمج اليهود الشرقيين، وارتفاعه إلى نسبة ١٠٪، فإن الفقر يبقى أقل من المعدل القائم في دول منظمة OECD.

كما يتضح من التقرير أن الفقر بين العرب أكثر عمقا من الفقر بين اليهود، واستنادا إلى معطيات التقرير فإن المخصصات الاجتماعية أنقذت نحو ٥٠٪ من اليهود ورفعتهم من تحت خط الفقر، بينما المخصصات ذاتها أنقذت ١١٪ فقط من فلسطيني ٤٨ من تحت خط الفقر.

وترتفع نسب الفقر بين المواطنين العرب بفعل سياسة التمييز العنصري التي يواجهونها على مدى أكثر من ٦٥ عاما، إذ أنهم محرومون من فرص العمل المتساوية، ومن ميزانيات التطوير والبنى التحتية بما يتناسب مع تطور العصر، بالإضافة إلى التضييق عليهم في مجال العلم والتعليم، وفي باقي نواحي الحياة.

ويعتقد المراقبون أنه أمام هذا الواقع والحقائق، فإن حكومة بنيامين نتنياهو قد لا تتراجع عن قراراتها الأخيرة التي تتضمن فرض إجراءات تقشفية، تزيد الفقراء فقرا.

إنهم يجعلون حياة الفقراء أكثر مرارة!

بقلم: ميراف أرلوزوروف

(معلقة اقتصادية في ملحق «ذي ماركر»- هآرتس)

(تشرح الكاتبة في هذا المقال انعكاسات تقليص مخصصات الأولاد والمخصصات الاجتماعية على العائلات العاملة الفقيرة، وعائلات الحريديم التي تمتنع عن الانخراط في سوق العمل، وتقترح تخفيف حدة التقليصات كي لا ترتفع نسب الفقر أكثر)

تصرف دولة إسرائيل سنويًا سبعة مليارات شيكل (٩ر١ مليار دولار) على مخصصات الأولاد (التي تتقاضاها كل عائلة عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما)، وهي مخصصات عامة، ما يعني أن كل الجمهور يتلقاها بشكل متساو، دون تمييز على خلفية مداخيل العائلة، ولهذا فإن مخصصات الأولاد بسيطة جدا، وأيضا ناجعة جدا، إنها بسيطة بالأساس في زيادة مداخيل العائلات الفقيرة، وتمنح مدخولا شهريا بنحو ٧٠٠ شيكل (١٩٠ دولارا) لعائلة لديها ثلاثة اولاد دون سن ١٨ عاما.

لكن هذا لن يستمر، فبموجب الخطة الاقتصادية للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، سيتم تقليص مخصصات الأولاد بنحو مليار شيكل (٥٤٥ مليون دولار)، ما يعني تخفيضا بنسبة ٣٠٪. وسيتم تخفيض مخصص كل ولد من ١٧٥ و٢٦٣ شيكلا (نحو ٤٧ إلى نحو ٧٢ دولارا) - يتفاوت المخصص بحسب عدد الأولاد- إلى ١٤٠ شيكلا (٣٨ دولارا) لكل ولد بالتساوي، ما يعني انه بالنسبة لعائلة فيها ثلاثة أولاد، ستحصل شهريا على ٤٢٠ شيكلا (١١٤ دولارا) أي بخسارة ٣٠٠ شيكل شهريا (٨٢ دولارا)، وهذا بالنسبة لعائلة فقيرة مبلغ في غاية الأهمية.

وكما هو معروف، فإن العائلات الفقيرة بشكل عام فيها عدد الأولاد أكثر بكثير من ثلاثة أولاد، فإذا كانت هناك عائلة فيها ستة أولاد، مثلا، فإن مجموع مخصصات الأولاد سينخفض من ١٣٠٠ شيكل إلى ٨٤٠ شيكلا (من ٣٥٤ دولارا إلى ٢٢٩ دولارا)، ما يعني خسارة ٤٧٠ شيكلا شهريا (١٢٨ دولارا)، أو ٥٧٠٠ شيكل سنويا (١٥٣٦ دولارا)، وهذا بالتأكيد مبلغ في غاية الأهمية للعائلة الفقيرة.

لم يتم طرح تقليص مخصصات الأولاد بشكل ارتجالي، بل إن لهذا هدفين، الأول توفير أموال للميزانية العامة، بقيمة مليارى شيكل، وهو مبلغ كبير جدا. والثاني هو زيادة الضغط على الفقراء الذين لا يعملون في إسرائيل، وبالأساس الحريديم، وبدرجة اقل النساء العربيات، للخروج إلى العمل، ولنفس السبب الثاني، فإن الخطة الاقتصادية تتضمن مجموعة من أدوات الضغط الفظيعة، على الفقير الذي لا يعمل.

وبحسب الخطة، فإن مثل هذا الفقير سيخسر تخفيضا في ضريبة المسطحات بقيمة ٤ آلاف شيكل سنويا، وتخفيضا لحضانات الأطفال بقيمة ١٠ آلاف شيكل سنويا، والحق في الحصول على سكن رخيص الثمن من الدولة، فإذا كان الشخص من الحريديم ولا يعمل، فهو سيخسر جزءا من الدعم العام، وسيتضرر بشكل كبير من التقليصات المتوقعة في مدارس الحريديم، بسبب الزامهم بدراسة المواضيع المدرسية الجوهرية (بالأساس رياضيات ولغات).

ومن دون شك فإن حياة العائلات الفقيرة التي لا تعمل من شأنها أن تتحول إلى جهنم. وما من شك في أنه إذا لم تنخرط العائلات التي لا تعمل في سوق العمل، إن كان بسبب الرفض، مثل عائلات حريديم تصر على استمرار التعلم في المعاهد الدينية، أو إن كانت عائلات تستصعب ايجاد مكان عمل (وهذا بالأساس بين العرب ولا تذكره الكاتبة)، فإن نسب الفقر في إسرائيل سترتفع في السنوات المقبلة بوتيرة عالية جدا.

لكن بأي نسبة؟. إن الخطة الاقتصادية تسكت في هذه النقطة، على الرغم من أن الأجندة الاقتصادية الاجتماعية، التي تبنتها الحكومة، منذ نحو خمس سنوات، كان من المفروض أن تلزم الحكومة بأن تنشر بشكل دائم مؤشرات وأهدافا في مجال الفقر وسد الفجوات. وفي المقابل، تقدّر مؤسسة الضمان الاجتماعية الرسمية بأن قرار الحكومة سيزيد نسبة الأطفال الفقراء في إسرائيل بنحو ٤٠٪، ما يعني رفع نسبة الفقر العامة بنحو ٥٪ وهذه نسبة ضخمة (٢٥٪ اليوم، إلى ٣٠٪).

من الصعب رؤية أطفال فقراء يدفعون ثمن رفض أو عدم قدرة أهاليهم، ورغم ذلك، فمن الممكن تفهم موقف الحكومة، حينما تشدّد قبضتها على من يختارون أن يكونوا فقراء، لأنهم يختارون أن لا يعملوا. الفقر الإرادي هو مشكلة قاسية، على وجه الخصوص في دولة إسرائيل، فجمهور الحريديم يشكلون ١٢٪ من اجمالي المواطنين، وحسب بنك إسرائيل فإنهم حتى العام ٢٠٦٠ من المفترض ان يشكلوا نسبة ٢٧٪ من اجمالي السكان (هذه النسبة وردت في بحث اكاديمي على أن تتحقق في العام ٢٠٤٠- ملاحظة ترجمة)، فإذا ما استمر الحريديم في عدم التوجه إلى العمل، إذ أن ٤٥٪ من رجال يعملون اليوم فقط (نسبة أخرى تتحدث عن ٣٩٪)، مقابل ٨٢٪ من الرجال من غير الحريديم، فإن الفقر في إسرائيل سيسجل نسبا عالية جدا، وببساطة فإن الدولة ستنهار.

ولهذا فإن الدولة ترى من واجبها أن تحفز الحريديم على الخروج إلى العمل، وهي تفعل هذا من خلال اشتراط تقديم كل مساعدة ممكنة، بالخروج إلى العمل، ولهذا فهي ستخفض المخصصات التي تسمح بالعيش من دون الخروج إلى العمل، ما يعني مخصصات الأولاد.

المشكلة في هذه الخطوة، هي من ناحية أن هذه المخصصات عامة شمولية، والتقليص فيها هو أيضا شمولي، والجميع سيتضرر من التقليص، بما في ذلك العائلات الفقيرة التي فيها عامل أو أكثر، وحسب معطيات مؤسسة الضمان الاجتماعي، فإن ٦ر٧٪ من العائلات التي فيها الزوجان يعملان، تعيش دون تحت خط الفقر، وفي اطار الحرب القومية ضد الحريديم ورفضهم للخروج إلى العمل، فإن هذه العائلات المنخرطة في سوق العمل، من شأنها أن تدفع ثمنا لذنب لم تقترفه.

إضافة إلى هذا، فإن رفض الحريديم ليس رفضا من أجل الرفض، فالحريديم يستمعون للأخبار، ويعرفون اتجاه الريح، وثمة من بينهم من يريد الانخراط في سوق العمل، إلا أن سوق العمل ليس في انتظارهم بأذرع مفتوحة، إذ أن الحريديم يعانون من تمييز ومن قلة معرفة بسوق العمل، ومن غياب المهنية والمؤهلات المناسبة للاندماج في سوق العمل، إن التقليص الحاد في المخصصات التي يحصل عليها الحريديم، بهدف اخراجهم إلى سوق العمل، في الوقت الذي هم ليسوا مؤهلين فيه للعمل، ليس سياسة رفاه ابداعية.

إن الاستنتاج المطلوب، هو أنه ربما كانت هناك مبالغة في حجم تقليص مخصصات الأولاد، فصحيح ومهم أن يتم تقليص المخصصات، أيضا لكونها مخصصات تعمل ضد الانخراط في سوق العمل، لكن هناك مكان لإعادة النظر في حجم التقليص ليكون أخف حدة، وفي المقابل، يجب فحص امكانية تقديم تعويض للعائلات الفقيرة العاملة، التي ستتضرر من تقليص المخصصات دون ذنب.

لقد أوصت منظمة الدول المتطورة OECD، منذ العام ٢٠٠٨، بتقليص مخصصات الأولاد، والأموال التي يتم توفيرها، يتم نقلها إلى مخصصات «الضريبة السلبية» التي تدفع لعاملين فقراء (وهو نمط ضريبي أقر في السنوات الخمس الأخيرة، ولم يحقق النجاحات التي توقعتها الحكومة، ويستند إلى مبدأ دفع مبالغ صغيرة من خزينة الضرائب، لعائلات تعمل ومدخولها لا يصل إلى الحد الأدنى الملزم بدفع ضريبة- المترجم)، وهذه المخصصات الضريبية تحقق هدفين في آن واحد، فهي تساعد العائلات الفقيرة، وأيضا تحفز على العمل، ولا يوجد في الخطة الاقتصادية للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، أي ذكر لرفع قيمة الضريبة السلبية.

وبدلا من هذا، فإن وزارة المالية تدعي أنها تساعد العاملين الفقراء من خلال تقديم خدمات مجانية لجيل الطفولة المبكرة، مثل تعليم مجاني من عمر ثلاث سنوات، وهذا لكل العائلات أيضا التي ليس فيها عاملون، ونواد مجانية للشرائح الفقيرة، وهذا ايضا يدفع لعائلات لا تعمل، وزيادة مخصصات الحضانات ليوم كامل، التي تدفع لعاملين، وبهذا تكون وزارة المالية قد خففت الكثير من نفقات العائلة، هذا صحيح ولكنه لا يكفي.

من أجل التأكد من أن الدولة لا تنكل بفقرائها، وبالتأكيد أولئك الفقراء العاملين، يجب فحص إمكانية وضع آلية للتوازن في مسألة المخصصات، فمثلا مؤسسة الضمان الاجتماعية اقترحت زيادة الضريبة السلبية بحجم مخصصات الأولاد، كي لا يتضرر أولاد العاملين الفقراء.

بالإضافة إلى هذا، فإن دولة إسرائيل ملزمة ببذل أقصى جهد من أجل مساعدة الفقراء، وبالأساس الحريديم من أجل تشجيعهم على مساعدتهم على الانخراط في سوق العمل، والخطة الاقتصادية تضع آلية مركزية لهذا، وهو نشر مخطط فيسكونسين في كل البلاد (الذي ألغي في العام ٢٠١٠ نظرا لطابعه الاستبدادي)، ولكن توسيع هذا المخطط يجب أن يتم من خلال زيادة ميزانيات التأهيل المهني، واستكمال الدخل وتشجيع المشغلين على تشغيل الشرائح الفقرة وغيرها. وإلا فإننا سنحكم على الفقراء، ومن بينهم الحريديم، بمعاناة ليست عادلة وليست أخلاقية.

موجز اقتصادي

النمو الاقتصادي في الربع الأول ٢ر٨٪

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في الأسبوع الماضي، أن النمو الاقتصادي في الربع الأول من العام الجاري بلغ ٢ر٨٪، وهو قريب من معدل النمو الحاصل في الأرباع الثاني والثالث والرابع من العام الماضي، ما يعني ان المعدل السنوي سيكون وفق هذا المعدل، وهذا على الرغم من أن النمو في الربع الأول من كل عام، يكون عاليا نسبيا، ومقارنة بالفصول الثلاثة اللاحقة، ففي العام الماضي كانت نسبة النمو في نفس الفترة ٣ر٣٪ وفي العام ٢٠١١ كانت ٦ر٤٪ وفي العام ٢٠١٠ كانت ٩ر٥٪.

ويتوقع بنك إسرائيل المركزي أن يكون النمو الاقتصادي لهذا العام ٨ر٣٪ في حين ان تقديرات وزارة المالية جاءت اقل وتركزت عند ٢ر٣٪، إلا أنه من أصل هذا النمو هناك ١٪ تقريبا سيكون بفعل بدء ضخ الغاز الطبيعي من البحر الابيض المتوسط، وهو نمو لن يكون ملموسا في المرحلة الأولى في الشارع الإسرائيلي.

وتدل كل مؤشرات الاقتصاد على وتيرة نشاط منخفضة جدا، مقارنة مع نفس الفترة من السنوات الماضية، فالناتج الاقتصادي الخاص سجل ارتفاعا بنسبة ٢٪ فقط، بعد زيادة بنسبة ٤ر٣٪ في الربع الأخير من العام الماضي، وارتفع استيراد البضائع والخدمات في الربع الأول من هذا العام بنسبة ٥ر٢٪، بعد انخفاض بنسبة قاربت ١٥٪ في الربع الأخير من العام الماضي.

وبين تقرير آخر لمكتب الإحصاء أن الناتج الصناعي انخفض في الربع الأول من العام الجاري بنسبة ٢ر٨٪، وهو من أهم مؤشرات ومحركات النمو الاقتصادي، وهذه نسبة التراجع الأكبر في العامين الأخيرين. ويظهر أن الانتاج في قطاع التقنيات العالية، الذي يشكل ٥٠٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي في إسرائيل، سجل تراجعا حادا بنسبة ٤ر١٣٪، وهذا ما أدى إلى تراجع عدد العاملين في التقنيات العالية بنسبة ٨ر٠٪ في الربع الأول من هذا العام، والذي فيه ايضا تراجع المدخول المالي لهذا القطاع بنسبة ٨ر٢٪.

إلى ذلك، فإن الإنتاج الصناعي المخصص للتصدير بقي على حاله، إذ لم يرتفع ولم ينخفض في الفترة التي يتخصص بها تقرير مكتب الإحصاء.

ويقول المكتب إن الصرف الاستهلاكي ارتفع في الربع الأول من العام الجاري بمعدل سنوي بلغ ٦ر٥٪، وهذا يدل على ارتفاع مستوى المعيشة، ومن المتوقع ان تبدأ هذه النسبة بالانخفاض في النصف الثاني من العام الجاري على ضوء سلسلة الضربات الاقتصادية التي يتضمنها مشروع الميزانية للعامين الجاري والمقبل ٢٠١٤.

جدل في بنك إسرائيل بشأن الفائدة العامة

كشف في الأيام الأخيرة أن اللجنة الخاصة لوضع سياسة الفائدة في بنك إسرائيل المركزي، والتي بدأت تعمل قبل عامين، شهدت جدلا حادا بشأن مستوى الفائدة، التي تراجعت بنسبة ٢٥ر٠٪ منذ السابع عشر من الشهر المنتهي.

وبحسب ما أوردته الصحافة الاقتصادية، فإن التوصية الأولى التي طرحت أمام اللجنة كانت اجراء تخفيض بنسبة ٥ر٠٪ لترسو الفائدة عند ٢٥ر١٪، إلا أنه لدى التصويت في اللجنة على القرار انقسمت اللجنة بالتساوي، إذ أيد ثلاثة اعضاء، بينهم محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر، تخفيض الفائدة فورا وفي منتصف الشهر بنسبة ٢٥ر٠٪، بينما أيد ثلاثة اعضاء التوصية الأولى بتخفيض الفائدة بنسبة ٥ر٠٪، وهنا اضطر فيشر للاستعانة بالنظام الذي يجعل من صوته مزدوجا، في حال كان هناك تساو بالأصوات بين اعضاء اللجنة.

وكان بنك إسرائيل قد قرر بشكل مفاجئ في الخامس عشر من الشهر الجاري تخفيض الفائدة البنكية ابتداء من ١٧ الشهر الجاري، خلافا للتقليد القائم، بتغيير الفائدة، في الفاتح من كل شهر، وهذا على ضوء تدهور سعر صرف الدولار أمام الشيكل، بشكل حاد، يعيده أكثر من عامين إلى الوراء.

وقرر بنك إسرائيل المركزي، تخفيض الفائدة، بسبب تخفيض الفائدة في أوروبا، وبموازاة ذلك، قرر البنك العمل على شراء ملياري دولار، وأدت سلسلة القرارات التي طرحها البنك إلى ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الشيكل، بنسبة ٤٪، في غضون أقل من ١٠ أيام، وعاد إلى مستوى ٣ر٧ شيكل، وأكثر بقليل.

كذلك فإن ما حفز بنك إسرائيل على اتخاذ قرار استثنائي، هو أن وتيرة التضخم المالي في إسرائيل، أقل من نصف المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية المعمول بها منذ نحو ١٠ سنوات، ما بين ١٪ إلى ٣٪، إضافة إلى تخوف البنك من أن بدء ضخ الغاز الطبيعي، قد يساهم في رفع قيمة الشيكل أكثر امام الدولار، ما يعني تراجعا حادا في المردود المالي بالشيكل للصادرات الإسرائيلية إلى العالم، وهذه تعد ضربة أخرى للاقتصاد.

رواتب عمال شركة الكهرباء ارتفعت بنسبة ٢١٪

في الوقت الذي رفعت فيه الحكومة الإسرائيلية أسعار الكهرباء على دفعتين الأولى قبل اسبوعين، والثانية في مطلع الشهر المقبل- حزيران- بنسبة إجمالية أكثر من ٦٪، وفي الوقت الذي تدعي فيه شركة الكهرباء أنها تعاني من عجز مالي كبير، فإن رواتب العاملين في الشركة ارتفعت في العامين الأخيرين بنسبة ٢١٪، وهي تقريبا أكثر بثمانية اضعاف من ارتفاع نسبة الرواتب في القطاع العام في الفترة ذاتها، وهذا على الرغم من أن رواتب العاملين في شركة الكهرباء هي الأعلى من باقي القطاعات.

وتقول المعطيات إن تكلفة الرواتب في شركة الكهرباء ارتفعت في العام الماضي بنحو ٤٣ر١ مليار دولار، بعد أن استوعبت الشركة الرسمية ٤٠٠ عامل إضافي، رغم تعهدها بوضع خطة لنجاعة العمل تتضمن تقليصا في عدد الوظائف.

وتعد شركة الكهرباء الرسمية شركة أشبه بخاصة للعاملين فيها أسهم، وصدرت الكثير من التقارير حول سلبية النهج القائم فيها، فمسألة التشغيل متعلقة بأبناء وأنسباء العاملين القدامى، ناهيك عن أن تشغيل العرب شبه معدوم كليا، ومن يعمل من العرب يتم تشغيلهم في أعمال ثانوية، من خلال شركات قوى عاملة، بمعنى أنهم ليسوا مسجلين كعاملين في شركة الكهرباء.

أمسية سياسية في الناصرة احتفاء بصدور كتاب «الخارطة السياسية في إسرائيل- انتخابات ٢٠١٣»

الناصرة- أقامت مكتبة «أبو سلمى» العامة التابعة لبلدية الناصرة، وشبكة المراكز الجماهيرية في المدينة، مساء الأربعاء، أمسية سياسية بمناسبة صدور كتاب «الخارطة السياسية في إسرائيل- انتخابات ٢٠١٣»، للصحافي والكاتب برهوم جرايسي، عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار في رام الله، حضرها عدد من المهتمين وذوي الاختصاص.

وافتتح الندوة الشاعر مفلح طبعوني، الذي قال إن وجود إسرائيل في المنطقة غيّر مسار التاريخ في الشرق الأوسط، كما أن كل التطورات السياسية التي تجري في داخل إسرائيل لها انعكاساتها على الخارج، وعلى الغالب فإن لإسرائيل دورا أو صلة بالتطورات الاقليمية التي شهدناها ونشهدها، ومن هنا تنبع أهمية تحليل وفهم عمق ما يجري في داخلها.

وافتتح جرايسي كلمته شاكرا الحضور والقائمين على الندوة ومركز «مدار». وقال في استعراضه العام للكتاب إن إسرائيل تشهد في السنوات العشرين الأخيرة، على وجه الخصوص، حالة عدم استقرار سياسي تختلف كليا عن مراحل القلاقل السياسية الداخلية التي واجهتها من قبل، وهذا يعود بداية الى اصطدام إسرائيل بالواقع الذي حاولت على مدى عقود التنكر له، وهو مسألة الصراع، وكان هذا بفعل انتفاضة الحجر الفلسطينية، التي انطلقت في نهاية العام ١٩٨٧ واستمرت نحو خمس سنوات.

وتابع جرايسي أنه بالتزامن مع تلك الانتفاضة اشتد في إسرائيل «القلق» من استمرار تزايد نسبة العرب بين المواطنين، وما «قصم ظهر الجمل» بالنسبة للحركة الصهيونية، كانت نتيجة انتخابات ١٩٩٢، حينما أصبحت مقاعد الشارع العربي بيضة القبان التي حسمت أي حكومة تتشكل في إسرائيل.

وقال الكاتب إن مطلع سنوات التسعين شهد سلسلة من التقلبات العالمية والاقليمية، التي انعكست على إسرائيل بقوة، وأبرزها تفكك منظومة الدول الاشتراكية وتدفق مئات آلاف المهاجرين على إسرائيل، وما أحدثوه من سلسلة تغيرات، اضافة الى التغيرات الكبيرة في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة وما تبع كل ذلك.

وتوقف عند «القلق» الديمغرافي الأبرز للحركة الصهيونية في هذه المرحلة، الذي انتقل من نسبة العرب، الى تزايد «الحريديم»، فمن ناحية نظرت اليهم الصهيونية على أنهم «السد المنيع» أمام تزايد نسبة العرب، ولكن من ناحية أخرى رأت أنهم عبء اقتصادي من الدرجة الأولى، كونهم لا ينخرطون في سوق العمل، وطبيعة حياتهم التقشفية تجعلهم شريحة غير استهلاكية، بمفاهيم اقتصاد السوق المعاصر، ما ينعكس على نسب النمو الاقتصادي، وعلى أساس هذا، فإن الهدف غير المعلن من كافة المخططات الإسرائيلية من تجنيد وانخراط في سوق العمل، هو تفكيك مجتمع «الحريديم» وهذه هي نقطة الصدام الأساسية بين الجانبين.

وعن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية قال جرايسي إن رسالة الحكومات الإسرائيلية للشارع اليهودي هو أن الفقر والبؤس الاقتصادي هما من نصيب العرب، إذ أن نسبة الفقر بين العرب ٥٦٪، وهي خمسة أضعاف نسبة الفقر بين اليهود من دون الحريديم، الذين يعتبر فقرهم إراديا بخلاف العرب الذين يعانون من سياسة افقار وتجويع، وهذه المعطيات والحقائق تفسر جانبا كبيرا من ضعف وعدم ترسخ حملة الاحتجاجات الشعبية على غلاء المعيشة في إسرائيل.

وقدم الكاتب شادي عبده مداخلة استعرض فيها مضامين الكتاب وأبوابه الخمسة، مشيرا الى أنه على الرغم من حجم موضوع الكتاب الواسع والمتشعب، إلا أن الكاتب نجح في طرح شمولية الموضوع، مع تركيز مكثف للمعلومات والمعطيات، ما يجعل الكتاب مرجعا في هذا الموضوع الهام.

وتابع أن الكاتب يحاول ان يستشف الاسباب التي تقف من وراء عدم الاستقرار السياسي في إسرائيل، وغياب الكتلة السياسية الكبيرة داخل المجتمع والكنيست. ومن أبرز روابط سلسلة الأسباب للحالة السياسية هو الاحتلال كأساس الشرور. وأشار إلى أن الحالة الإسرائيلية تعيد تأكيد المقولة الماركسية بأن شعبا يضطهد شعبا آخر لا يمكن ان يكون حرا.

وأضاف أن الصراع القومي ساهم في تشويه الوعي الطبقي وفي تمرير خصخصة الاقتصاد والخدمات الاجتماعية وتفكيك دولة الرفاه. ومن جانب آخر فان الصراع القومي مكلف اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا. والمعضلة ان الفئات التي تريد الصراع القومي لا تريد دفع الاثمان، وبالمقابل تضغط لتخفيض استحقاقاتها لميزانية الدولة.

وقال عبده إن قيام حزب يش عتيد هو محاولة للخروج من أزمة الاحتلال والاستقطاب نحو افتعال الصراع مع الحريديم والعرب، كمسؤولين عن انعدام العدالة الاجتماعية، وهذا خطاب شعبوي تحريضي، يراد منه صرف الأنظار عن أن عبء الاحتلال يجب التخلص منه لا اقتسامه، كما ان سياسة التمييز هي التي يجب التخلص منها.

وجرى في الندوة طرح أسئلة ومداخلات من الحاضرين.

وقال جرايسي في ختام رده إنه لا تبدو في الأفق مؤشرات الى انتهاء حالة عدم الاستقرار السياسي، ومبادرة القانون الجديد لتغيير النظام الانتخابي سيكون مصيرها كمصير قانون الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة، لأن الأسباب الأساسية والرئيسة لهذه الأزمة ليست متعلقة بالنظام الانتخابي القائم، لا بل إن ما هو قائم قد يكون مساهما في تخفيف انعكاسات تلك الأزمات على الأجواء العامة في الشارع الإسرائيلي.

جريمة القتل في بئر السبع ترفع المسألة إلى السطح من جديد

قطعة سلاح «مرخّصة» واحدة على كل ١٩ مواطناً في إسرائيل... معايير سخية من دون رقابة!

بقلم: سليم سلامة

دفعت الجريمة التي وقعت في داخل بناية «بنك العمال» في مدينة بئر السبع، مؤخرا، إلى السطح، مرة أخرى، مسألة «أمنية» خطيرة يكابدها المجتمع الإسرائيلي منذ عقود طويلة تتمثل في الانتشار الواسع جدا لما يصطلح على تسميته في إسرائيل بـ «السلاح المرخّص» (خلافا للسلاح «غير المرخص» المنتشر على نطاق واسع جدا في إسرائيل، وهو ما سنتطرق إليه في عدد قادم).

فقد تبين أن منفذ الجريمة في فرع البنك في بئر السبع هو ضابط سابق في الجيش وفي «حرس الحدود». وبوصفه كذلك، كان يحمل سلاحاً شخصيا استخدمه في تنفيذ جريمته تلك. وقد سارعت الجهات الرسمية المختصة، وفي مقدمها وزارة الأمن الداخلي، إلى الإعلان عن نيتها «التشديد» وفرض مزيد من القيود والتقييدات على «سياسة حمل السلاح المرخص في إسرائيل»، وأوضح وزير الأمن الداخلي، إسحق أهرونوفيتش، أن وزارته «ستُلزِم حَمَلَة الأسلحة المرخصة بإثبات توفر سبب وجيه لدى تجديد تصاريح أسلحتهم»، فضلا عن «إلزام جميع الحراس في المدارس بإيداع أسلحتهم في خَزَنات خاصة في أماكن عملهم قبل العودة إلى منازلهم»!

كما أعلنت وزارة الأمن الداخلي أنها تنوي إلغاء إمكانية التجديد الفوري لتراخيص حمل السلاح بالنسبة للأشخاص الذين يمتلكون هذه التراخيص لفترات زمنية طويلة. والمعروف أن كل مَن يمتلك رخصة لحمل مسدس لفترة تزيد عن عشر سنوات، أو لحمل بندقية هوائية (بندقية ضغط الهواء) لفترة تزيد عن ١٥ سنة، يستحق التجديد والحصول على رخصة دائمة لحمل السلاح، دونما علاقة بالمعايير الأخرى ودون الحاجة إلى تقديم سبب إضافي يستدعي حمله السلاح. وتندرج إجراءات وزارة الأمن الداخلي المعلنة هذه في إطار مسعى عام إلى تقليص عدد قطع «السلاح المرخّص» المنتشرة بين أيدي المواطنين في إسرائيل. وكان سبق هذه الإجراءات الجديدة، المنوي تنفيذها، خطوات أخرى شملت إلغاء منح الترخيص الفوري لحمل السلاح (مسدس شخصي) لكل صاغة المجوهرات والذهب.

عشرات القتلى بـ «السلاح المرخص»!

لم تكن جريمة قتل الأشخاص الأربعة التي نفذها إيتمار ألون قبل أن ينتحر، في فرع البنك في بئر السبع يوم ٢٠ أيار الحالي، الحالة الأولى التي يوقع فيها «السلاح المرخّص» في إسرائيل ضحايا بين صفوف مواطنين مدنيين آمنين. وتشير إحصائيات غير رسمية إلى أن ٣٠ شخصا، على الأقل، قُتلوا بأسلحة «مرخّصة» كان يحملها عاملون في مجال الحراسة، فقط، بين الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠١٢، من بينهم ١٦ امرأة و١٤ رجلا. وإضافة إلى هؤلاء، أقدم ثمانية أشخاص آخرون (سبعة رجال وامرأة واحدة) على الانتحار بإطلاق النار على أنفسهم من أسلحة «مرخصة» كانوا يحملونها في إطار عملهم في مجال الحراسة. أما في العام الجاري، ٢٠١٣، فتدل المعطيات غير الرسمية على أن شخصين اثنين قد قتلا بمثل هذه الأسلحة.

ولا غنى عن التنويه بأن هذه المعطيات غير الرسمية تبقى جزئية، إذ أن مصدرها هو نشاط تحالف المنظمات النسوية والحقوقية الذي يطلق على نفسه اسم «المسدس على مائدة المطبخ» – وهو تنظيم يسعى إلى رفع منسوب الوعي الجماهيري العام بمسألة انتشار «السلاح المرخص» في إسرائيل وتحشيد ضغط شعبي عام على الحكومة وأذرعها المسؤولة لتقليص عدد مستحقي حمل هذه الأسلحة، من جهة، ولفرض قيود صارمة على مَن يحملها، من جهة أخرى، على خلفية تزيد حالات القتل والانتحار التي تشكل فيها هذه الأسلحة «المرخصة» أداة الجريمة الأولى والأساسية.

ويقول تحالف «المسدس على مائدة المطبخ» إن السلطات الحكومية المختصة لا تجمع معطيات وافية ودقيقة بشأن حالات «الاستخدام غير السليم» للأسلحة المرخصة، سواء تلك التي في أيدي موظفي الحراسة أو في أيدي أعضاء «قوات الأمن» المختلفة والمتعددة. وأوضح التحالف أنه كان قد توجه، سابقا، إلى كل من المفتش العام للشرطة، يوحنان دانينو، وإلى إدارة وزارة الأمن الداخلي مطالباً بالشروع في جمع المعطيات المتصلة باستخدام الأسلحة المرخصة في ساعات ما بعد «الدوام الرسمي»، التي لا ينبغي للموظف / الجندي أن يحمل سلاحه (المرخص) خلالها. ويؤكد قادة هذا التحالف أن عدم جمع هذه المعطيات «يحول دون مواجهة حالات القتل التي تذهب ضحيتها النساء، بوجه أساس، ودون منعها، والوقاية منها أو تقليصها».

وكشف التحالف عن الرد الجوابي الذي كان قد تلقاه من المفتش العام للشرطة في شهر أيلول الأخير، ردا على توجه التحالف إليه بهذا الصدد، إذ جاء أن «الشرطة ترى أهمية قصوى لجمع المعطيات التي تشير إليها الرسالة، ولذا فستتولى الشرطة الاهتمام بالأمر، طبقا لسلم الأولويات وبالنظر إلى المتطلبات الأخرى»!!

٣٠٠ ألف قطعة سلاح «مرخّصة» بين أيدي المدنيين!

أما المعطيات الرسمية الصادرة عن وزارة الأمن الداخلي، فتبين أن في إسرائيل اليوم حوالي ٣٠٠ ألف (٢٩٢٦٢٥) قطعة سلاح «مرخصة» بين أيدي المواطنين المدنيين، من بينها نحو ١٦٠ ألف قطعة تعتبر «شخصية»، بينما تعتبر ١٤٠ ألفاً أخرى منها «منظماتية» (غير شخصية، بل تُعطى بفضل المنظمة/ الشركة التي تشغّل حامل الترخيص) . ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هذه الأرقام لا تشمل قطع السلاح التابعة للجيش، للشرطة ولمفوضية السجون. وتعني هذه الأرقام أن هناك قطعة سلاح واحدة «مرخصة» على كل ١٩ مواطنا مدنيا بالغا في إسرائيل (وهذا بالاستناد إلى سجلّ الناخبين في انتخابات الكنيست الأخيرة التي جرت في كانون الثاني من هذا العام).

أما قطع السلاح «الشخصية» المرخصة (التي يبلغ عددها ١٦٠ ألفا) فهي تلك التي يحملها رجال ونساء مدنيون توفرت لديهم معايير يحددها القانون، بينما القطع «المنظماتية» المرخصة (التي يبلغ عددها ١٤٠ ألفا) هي تلك التي تعود ملكيتها إلى شركات للحراسة، إلى شركات «أمنية» تشغّل حراساً أو إلى شركات موجودة (مقراتها) في الضفة الغربية وغيرها.

وتفيد المعطيات الرسمية بأنه حتى نهاية آب المنصرم، كانت هناك ٣٦٩ شركة حراسة مسجلة رسميا في إسرائيل، تشغّل نحو ٣٤ ألف حارس وتمتلك ما يزيد عن ٣٩ ألف قطعة سلاح مرخصة – هي ثلث عدد قطع السلاح «المنظماتية» في إسرائيل والتي تشمل، أيضا، شركات وصناعات «أمنية» وشركات نقل الأموال. والمعروف أن الحراس المسلحين أصبحوا يشغلون اليوم مواقع عديدة في إسرائيل، سواء المؤسسات التعليمية المختلفة، المراكز التجارية والترفيهية أو غيرها.

ويتضح مما نشرته وزارة الأمن الداخلي، المسؤولة عن الشرطة الإسرائيلية، أن لدى الشرطة معلومات عن ١٣ ألف شخص يحملون أسلحة كانت مرخصة ولم يجددوا تراخيصها (أي، لم يستصدروا تراخيص جديدة)، رغم انتهاء مدة سريانها، ما يعني أن هذه الأسلحة (١٣ ألف قطعة!) لا تزال بين أيدي مواطنين مدنيين، رغم أنها لم تعد مرخصة، دون أية رقابة ودون أن تتحرك الشرطة لمصادرتها من أيدي هؤلاء المواطنين وجمعها. وهذا، بالرغم عن أن حيازة سلاح من غير ترخيص تشكل، طبقا للقانون الجنائي الإسرائيلي، مخالفة جنائية، إلا أن الشرطة لا تبذل مجهودا يُذكر لتطبيق هذا القانون ولمصادرة هذه الأسلحة. وغالبا ما يتم ضبط مثل هذه الأسلحة بطريق الصدفة، أو على هامش مهمة أخرى تقوم الشرطة بتنفيذها، سواء التفتيش في منازل هؤلاء المواطنين أو التحقيق في أعمال جنائية تم خلالها استخدام تلك الأسلحة فكانت جزءا منها أو أداتها الأساسية.

وفي المقابل، يدعي رئيس وحدة ترخيص الأسلحة في وزارة الأمن الداخلي، يعقوب عميت، بأن «الوزارة والشرطة تواصلان تطبيق سياسة التقليص في عدد قطع السلاح التي لا ينبغي أن تكون في حوزة الجمهور. وإن مَن لا يعيش هذا الموضوع ويتنفسه لا يمكن أن يشعر به حقا، لكن الهبوط الذي نسجله هو حاد جدا - ١٠٠٠٠ قطعة سلاح أقل في كل سنة، بفضل تشديد متطلبات ومعايير منح تراخيص حيازة السلاح وإلغاء بعضها». ولفت عميت إلى أن الوزير أصدر تعديلات بهذه الروح على هذه المتطلبات والمعايير في مطلع تشرين الثاني ٢٠١١، أي قبل أقل من سنتين.

ومع ذلك، تبدو الحقيقة على أرض الواقع أقسى وأمرّ بكثير مما تحاول التصريحات الإعلامية والخطوات الإجرائية الرسمية الترويج له. وهذا ما يثبته ليس فقط واقع الحال في مجال الجريمة وانعدام الأمن والأمان في شوارع المدن والبلدات الإسرائيلية، بل ما يتسرب أيضا من نقاشات حامية وتبادل اتهامات داخل أروقة الجهاز الشرطيّ والوزارة المسؤولة عنه.

فقد نقلت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية عن «ضابط كبير» في سلك الشرطة قوله إنه «بالرغم عن هذه السياسة العامة وبالرغم عما تعلنه الوزارة عن إجراءات وتدابير، إلا أن ثمة تقصيرا وقصورا بارزين في عمل الشرطة في مجال مراقبة السلاح المرخص وتطبيق القانون بشأنه». وساق الضابط إياه مثالا للتدليل على ما ذهب إليه، فقال إن الشرطة لا تزوّد وحدة ترخيص الأسلحة في الوزارة بالمعلومات الفورية اللازمة حول استخدام الأسلحة المرخصة بطرق غير قانونية أو لأغراض غير قانونية. «فحينما لا تقوم الشرطة بتزويد هذه الوحدة بمثل هذه المعلومات، كما حصل في حالة إيتمار ألون (منفذ الجريمة في بئر السبع - س. س.)، يستطيع صاحب الترخيص مواصلة حمل سلاحه دون أية عوائق ودون أية مراقبة». وأوضح أن الحالات المماثلة كثيرة جدا.

وفي المقابل، تظهر حالة من انعدام التواصل والحلقات المفقودة في آليات التنسيق والتكامل بين أجهزة السلطة المختصة، لا بل تراشق الاتهامات وإلقاء المسؤولية عن تلك الحالة على جهات أخرى. فبعض الأوساط في جهاز الشرطة تدعي بأن تطبيق المراقبة والقانون على أصحاب التراخيص هو أمر إشكاليّ ومعقد: فإذا ما أنهى شخص ما خدمته العسكرية في الاحتياط، مثلا، أو إذا ما توقف عن العمل في نقل مواد متفجرة، مثلا، فما من سبيل إلى مراقبة ومعرفة ما إذا كان سبب/ مبرر منحه ترخيص حيازة سلاح شخصي ما زال قائما أم لا. وهي حالة أوجزها رئيس وحدة ترخيص الأسلحة في وزارة الأمن الداخلي، يعقوب عميت، بالقول البسيط والصريح: «إذا لم نُبَلَّغ المعلومات فلن نعرف»! وأضاف: «نحن نعلم أن جزءا كبيرا من المواطنين لا يبلّغ ولا يهتم بالتبليغ. لكن ما نطلبه ونريده هو الحصول على المعلومات من المصدر الأول الذي يمتلكها – ليس من الإنسان/ المواطن، بل من الجهة/ المؤسسة»!

وردا على سؤال حول ما إذا كان يشعر بالرضا عن مستوى الرقابة على الأسلحة الشخصية المرخصة في إسرائيل، قال عميت: «الويل لي إن كنتُ اشعر بالرضا حقا بينما لا تزال تُرتكب جرائم عديدة بواسطة هذه الأسلحة»! وأضاف: «الجمهور الذي يحمل الأسلحة المرخصة هو، في الغالب، جمهور واع ومنضبط قانونيا وملتزم بالتعليمات، لكننا نعلم أن هناك أيضا قطاعا من الناس الأقلّ التزاما وأقلّ مهارة، وهؤلاء الذين يتورطون في استخدامات غير قانونية أو يتعرضون للسرقات»!

وفيما يتعلق بسرقة الأسلحة (المرخصة) في إسرائيل، فقد أفادت وثيقة رسمية (هي عبارة عن تقرير سري داخلي في وزارة الأمن الداخلي) كانت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية قد كشفت عنها، أن نحو ٢٣ ألف قطعة سلاح مرخّصة تمت سرقتها من أيدي أصحابها القانونيين، منذ سبعينيات القرن الماضي، ووصلت إلى «جهات مجهولة»! وللتنبيه، فإن هذه المعطيات لا تشمل «الأسلحة العسكرية» (أي، التابعة للجيش الإسرائيلي) التي تمت سرقتها.

معايير سخية ولا رقابة!

كما ذكرنا آنفا، فإن «وحدة ترخيص الأسلحة» في وزارة الأمن الداخلي هي المسؤولة المباشرة عن إصدار تراخيص لحيازة السلاح في إسرائيل بصورة قانونية ومشروعة. وتعمل هذه الوحدة استنادا إلى قانون تبناه الكنيست الإسرائيلي غداة الإعلان عن قيام الدولة، هو «قانون السلاح الناري» للعام ١٩٤٩. ويبين هذا القانون أن حيازة السلاح ليست حقا عاما مكفولا للمواطنين كافة، بل تتاح فقط بالحصول على رخصة مناسبة تصدرها الجهة الرسمية المخولة (وحدة الترخيص)، طبقا لمعايير محددة يضعها وزير الأمن الداخلي.

وتشمل معايير استحقاق مواطن مدني في إسرائيل حيازة سلاح مرخص، من بين ما تشمله: الإقامة في إحدى المستوطنات في الضفة الغربية أو في إحدى مستوطنات «خط التماس»، أو العمل في إحدى هذه المستوطنات، أن يكون المواطن صاحب «ماض أمنيّ» (وهؤلاء هم: ضابط سابق في الجيش برتبة مقدم أو أعلى، ضابط في الخدمة العسكرية في الاحتياط برتبة نقيب أو أعلى. أما إذا كانت رتبة الضابط السابق أدنى من مقدم فقد يستحق الحصول على ترخيص لحيازة السلاح إذا ما تسلح بتوصية من قائد الوحدة العسكرية التي كان ينتمي إليها). كذلك يستحق الحصول على ترخيص حيازة سلاح قانوني أي «ضابط أمن» في مؤسسة عامة معترف بها من قبل الشرطة.

وتشمل المعايير، أيضا، أصحاب مهن أخرى يستحقون حيازة سلاح شخصي مرخّص، من بين هؤلاء: العاملون في نقل مواد متفجرة، العاملون في خدمات الإطفاء، العاملون في مؤسسة «نجمة داود الحمراء»، العاملون في معالجة الأضرار الزراعية، الصيادون والمشاركون الدائمون في مسابقات إطلاق النار.

ومن بين أصحاب الاستحقاق طبقا للمعايير، أيضا: «كل مَن يحمل رخصة سارية المفعول لحيازة السلاح - مسدس أو بندقية هوائية أو مسدس هوائي – لمدة عشر سنين أو أكثر، يستطيع حيازة سلاح شخصي مرخّص»، أي أن هذا الاستحقاق يصبح أوتوماتيكيا!

وهذا كله يضاف، بالطبع، إلى الأسلحة المرخصة «المنظماتية»، كما أوضحنا آنفا.

والملفت لدى قراءة نص القانون المذكور وقائمة المعايير السخية التي وضعها وزير الأمن الداخلي استنادا إليه لمنح تراخيص حيازة السلاح (الشخصي) المرخص أن الترخيص يُمنح لفترات غير موحدة، بالرغم عن تنبيه المعايير إلى أن «الترخيص لفترة محددة»، بل يتم تسجيل مدة سريان الترخيص على التصريح نفسه، كلا على حدة ولفترة مختلفة. كما تنبه المعايير، أيضا، إلى أنه «في حال زوال سبب / مبرر إصدار الترخيص، فمن واجب صاحب الترخيص التبليغ عن ذلك لدى موظف الترخيص، بصورة فورية»!!

وعليه، فليس ثمة آلية تضمن إلزام حامل السلاح المرخص بالتبليغ عن انتهاء فترة التصريح، إلا إذا كان معنيا، هو شخصيا، بتجديد مدة التصريح، وهو ما يتوجب عليه فعله – قانونيا - مرة كل ثلاث سنوات. وفي هذه الحالة، لا يُطلب من حامل السلاح أي شيء لكي يحصل على التجديد، سوى تعبئة تصريح صحي يوقع عليه طبيب العائلة الخاص به، ثم تجاوز «امتحان تصويب»! أما إذا لم يكن حامل السلاح معنيا بتجديد الترخيص، فبإمكانه مواصلة حيازته (بدون ترخيص) دون أن يتعرض لأية مراقبة أو مساءلة... إلا إذا تم استخدام هذا السلاح في تنفيذ عمل جنائي، كما حصل في مرات عديدة!

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

فلسطين
في الكتب المدرسية في
إسرائيل

ترجمة: ياسين السيد
تقديم: انطوان شلحت

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

خلافات داخل صفوف الائتلاف الحكومي بشأن «خطة تجنيد الحريديم»!

حزب «يوجد مستقبل» يتهم أوساطًا من الليكود بخرق الاتفاقات الائتلافية

أوقفت اللجنة الوزارية الإسرائيلية من أجل «المساواة في تحمل العبء»، برئاسة الوزير يعقوب بيري، قبيل فجر أمس، الاثنين، اجتماعا خاصا عقدته من أجل إقرار خطة أعدتها حول خدمة الحريديم في الجيش، سيتم تقديمها كمشروع قانون حول «الخدمة الأمنية». ورشح عن الاجتماع أن أعضاء اللجنة لم يتفقوا على أحد البنود المتعلق بمدة الخدمة العسكرية للحريديم.

كما اعترض أربعة من بين الوزراء الستة الأعضاء في اللجنة، وهم عمير بيرتس وليمور ليفنات وأوري أريئيل وموشيه يعلون، على فرض عقوبات اقتصادية على المعاهد الدينية التي يمتنع طلابها عن أداء الخدمة العسكرية بموجب مشروع القانون الجديد.

وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية بأن بيري تشاور مع رئيس حزبه «يوجد مستقبل» ووزير المالية، يائير لبيد، حول اقتراح يعلون، وقررا فض الاجتماع. وقالت مصادر في اللجنة إن لبيد لا يريد العودة إلى صيغة المسودة الأصلية لتعديل القانون، وأن مطالب يعلون تتناقض مع الاتفاقيات الائتلافية ووجهات نظر الخبراء القانونيين.

من جانبه قال يعلون، على ضوء معارضة الحريديم للتجنيد، إن «أجواء الكراهية ونزع الشرعية تعيد العجلة إلى الوراء. وفي كل مرة يشتعل فيها هذا الموضوع ويصل إلى حد التهديد، نعود إلى الوراء. وهذا يحتم علينا القيام بعملية مدروسة وتتحلى بالمسؤولية. والوضع الميداني واضح ولا يمكن منع اندماج الحريديم في الجيش وسوق العمل».

واتهم مسؤولون في حزب «يوجد مستقبل» يعلون والوزيرة ليمور ليفنات، عضو اللجنة، وكلاهما من الليكود، بتبني مواقف تشكل «خرقا فظا للاتفاق الائتلافي وتشكل خطرا من خلال إضاعة فرصة تاريخية لتحقيق المساواة في تحمل عبء الخدمة العسكرية والاقتصادية». وقالوا إن «فرض الخدمة الإلزامية وقانون الخدمة الأمنية على جميع السكان هما خطوة ضرورية من أجل تحقيق المساواة في المجتمع الإسرائيلي».

من جهة ثانية وافقت اللجنة على بنود مشروع القانون وأبرزها تجنيد ٨٠٪ من الحريديم ومنح إعفاء من الخدمة العسكرية إلى ٢٠٪ منهم، وأن يكون عدد المعفيين ١٨٠٠ سنويا. ووافقت اللجنة على تمديد فترة الخدمة العسكرية الإلزامية للحريديم بشهر واحد لتصبح ١٧ شهرا، وليس سنتين كما جاء في الاقتراح الأولي للجنة.

ورفضت اللجنة طلب حزب «إسرائيل بيتنا»، برئاسة أفيغدور ليبرمان، فرض الخدمة العسكرية الإلزامية أو الخدمة المدنية على المواطنين العرب. وكان حزب «إسرائيل بيتنا» قد أعلن، في نهاية الأسبوع الماضي، أنه سيصوت ضد مشروع القانون إذا لم يتضمن فرض الخدمة الإلزامية على مواطني إسرائيل العرب، وإذا لم تتم إضافة بند حول تمويل تعديل القانون. وعبر حزب «البيت اليهودي» عن تأييده لتجنيد العرب، كما أيد هذا الطلب أعضاء كنيست من حزب الليكود.

وأقرت اللجنة باقي بنود مشروع القانون فيما يتعلق بمدة الخدمة العسكرية لمجمل المجندين في الجيش الإسرائيلي ومدة خدمة النساء في الجيش، وغيرها من البنود.

خطة تجنيد الحريديم

وكانت «لجنة بيري» قد أنهت أعمالها وقدمت للحكومة، يوم الخميس الماضي، تقريرها الذي تضمن خطة لتجنيد الحريديم للجيش الإسرائيلي والخدمة الوطنية. وبحثت اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين، خلال اجتماعها، أمس الأول الأحد، تقرير «لجنة بيري» قبل طرحه كمشروع قانون على جدول أعمال الكنيست.

ويقضي مشروع القانون بأن أي مواطن إسرائيلي يبلغ سن السابعة عشرة، باستثناء المواطنين العرب، ملزم بالخدمة العسكرية، من خلال الامتثال في قاعدة التجنيد لدى تلقيه البلاغ الأول لأداء هذه الخدمة. لكن خلافا لمجمل المجندين، فإن الشبان الحريديم، الذين يدرسون التوراة في «اليشيفوت»، أي المعاهد الدينية اليهودية، ليسوا ملزمين بالتجند في سن الثامنة عشرة، إذ يسمح مشروع القانون لهم بإرجائه، من أجل الدراسة في «اليشيفاه»، حتى بلوغ سن الحادية والعشرين.

وينص مشروع القانون على أنه خلال فترة التأجيل هذه، فإن رؤساء «اليشيفوت» ملزمون بتسجيل حضور تلاميذهم للدراسة وتقديم تقارير حول ذلك إلى شعبة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي. كما أن تأجيل التجنيد، يلزم الشبان الحريديم المرشحين للتجند بالدراسة في «اليشيفاه» ٤٥ ساعة أسبوعيا على الأقل، والمشاركة في دورات تأهيل مهني من قبل وزارة الاقتصاد.

ولدى بلوغ الشبان الحريديم سن واحد وعشرين عاما، يقرر الجيش من سيتجند إلى صفوفه بينما يتم تجند الباقين في الخدمة المدنية. إضافة إلى ذلك فإن القانون ينص على إعفاء ١٨٠٠ حريدي كل عام، وهؤلاء يشكلون ٢٠٪ من الشبان الحريديم في سن التجنيد. والغاية التي تتطلع إليها «لجنة بيري» هي تجنيد ٣٢٠٠ حريدي للجيش و٢٠٠٠ سيخدمون في أطر مدنية بحلول العام ٢٠١٦.

ويشار إلى أنه في العام ٢٠١٠ صرح ٧٥٠٠ شاب حريدي بأن «توراتهم حرفتهم»، أي أنهم يريدون دراسة التوراة في «يشيفاه»، وحصلوا على إعفاء من الخدمة العسكرية. وارتفع هذا العدد إلى ٧٨٤٠ حريديا في العام ٢٠١١.

وعلى ضوء مطالبة الجيش الإسرائيلي بتمديد فترة الخدمة العسكرية للحريديم، قررت «لجنة بيري» تمديدها بشهر واحد لتصبح ١٧ شهرا، وأن تصبح فترة الخدمة للحريديم سنتين في العام ٢٠١٩.

ووفقا لمشروع القانون فإن أي شاب حريدي لا يمتثل للخدمة العسكرية في سن ١٧ عاما، لكي يصرح بأنه سيتجند لدى بلوغه سن الحادية والعشرين، سيعتبر فارا من الخدمة، وستسري عليه العقوبات التي ينص عليها قانون الخدمة الأمنية، والتي تسمح، مبدئيا، بسجنه. كذلك فإن تلاميذ «اليشيفوت» الذين لا يمتثلون في المراكز العسكرية كل عام من أجل تقديم طلب تأجيل الخدمة، أو الذين لا يواظبون على الحضور إلى «اليشيفوت» خلال فترة التأجيل، ستسري عليهم العقوبات القانونية.

وإضافة إلى العقوبات الفردية فإن مشروع القانون ينص على عقوبات ستفرض على «اليشيفوت» التي يتعلم فيها التلميذ الفار من الخدمة. وتقضي هذه العقوبات بتقليص الميزانيات الحكومية التي تحصل عليها «اليشيفاه»، كونها تحصل على تمويل مقابل كل تلميذ. وفي موازاة ذلك فإن «اليشيفوت» التي يتجند قسم كبير من تلاميذها ستحصل على محفزات.

ونص مشروع القانون على أنه لا توجد نية بتجنيد ٥٤ ألف حريدي تجاوزوا في هذه الأثناء سن ٢٢ عاما.

وقررت «لجنة بيري» تقليص مدة الخدمة العسكرية الإلزامية لمجمل الجنود من ٣٦ شهرا إلى ٣٢ شهرا، ابتداء من شهر تموز العام ٢٠١٥، وتمديد مدة الخدمة الإلزامية للنساء إلى ٢٨ شهرا.

الحريديم يعارضون التجنيد بشدة

يعارض المجتمع الحريدي، وخاصة الأشكنازي، التجند للجيش الإسرائيلي بشدة، ويصفون الخطوات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية من أجل تجنيدهم بأنها «ضربة التجنيد». كما يطلقون كنية «حردكيم»، أي حريديم خفيفي العقل، على الشبان الذين يتجندون للجيش أو عبروا عن موافقتهم على التجند.

من مظاهرة الحريديم ضد التجنيد في القدس قبل نحو أسبوعين.

وذكرت تقارير صحافية عديدة، في الفترة الأخيرة، عن تعرض جنود حريديم للضرب والإهانات من جانب حريديم، خاصة في مدينتي القدس وبني براك القريبة من تل أبيب. فقد انهال مجموعة من الشبان الحريديم على جنديين حريديين قرب «ميدان السبت» في القدس. وفي واقعة أخرى تم طرد جنود حريديم من كنيس في بني براك.

وقال ناشط حريدي في مقابلة أجرتها معه إذاعة الجيش الإسرائيلي، الأسبوع الماضي، إن زي الجيش الإسرائيلي يشبه ملابس العمل التي يرتديها «عمال الزبالة»، وأنه يتعين على الجنود خلعها قبل اقترابهم من بيوتهم في الأحياء الحريدية.

وفي ظل هذا التوتر، قرر الجيش الإسرائيلي، يوم الخميس الماضي، إلغاء مراسم أداء حريديم اليمين لدى تجندهم لكتيبة حريدية في الجيش، كان مقررا إقامتها في منطقة «غفعات هتحموشيت» قرب القدس.

لكن أبلغ تعبير عن المعارضة الشديدة للحريديم بالتجند للجيش الإسرائيلي كان من خلال مظاهرة شارك فيها قرابة ٣٠ ألف حريدي بالقرب من مكتب التجنيد في القدس، يوم الخميس قبل أسبوعين. وتم تنظيم هذه المظاهرة احتجاجا على عمل «لجنة بيري» التي أوصت بإلزام ٨٠٪ من الشبان الحريديم بالتجند. وتخللت هذه المظاهرة مواجهات مع قوات الشرطة وإحراق حاويات النفايات واعتقالات، كما أصيب خلالها أفراد شرطة ومتظاهرون، واستخدمت الشرطة وسائل لتفريق المظاهرات، لكن حتى بعد تفريق آلاف المتظاهرين استمر العشرات منهم بالتظاهر واشتبكوا مع قوات الشرطة.

ومن أجل التعبير عن معارضتهم لـ «ضربة التجنيد» قرأ المتظاهرون الحريديم فصولا من التوراة، كما رفعوا لافتات ضد «الحردكيم». وذكرت وسائل إعلام أن عشرات النشطاء اليهود العلمانيين من حركة الفوضويين اليسارية انضموا إلى مظاهرة الحريديم.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية أن هذه المظاهرة نظمتها «الطائفة الحريدية» بالاشتراك مع تيارات حريدية أخرى. ويشار إلى أن أتباع «الطائفة الحريدية» يعارضون الصهيونية وأي تعاون مع دولة إسرائيل ومؤسساتها، كما يعارضون بشدة بالغة الثقافة العلمانية الإسرائيلية والتعامل معها. وهم يعرفون أنفسهم بأنهم استمرار لليشوف القديم في البلاد ولديهم نمط حياة حريدي معزول ومتقوقع. وتشير المعطيات إلى أن عددهم يقدر بنحو تسعة آلاف عائلة.

وقال باحثون في المجتمع الحريدي إنه لا يوجد أي زعيم لتيار حريدي في إسرائيل يوافق على تجنيد الحريديم. وأعلن الزعيم الروحي لحركة شاس، الحاخام عوفاديا يوسيف، عن معارضته لتجنيد الحريديم. وقال يوسيف، مساء السبت الماضي، إن «جميع أولئك الذين يفكرون بالإساءة لنا ومنع أبناء اليشيفوت من [دراستهم، توراتهم، سيحبط الرب نصيحتهم ويخرب عقلهم وسيعاقبهم. اتقوا الله، وقراركم لن ينفذ».

وكتب محلل الشؤون الحريدية في «هآرتس»، يائير إتينغر، أن «أي خطة تجنيد لم تحظ عمليا، ولا نظريا، بتأييد الحريديم. وتتوق القيادة الحريدية الآن إلى قانون طال [الذي منح امتيازات وإعفاءات للحريديم في الخدمة العسكرية وألغته المحكمة العليا العام الماضي]، لكن عندما صوت الكنيست عليه في العام ٢٠٠٢، فإن أصوات النواب الحريديم كانت شبيهة بأصواتهم أمس. وطالما أن العنوان هو تعديل 'لقانون الخدمة الأمنية' فإن الحريديم يعارضونه، ولا مكان للمفاجأة هنا». وأشار إلى أن الحريديم يعتبرون التوصيات المتوقعة «للجنة بيري» بأنها «حرب ثقافية».

وقال المتحدث باسم مظاهرة الحريديم إنها «ردنا على لجنة بيري، ونحن نقول لا لتجنيد شبان اليشيفوت. وسوف نعارض بشدة، وبأجسادنا وسنضحي بأنفسنا. ونحن هنا بعشرات الآلاف موحدين ومن الطائفة الحريدية». وشدد على أن هذه المظاهرة هي «البداية لسلسلة مظاهرات ستجري بكل قوة، في حال قررت الدولة الاستمرار. ولن يتجند أي شاب في يشيفاه للجيش. هذه حقيقة. لقد صمدنا ألفي عام وسنصمد أمام هذه الإبادة الروحانية».

وأضاف المتحدث، موضحا أسباب معارضة التجنيد، أن «الجمهور الحريدي هو جمهور ينبغي أن يكون في منطقته. ونحن نخاف على شبابنا في حال تم تجنيده للجيش، وما سيحدث لهم من الناحية الروحانية». وحول موقف باقي الطوائف الحريدية قال إنه «يوجد حاخامون لديهم اعتقادات مختلفة، لكن الجميع متفق على هذه الطريق. وهناك من اختاروا ألا يشاركوا في المظاهرة [في إشارة إلى حاخامي التيار الحريدي الليتواني وهو أكبر تيار حريدي]، لكن الجميع موحد كرجل واحد حول هذا الهدف السامي».

كذلك شدد أحد النشطاء الحريديم على أن «الجيش ليس بحاجة إلينا، وكل هدفهم هو التأثير علينا وتغيير عاداتنا وأن نتوقف عن الاستماع إلى أصوات الحاخامين. ونحن سنستمر في سماع أصواتهم ونفعل ما يقولونه. وشعبنا معتاد على الملاحقات وإذا أجبرونا على التجند فإن الجميع هنا مستعدون للذهاب إلى السجن. وسوف نستمع للحاخامين حتى لو أعدمونا مثلما حدث في محاكم التفتيش».

حزب المستوطنين يقيم مديرية لـ «تعزيز الهوية اليهودية» بين الإسرائيليين!

بادر رئيس حزب اليمين المتطرف «البيت اليهودي» ووزير الاقتصاد الإسرائيلي، نفتالي بينيت، بصفته وزير الخدمات الدينية، إلى تشكيل هيئة باسم «مديرية الهوية اليهودية» في الوزارة، بهدف «غرس القيم اليهودية لدى الجمهور الإسرائيلي الواسع». وعيّن بينيت الحاخام العسكري الرئيس السابق، العميد في الاحتياط أفيحاي رونتسكي، رئيسا لهذه المديرية، التي ستعمل وفق نموذج وحدة «مجال الوعي اليهودي»، التي كان رونتسكي قد أقامها عندما كان في منصب الحاخام الرئيس للجيش الإسرائيلي، قبل عدة سنوات.

وأكد رونتسكي لصحيفة «هآرتس»، الأسبوع الماضي، صحة إقامة «مديرية الهوية اليهودية» وتعيينه رئيسا لها. وقال إنه بادر إلى فكرة إقامتها عشية الانتخابات العامة الإسرائيلية، في كانون الثاني الماضي، وأنه تشاور بشأنها مع اثنين من مقربيه، وهما بينيت وعضو الكنيست عن «البيت اليهودي» أييلِت شاكيد. وقال رونتسكي إن «الهدف ليس تشجيع وإقناع أفراد بالعودة إلى الدين، وإنما تعزيز الهوية اليهودية في دولة إسرائيل».

وعلى أثر تعيينه في المنصب الجديد، سيتنحى رونتسكي عن منصبه الحالي كمدير للمعهد الديني اليهودي («ييشيفاه») في مستوطنة إيتمار، والذي يتولاه منذ عدة سنين. وعلى ما يبدو فإن خطة عمل المديرية الجديدة تقضي بدعم جمعيات يمينية تنشط في مجال تكثيف الهوية اليهودية، وتنظيم دورات وأنشطة، مثل عقد لقاءات بين مجموعات يهودية متدينة وعلمانية، وأنشطة إعلامية تتعلق بمواضيع يهودية، وذلك في إطار عمل الحكومة الإسرائيلية.

ويشار إلى أن رونتسكي، اليميني المتطرف وخريج «ييشيفاه ميركاز هراف» في القدس والذي بادر إلى إقامة «ييشيفوت» في المستوطنات، تولى منصب الحاخام الرئيس للجيش الإسرائيلي بين الأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠١٠. وعمل خلال توليه هذا المنصب على توسيع نشاط أفراد الحاخامية العسكرية من خلال وحدة «مجال الوعي اليهودي». وقد تعرضت هذه الوحدة لانتقادات شديدة من داخل الجيش وخارجه، على أثر إبعاد أفراد سلاح التربية والتعليم في الجيش وتنظيم دورات «إثراء في مجالات يهودية» للضباط مع مضامين سياسية. ولا تزال هذه الوحدة تنشط في الجيش تحت مسؤولية الحاخام العسكري الرئيس الحالي، العميد رافي بيرتس، وتثير جدلا في إسرائيل بين حين وآخر، مثلما حدث قبل عدة شهور عندما عرضت فيلما يربط بين هامان الشرير والزعيم النازي أدولف هتلر وبين الرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد.

وتحدث رونتسكي حول عمل المديرية الجديدة قائلا إن الفكرة من وراء إقامتها هي «تقوية الهوية اليهودية لأن حالها ليست جيدة في الدولة. وفي السنوات الأخيرة، ألتقي يوميا مع [طلاب] برامج السنة التحضيرية العسكرية وأطلع على رغبة الأفراد في اليهودية. وهذا يشمل التوراة والتعرف على الكتب الدينية اليهودية، والتعرف على بلادنا، من خلال الجوانب التاريخية».

وأوضح رونتسكي أنه سيعمل في هذا المجال «أشخاص لديهم تجربة ويعيشون هذه الأمور. وهؤلاء ليسوا أكاديميين يحملون لقب بروفسور. وليس لدي شيء ضد أي بروفسور، لكن تلميذ ييشيفاه، عموما، يعيش هذه الأمور. إنه يعيش التوراة، وهي قطعة من الحياة بالنسبة له». وقال رونتسكي إنه التقى مؤخرا مع وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، الحاخام شاي بيرون، من حزب «يوجد مستقبل»، وأنه يتعرف على عشرات الجمعيات التي ينشط قسم منها في المستوطنات.

وتحدث رونتسكي عن نوع اليهودية التي يريد غرسها لدى الجمهور في إسرائيل. وقال إن «وزارة الأديان ليست وزارة تربية وتعليم، وسوف نطرح ما نراه صحيحا ومناسبا، وما من شأنه أن يقوي العلاقة بين هذا الشعب والبلاد، ومع تراثه. وهذا لن يكون تعليم فولكلور ولا إعطاء معلومات عن اليهودية، وإنما عملنا سيركز على تقوية علاقة الشعب، ليس مع البلاد، وإنما مع نفسه وتراثه. وهذا أمر وجودي في نظري. فالإنسان الذي لا يعرف التوراة لن يتمكن من الصمود هنا، في فترات الأزمات. وقد أصبحت الهوية اليهودية ضعيفة جدا اليوم».

وأشارت «هآرتس» إلى أن رونتسكي، على ما يبدو، سيواصل النهج الذي اتبعه خلال تواجده في الجيش، عندما دخل في مواجهة مع سلاح التربية والتعليم. وقال «أنا لست وزارة التربية والتعليم، وإنما وزارة الأديان. وكنت أقول في الجيش أيضا إن الحاخامية يجب أن تتحدث في شؤون الحاخامية. واليوم يوجد قسم كبير من قادة الكتائب والألوية الذين يعتمرون القلنسوات، وأقول لهم إنه 'لا ينبغي على المتدينين أن يخجلوا بذلك، وعليهم أن يرفعوا رؤوسهم'. ونحن نطرح توراتنا وإدراكنا. ومن يريد ذلك فليأخذ، وأنا أعرف أن الكثيرين يريدون هذا الأمر، ومثلما أرادونا نحن في الجيش، وليس سلاح التربية والتعليم».

وأضاف أن «الجمهور يريد الحقيقة وليس شيئا أكاديميا غير واضح. إنه يريد الشيء الحي، المتفاعل والرابط. يريد الهوية اليهودية الحقيقية، وليس شيئا ما شبه أكاديمي. هذه سوق حرة، وأنا لا أتدخل في منهاج المدارس. ونريد أشخاصا يعيشون اليهودية وليس شيئا ما بلاستيكيا».

«خطوة خطيرة»

وصف مدير عام الحركة اليهودية المحافظة، المحامي يزهار هيس، إقامة «مديرية الهوية اليهودية» بأنها «خطوة خطيرة» وأنها «وزارة التربية والتعليم الصغيرة»، وطالب بيرون بمعارضة إقامتها، وأشار إلى أنها ستقمع الطوائف اليهودية غير الأرثوذكسية.

وقال هيس إنه «يكفينا الاحتكار الأرثوذكسي للخدمات الدينية في دولة إسرائيل. والآن يضاف إليه احتكار أرثوذكسي للتربية والتعليم ووجهة نظر دينية. وأقوال الحاخام رونتسكي هي مثال على ضيق الأفق من النوع المخزي حقا. وينبغي التعجب كيف أن هذا الرجل، الذي يمثل السلفية اليهودية، تولى منصبا رفيعا في الجيش الإسرائيلي، والتعجب الآن من كيف أن وزير الأديان يعينه الآن رئيسا لمديرية الهوية اليهودية، التي وضعت غاية أمامها هي تربية الجمهور كله. وأقول لصالحه أنه لا يخفي نواياه».

وأضاف هيس أنه «تحت غطاء تنمية الوعي اليهودي، حوّل الحاخام رونتسكي الحاخامية العسكرية إلى مؤسسة دعوة تكاد تكون تبشيرية، وإلى جهاز كل هدفه هو صبغ العمل العسكري بمصطلحات دينية – مسيانية. والآن يحصل رونتسكي على صلاحيات وميزانية كبيرة من أجل نشر أفكاره في 'وزارة التربية والتعليم الصغيرة' التي يجري إقامتها بصمت في وزارة الأديان».

البروفسور شلومو ساند: اليهود في إسرائيل يعاملون العرب كما عامل الآريون اليهود في ألمانيا!

شبّه الأكاديمي الإسرائيلي والمحاضر في قسم التاريخ في جامعة تل أبيب البروفسور شلومو ساند، تعامل اليهود مع العرب في إسرائيل بتعامل الآريين في ألمانيا مع اليهود عشية الحرب العالمية الثانية والمحرقة، وأكد أن العلمانيين الإسرائيليين ليسوا يهودا. وقال ساند «أن تكون يهوديا في إسرائيل يعني بالأساس وقبل أي شيء آخر أن لا تكون عربيا... وربما سيصبح اليهودي قريبا في مكانة مشابهة للآري في ألمانيا في سنوات الثلاثين» من القرن الماضي.

وضمن ساند أفكاره وأبحاثه في كتاب جديد أصدره مؤخرا بعنوان «متى وكيف توقفت عن كوني يهوديا» وهو الكتاب الثالث الذي يصدره في هذه السلسلة بعد كتابي «اختراع الشعب اليهودي» (صدر بترجمة عربية عن مركز مدار) و«اختراع أرض إسرائيل» ٠سيصدر قيرنًا بترجمة عربية عن مركز مدار).

وقال ساند في مقابلة أجرتها معه صحيفة «هآرتس»، فيما يتعلق بسياسة النازيين الذي صعدوا إلى الحكم في ألمانيا في العام ١٩٣٣، «إنني أفرق بين سنوات الثلاثين وسنوات الأربعين، ففي سنوات الثلاثين أبعدوا اليهود ولكن سمحوا لهم بالخروج، بينما في سنوات الأربعين قتلوهم، ويوجد في ذلك فرق كبير». وأضاف أن «حقيقة أن رئيس بلدية نتسيرت عيليت (المحاذية لمدينة الناصرة في الجليل) ما زال في منصبه بعد أن أعلن، في العام الحالي، بأن العرب غير مرغوب فيهم في المدينة، بدأت تذكرني بإبعاد اليهود» عشية الحرب العالمية الثانية. وتابع أنه «رغم ذلك فإنه لا توجد أية مقارنة بين الصهيونية والنازية، وأنا لا أقول بأي شكل من الأشكال أن الأمور ستتطور إلى حد الإبادة» بحق العرب.

وفيما يتعلق بالمحرقة قال ساند إن «صناعة المحرقة (في إسرائيل) سعت إلى تعظيم معاناة الماضي وأن تستمد من ذلك أكبر رأسمال سياسي وحتى اقتصادي أيضا. وبدلا من الهوية الدينية القديمة المتمثلة بـ 'الشعب المختار' بدأ طقس علماني عصري ومتعدد الفوائد ولا يتمثل فقط بـ 'الضحية المختارة' وإنما بـ 'الضحية الوحيدة' أيضا»، وأن الصهيونية سعت إلى إخفاء باقي ضحايا النازية أو المجازر التي ارتكبتها أنظمة أخرى بحق شعوب، مثل مجازر الأرمن.

واعتبر ساند أن الزعيم النازي أدولف هتلر كان المنتصر الأكبر في الحرب على الرغم من هزيمته العسكرية، وذلك لأن اليهود يستخدمون النظرية العرقية التي اتبعها هتلر. وقال إن «المفهوم اليهودي كشعب – عرق تنتقل مميزاته الغامضة بالوراثة بطريقة خفية، ما زال مزدهرا ويتنامى». وأضاف أن «تطلع هتلر إلى إخراج اليهود من البشرية 'الطبيعية' تحقق بشكل جامح بواسطة سياسة الذاكرة التي تبنتها إسرائيل ومؤيدوها في العالم الغربي».

وكان ساند قد شدد في كتابيه السابقين على أن الحركة الصهيونية هي التي اخترعت «الشعب اليهودي» واستخدمته ذريعة من أجل إقامة دولة إسرائيل. لكنه يقول في كتابه الجديد إنه إذا لم يكن هناك شعب يهودي فإن من يسمون أنفسهم بالعلمانيين اليهود هم ليسوا يهودا. وأضاف أنه «يقولون لي أنني أنتمي لشعب ألبرت آينشتاين، لكن أنا، شلومو ساند، أشعر أنني أقرب إلى ثقافة أريئيل شارون الإسرائيلية أكثر من ثقافة آينشتاين الألمانية، ورغم أني لا أحب ذلك إلا أنني أتقبل هذا كواقع».

وتابع أنه لا توجد ثقافة يهودية علمانية توحد اليهود الذين لا يعتمرون القلنسوات في أنحاء العالم. وأشار إلى أن مؤسس الحركة الصهيونية وواضع فكرة «دولة اليهود»، ثيودور هرتسل، كان «يحتفل بعيد الأنوار بوجود شجرة عيد الميلاد ولم يقم بعملية ختان لابنه، فهل على ضوء ذلك هو مسيحي أم يهودي؟».

وأكد ساند أن إسرائيل «تُعرف نفسها كدولة يهودية، أو دولة الشعب اليهودي العالمي، لكن ليس بمقدورها أن تُعرف من هو اليهودي»، لأنه «لا توجد أية معايير ثقافية أو لغوية يمكنها المساهمة في تعريف اليهودي لأن نسل اليهود لم يتحدثوا أبدا لغة مشتركة ولم تكن لديهم أبدا ثقافة علمانية مشتركة».

وجهة نظر ضابط إسرائيلي كبير في جهاز الاستخبارات حول تعاظم قوة التيار الإسلامي في الشرق الأوسط

الصدام المباشر بين إسرائيل و«الحيز الإسلامي الإقليمي الجديد» ليس حتميًا!

تعريف:

هنا ترجمة لمقالة تحليلية كتبها ضابط كبير في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية هو العقيد ميخائيل وظهرت في العدد رقم ٤٤٤ (آب ٢٠١٢) من المجلة الفصلية «معراخوت» التي يصدرها الجيش الإسرائيلي، ويتناول فيها انعكاس تعاظم قوة التيار الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط على إسرائيل. وتخلص المقالة إلى الاستنتاج بأن الوضع الإقليمي الجديد لا ينذر بالضرورة بانزلاق سريع وحتمي نحو وقوع صدامات مباشرة بين إسرائيل وبين «الحيّز الإسلامي الجديد». على العكس، يجب أن لا تُستبعد كليا إمكانية تعايش طويل- حتى وإن كان هشا ومقيدا جداً- بين إسرائيل وبين الإسلاميين. ويعزى ذلك بالأساس إلى عالم الضغوط والقيود الثقيل الذي تواجهه الحركات الإسلامية الآن بعد وصولها إلى مواقع السلطة.

مقدمة

من الواضح أن الانتصارات التي حققتها العناصر الإسلامية في العالم العربي، وخاصة تلك المتماثلة مع حركة «الإخوان المسلمين»، في الانتخابات التي جرت منذ نهاية العام ٢٠١١ في كل من مصر وتونس والمغرب، كانت نتيجة جلية للهزة الإقليمية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، وأن هذه الانتصارات تشكل محطات مركزية على طريق تكريس تسيد التيار الإسلامي في تلك الدول.

وقد تبلورت في ضوء ذلك رؤية مؤداها أن المعارك الانتخابية في العالم العربي هي جزء من اتجاه استراتيجي واسع بات يغير وجه المنطقة. وبطبيعة الحال فإن هذا الاتجاه الدراماتيكي مرتبط بصورة وثيقة بثورات «الربيع العربي»، بل ويشكل نتاجا مباشرا لها.

ويطل «المد الأخضر» من خلال انهيار وتداعي النظام الشمولي أو الديكتاتوري القديم، الذي تحل مكانه بسرعة انتخابات حرة. وفي الدول التي ما زال فيها المجتمع المدني ضعيفا نسبيا، والتيارات العلمانية والليبرالية غير مستقرة بصورة كافية، يستغل الإسلاميون- وهم القوة الرئيسة التي تمتلك قدرة تنظيمية وقاعدة جماهيرية وجاذبية فكرية- اتجاه التغيير السريع الناجم عن انهيار الأنظمة القديمة.

ويمكن القول إن الانجازات التي حققتها القوى والحركات الإسلامية لم تكن، سواء من الناحية النظرية أو من الناحية العملية، مفاجئة بالنسبة لمن يراقب بصورة دائمة ما يجري في العالم العربي، وخاصة تيارات العمق. فكل تجارب الانتخابات الحرة التي شهدها العالم العربي خلال العقود الأخيرة انتهت تقريبا بإنجازات بارزة، وأحيانا بانتصارات، لصالح القوى والعناصر الإسلامية، وهذا ما حصل، مثلا، منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي، في كل من الجزائر ومصر والأردن والسلطة الفلسطينية ولبنان والكويت والعراق.

من جهة أخرى، فإن التقدير الذي ساد سنوات طويلة لدى معظم الباحثين في شؤون الشرق الأوسط، أشار إلى أنه إذا حدث انفتاح سريع لأنظمة الحكم الاستبدادية على لعبة سياسية حرة- بعد عقود طويلة من القمع- فمن المرجح أن تحصد العناصر الإسلامية نتائج وإنجازات باهرة، وهذا ما حدث بالفعل في العامين الماضيين في المنطقة العربية، وربما سيستمر في الحدوث، وأقله على المدى القريب.

انكشاف الوجه الحقيقي لهزة «الربيع العربي»!

اتسم تحليل المتغيرات التي شهدها الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة بالتركيز على «الرياح الجديدة» وباهتمام ضئيل بـ «الشياطين القديمة». والمقصود هو الميل «المتفائل» في جوهره نحو وصف صورة لـ «شرق أوسط جديد» كمنطقة يقودها ويشكل ملامحها شبان عصريون تواقون لثقافة الغرب، تحركهم أفكار ليبرالية وديمقراطية، ويعملون على أساس شبكات اجتماعية. ووفقا لهذه الرؤية فإن تلك «القوى الصاعدة» ستنجح في القضاء على «قوى الماضي» الرجعية، وفي مقدمها الحكام المستبدون وأحزاب الحكم المتعفنة والطغم العسكرية المتنفذة. غير أن هذا التوجه يميل في غير مرة نحو تجاهل عناصر لا تقل قوتها عن قوة «القوى الجديدة»، بل وتفوقها أحيانا. وهذه العناصر ذاتها تعمل وتعيش إلى جانب وفي ظل «القوى الجديدة»، وتشكل أيضا مكونا طبيعيا في الهزة (ثورات «الربيع العربي»).

والمقصود هنا التناقضات والتوترات الأولية القديمة، الدينية والطائفية والعرقية، التي انفجرت في أعقاب الهزة التي شهدتها الدول القومية العربية، والتي عبرت عن نفسها مثلا في الصدامات العنيفة بين قبائل متنازعة في اليمن، وبين العلويين والسنة في مدن مختلفة في سورية، وبين القبائل القاطنة في المنطقتين المركزيتين في ليبيا (طرابلس وبنغازي). إن صعود العناصر الإسلامية هو أحد تلك «الشياطين القديمة- النائمة»، وربما كان أيضا أبرزها. إن تنامي قوة الإسلاميين يبرز فهما مركزيا فيما يتعلق بالوجه الحقيقي للهزة ولقادة «الربيع العربي». فـ «الجيل الشاب» الذي انكشف في الهزة لا يتألف فقط من شبان يرتدون ملابس غربية ويهتفون بشعارات تنادى بالحرية، وإنما أيضا من جموع من الشبان الملتحين الذين يتطلعون إلى تجسيد فكرة ونظام من نوع مختلف تماما. هؤلاء أيضا يمثلون بصورة أصلية هزة «الربيع العربي»، ويشكلون تعبيرا عن سيرورات عميقة في المجتمعات العربية وفي مركزها، كما أسلفنا، تنامي الشعور أو البعد الديني في هويتهم الجماعية.

تقف في مركز التيار الإسلامي في العالم العربي، حركة «الإخوان المسلمين»، والتي مضى على قيامها أكثر من ٨٠ عاما، وهي تتحدى بثبات النظام العام، وخاصة الواقع الاجتماعي والثقافي الذي تبلور في المنطقة منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى.

وترى الحركة في العودة إلى الدين الحل الأمثل للمشكلات المركزية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتكمن قوة الحركة بالأساس في البراغماتية التي تميزها منذ تأسيسها. فهي تتطلع نحو إقامة نظام ديني أكثر، ولكن ليس نحو حكم رجال الدين، أو إلغاء الدول القومية، أو فرض منهج السلوك الإسلامي بالقوة والعنف.

هناك ثلاثة أسباب مركزية مكنت الحركة طوال عقود خلت من ممارسة التأثير على أبناء المنطقة وهي:

ارتباطها العميق بالجماهير، وذلك من خلال أجهزة «الدعوة» (التي تعمل كشبكات اجتماعية واسعة) والتي ملأت في أحيان كثيرة الفراغ الذي خلفته السلطة.

فهمها واستيعابها العميق للعالم الثقافي لقطاعات واسعة من السكان.

الوعود التي تنثرها الحركة والتي تشيع التفاؤل بمستقبل من الازدهار والكرامة والقوة والاستقرار، والتي يفتقدها أبناء الشرق الأوسط.

وعليه فإن تعاظم وزن تيار «الإخوان المسلمين» في المنطقة العربية، لا يعتبر «خللا تاريخيا»، فالحركة هي في الوقت ذاته انعكاس ومحرك لاتجاهات عميقة تمور داخل العالم العربي، وفي مقدمها تعزيز الهوية الدينية لأبناء المنطقة.

إسلام آخر.. لكن على يمين الإخوان!

كشفت الفترة الأخيرة الكثير عن طبيعة الألوان والتشكيلات المختلفة التي يتكون منها التيار الإسلامي في الشرق الأوسط. وقد أتيح التمييز بين هذه الألوان، في أعقاب اتساع نشاط التيار الإسلامي في المجال العام العلني، وفي ضوء انخراطه في المؤسسة السياسية الرسمية، ولا سيما عن طريق خوض المعارك الانتخابية (البرلمانية). وقد أفضت الانتخابات، خاصة تلك التي جرت في مصر، عدا عن الإنجازات (المتوقعة) التي حققتها حركة «الإخوان المسلمين»، إلى إنجازات لافتة للتيار السلفي. فبعد سنوات طويلة انصب فيها اهتمام المراقبين على حركة «الإخوان المسلمين»، طرحت صناديق الاقتراع في مصر إجابة مفاجئة، مفادها أنه يوجد بالفعل «إسلام آخر»، لكنه بعيد جداً عن «الإسلام لايت» أو عن «البروتستانتية الإسلامية». فالنموذج الذي يقدمه التيار السلفي هو نموذج صارم ومتشدد بشكل خاص في المجالات الاجتماعية والثقافية، ويتسم بالسعي نحو بلورة مجتمع ديني متزمت، أكثر بكثير من النموذج الذي تسعى حركة «الإخوان المسلمين» إلى إقامته. ويشكل تنامي قوة التيار السلفي، والذي ظهر في أماكن أخرى في الشرق الأوسط، تحديا «من اليمين» لحركة «الإخوان المسلمين». ويشق دخول السلفيين إلى الحياة السياسية الطريق نحو قيام ساحة سياسية تسيطر فيها عدة تشكيلات إسلامية لم تجد نفسها قط منخرطة، أو متواجدة معا، في إطار سياسي مشترك، وهذا الأمر يمكن أن يتطور أيضا إلى صراعات واحتكاكات بين الحركات والاتجاهات الإسلامية المختلفة، ولا سيما حول مسألة الطريقة التي يجب أن تتحقق بها «الفكرة الإسلامية».

العناصر الإسلامية وبداية التحديات السلطوية!

بدأت الحركات الإسلامية، بعد الاحتفالات بالنصر، تواجه تدريجيا تحديات الواقع. فشعارات الماضي لا بد من أن تتصادم مع معطيات وواقع الحاضر. في المرحلة الأولى سوف تضطر هذه الحركات إلى مواجهة التغيير التنظيمي المطلوب في إطار تحولها من حركات شعبية، عملت مراراً بصورة سرية مرتكزة على بنية تنظيمية مبعثرة، إلى أحزاب حاكمة ممأسسة. كذلك من المتوقع أن تنشأ تحديات أخرى ذات وزن كبير، حول مسألة تجسيد الفكرة الأيديولوجية. في بعض الأماكن، مثل تونس والمغرب، أخذت العناصر الإسلامية توجه رسائل مطمئنة بأنها لن تعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية بالقوة والإكراه، كذلك فإن مجمل القوى والعناصر الإسلامية ستضطر سريعا إلى تقديم إجابة واضحة إزاء معضلات جادة أخرى تنطوي على تناقض بين جوهرها الفكري وبين متطلبات البقاء السلطوي، مثل بلورة العلاقات الخارجية لتلك الدول (ومن ضمن ذلك الموقف تجاه الغرب وإسرائيل خاصة، وهو موضوع ذو صلة بشكل خاص بمصر)، والسياسات الاقتصادية التي ستتبناها من أجل مواجهة المشكلات الأساس، وكذلك السياسة التي ستتبعها تجاه خصومها السياسيين في الداخل (مثل الأحزاب الليبرالية أو الشيوعية) أو إزاء جهات غير إسلامية (خاصة الأقليات الدينية مثل الأقباط في مصر).

من جهة أخرى، من المتوقع أن تؤدي عوامل أخرى، كالضغوط الدولية والاعتماد الكبير على المساعدات الاقتصادية الخارجية والحاجة إلى مراعاة الرأي العام المحلي، إلى «ليونة» معينة في المبادئ الأيديولوجية التي تتبناها القوى والحركات الإسلامية، وذلك خاصة في ضوء ضرورة إتباع سياسة براغماتية تتيح استمرار البقاء في الحكم.

نظام ديمقراطي ولكن ليس ليبرالياً!

يطرح وصول العناصر الإسلامية إلى سدة الحكم في العالم العربي إمكانية نشوء نموذج جديد للحكم في هذه المنطقة. وهو نظام ذو سمات خاصة، تنخرط فيه معا العناصر الإسلامية من جهة، والمجتمع المدني المتنوع من جهة أخرى. ومن المحتمل أن ينتج عن هذا الدمج نموذج لنظام منفتح نسبيا، ولكن من دون طابع علماني وليبرالي بالمعنى الغربي. وفي مثل هذا النظام ربما سيكون في مقدور المواطنين التعبير عن رأيهم وتوجيه النقد ضد النظام، وتطور سجال مثمر بين مؤسسات الحكم والجمهور، غير أن الأمر لن يكون مصحوبا بالضرورة بحرية ثقافية وتسامح تجاه ظواهر تتنافي مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ومن المتوقع في هذا الإطار أن تبرز، مثلا، معضلة تتعلق بمغزى الديمقراطية، وهي الطريقة التي وصلت العناصر الإسلامية بواسطتها إلى السلطة. وتشهد الحركات الإسلامية حاليا جدلا حول مسألة ما إذا كانت «الديمقراطية الإسلامية» تعني حريات واسعة للجميع، حتى في حالة تناقضها مع مبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية؟! وكذلك حول مسألة ما إذا كانت الانتخابات مبدأ مقدسا يجب المحافظة عليه، أم أنها وسيلة للسيطرة على الحكم، على المدى البعيد، من أجل تجسيد الرؤية الأيديولوجية؟!

نشوء «المنطقة الخضراء»

من الممكن للإنجازات الحالية والمستقبلية للعناصر الإسلامية في العالم العربي، أن تؤثر بشكل دراماتيكي على هندسة الواقع الإقليمية، إذ ربما ستحل مكان التقسيمة القديمة بين معسكر الرفض، أو الممانعة، وبين معسكر القبول والتسويات تعريفات وخطوط حدود مغايرة.

وتبرز في هذا السياق بشكل خاص إمكانية نشوء معسكر دول تقودها عناصر متماثلة مع حركة «الإخوان المسلمين». ومثل هذه الدول لن تتوجه بالضرورة نحو تحقيق الوحدة الإسلامية وفق الرؤية البعيدة المدى للحركة، لكنها بالتأكيد يمكن أن تعمل من خلال تنسيق وثيق فيما بينها في مواضيع خارجية وداخلية، وأن تتبادل العون والمساعدة إزاء تحديات مشتركة. ويمكن لهذه «المنطقة الخضراء» بقيادة حركة «الإخوان المسلمين» أن تضم مصر وتركيا وقطاع غزة، وأجزاء من شمال إفريقيا، وربما في المستقبل أيضا الأردن وسورية، وهي منطقة تتماثل بشكل جلي مع العالم السني، وخاصة مع الحيز العربي في هذه المنطقة، التي من المتوقع أن تتحول من ناحية إيران إلى منافس وخصم، وليس إلى حليف أو منطقة فرص. فصعود تيار «الإخوان المسلمين» يعني أيضا من ناحية طهران اشتداد حدة التوتر المحتدم منذ ما يزيد على عشر سنوات بين إيران والعرب، وبين السنة والشيعة، الأمر الذي قد يقلص أكثر مساحات تأثير إيران في العالم العربي.

في المقابل، فإن الحيز أو المجال الإسلامي «الجديد» يمكن أن يشكل بديلا لمعسكر التسويات، الذي تفكك عمليا بالتدريج بمفهومه التقليدي، كائتلاف لدول موالية للغرب تتبنى التسوية مع إسرائيل. ويتنامى معسكر «الإخوان المسلمين» في أماكن مختلفة كانت تعتبر معاقل لـ «المعسكر التسووي» (وفي مقدمها مصر) غير أنه لا يجوز رؤيته كوريث لهذا الأخير، من ناحية سياسية، ناهيكم عن الناحية الفكرية. وعلى ما يبدو سيكون «معسكر الإخوان»، معسكرا جديداً ذا صبغة خاصة، تتجسد فيه، في نفس الوقت، خصومة تجاه معسكر الممانعة، وابتعاد عن السمات الأساسية لمعسكر التسويات. عموما ما زال من المبكر، في المرحلة الحالية، الحديث عن «معسكر أخضر» (إسلامي إخواني)، ويمكن على أبعد تقدير تشخيص بوادر أفكار فيما يتعلق بتبلور مثل هذا المعسكر في الأماكن المختلفة التي أحرزت فيها حركة «الإخوان المسلمين» موطئ قدم سلطويا.

حركة الإخوان والمحافظة على النظام الدولاني

تبرز إنجازات «الإخوان المسلمين» بشكل رئيس، حتى الآن، في دول يسودها استقرار نسبي وتتسم أيضا بالتجانس نسبيا من النواحي الاجتماعية والثقافية والعرقية، وهو ما ينطبق مثلا على مصر وتونس والمغرب والساحة الفلسطينية.

وتسعى حركة «الإخوان المسلمين» للاستحواذ على مكانة قيادية في الإطار الدولاني، وترى في الدولة إطار الوجود الأمثل، وذلك خلافا لعناصر وتيارات راديكالية أكثر تنأى عن المأسسة السياسية، ومن ضمن ذلك الانخراط في المؤسسة الرسمية وإقامة علاقات مع جهات دولية، وتركز جل اهتمامها على الجهاد العسكري (تيار الجهاد العالمي).

يلاحظ إذن أن حركة «الإخوان المسلمين» تواجه أيضا صعوبة في التعبير عن قوتها في الأماكن التي يكون فيها الإطار الدولاني ضعيفا نسبيا، بينما يبرز في هذه الأماكن تواجد العناصر الإسلامية المتطرفة، وفي مقدمها عناصر «الجهاد العالمي» كما هو مثلا في العراق وليبيا وربما أيضا في سورية مستقبلا. وعلى ما يبدو، فإن حركة «الإخوان المسلمين» تندمج بشكل جيد في الدول القومية، لكنها تواجه صعوبة على هذا الصعيد في الدول الفاشلة التي تستند إلى خطوط شرخ شبه قومية ذات تأثير أقوى وأشد من تأثير الهوية القومية. وعموما يبدو أن حركات «الإخوان المسلمين» تحافظ على الهوية الإقليمية- المحلية، ومن المتوقع أن تستمر في الحفاظ على الدول القومية، وعدم الاستعاضة عنها بمحاولة دفع فكرتها بعيدة المدى بإعادة تشكيل حيز إسلامي.

المنظور الخاص إلى الساحة الفلسطينية

تتأمل حركة «حماس» بنظرة متفائلة ما يجري في المنطقة، وخاصة إنجازات حركة «الإخوان المسلمين» في مصر، حركتها الأم (انبثقت عنها النواة المؤسسة للحركة في قطاع غزة). فالمجال الجديد المتشكل، يعطي حركة «حماس» شرعية في الساحة الخارجية، إضافة إلى الدعم السياسي والمادي، الأمر الذي من شأنه أن يساعد الحركة في تكريس هيمنتها على الساحة الفلسطينية. وفي هذا السياق من الممكن أن تنخرط حركة «حماس» في الحيز الإسلامي الآخذ في التبلور بالتدريج بقيادة «الإخوان المسلمين»، وهو ما يعتبر، من ناحية الحركة، تغييرا مهما بعد سنوات طويلة من العزلة وعلاقات العداء مع جهات وأطراف مختلفة في المنطقة (وخاصة مع دول معسكر التسوية وفي مقدمها مصر والأردن).

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى الموقف المؤيد الذي اتخذته حركة «حماس» تجاه ثورات «الربيع العربي» والمتغيرات في المنطقة، والتي ساهمت، من وجهة نظرها، في إحداث تغيير جذري في مكانتها الإستراتيجية، وهي ترى أن تجربتها الخاصة شكلت، إلى حد كبير، بواكير «الربيع العربي».

فقد لعبت «حماس» دورا طليعيا من حيث أنها رسمت لسائر العالم العربي الطريق لتحويل الرؤية الفكرية إلى واقع. وفي هذا الإطار تبرز حركة «حماس» بصورة خاصة تربعها على قمة الساحة الفلسطينية- لا سيما في أعقاب انتخابات العام ٢٠٠٦، وبعد سيطرتها بالقوة على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧. ومن وجهة نظرها، فقد بشرت هذه الأحداث بصعود قوة الجماهير وتعاظم تأثير التيار الإسلامي، على الصعيدين الشعبي والسلطوي. وتولد هذه الرؤية شعورا بالقوة لدى حركة «حماس»، وتصوغ صورتها في الداخل والخارج كمكون مركزي في ظاهرة واسعة النطاق تكتسب مزيداً من الزخم والانتشار. من جهة أخرى، من المفترض أيضا أن تولد نتائج الانتخابات في مصر قلقا معينا لدى حركة «حماس»، وذلك في ضوء الإنجازات التي حققها التيار السلفي الذي يشكل تحديا لنفوذ وسيطرة «الإخوان المسلمين» في الحيز الإسلامي. وتشخص «حماس» عدة قوى تضع تحديا مشابها في الساحة الفلسطينية، وفي مقدمها حركة «الجهاد الإسلامي» والتيار السلفي الفلسطيني، ومجموعات «الجهاد العالمي» مثل جماعة «التوحيد والجهاد» و«جيش الإسلام» في قطاع غزة. وتشكل هذه العناصر مصدر إزعاج لحركة حماس»، التي لا تتوانى عن استخدام القوة العسكرية ضدها (كما حدث عدة مرات في قطاع غزة خلال السنوات الأخيرة)، مع الإشارة إلى أن هذه العناصر تستمد التشجيع والإلهام من انجازات السلفيين في مصر، وبالتالي يمكن أن تشكل تحديا لـ «حماس» على مختلف الأصعدة، ومن ضمن ذلك، الساحة السياسية الرسمية.

انعكاسات صعود «المد الأخضر» على إسرائيل

يبدو أن الهزة الإقليمية، وفي مركزها تنامي قوة العناصر الإسلامية، تنطوي، من وجهة نظر إسرائيل، على تحديات تفوق ما تنطوي عليه من فرص. فالحركات الإسلامية، التي توطد نفوذها وسيطرتها في الدول العربية- وخاصة تفرعات «الإخوان المسلمين»- لن تغير كما يبدو جلدتها بسرعة. فهي لا تستطيع، أو غير معينة- وأقله في هذه المرحلة- بقطع الصلة مع نهجها الأيديولوجي الذي يشمل نفورا وبغضا عميقين للغرب وعداء قويا تجاه إسرائيل. ويشكل هذان الأمران مكونا مركزيا راسخا لديها تورثه للجمهور الواسع بواسطة قنوات اتصالها الوثيقة معه.

وعلى ما يبدو فإن تنامي قوة التيارات والعناصر الإسلامية سيؤدي إلى انحسار ملموس في ظواهر التطبيع والاعتراف بإسرائيل على الصعيدين السياسي والرسمي، والمقصود هنا بصورة رئيسة مجرى العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ودول المنطقة (وخاصة دول «المعسكر التسووي»)، والتعاون الاقتصادي والثقافي، فضلا عن الموقف العام للشارع العربي- الذي ازداد وزنه كثيرا في عصر «الربيع العربي»- تجاه إسرائيل. ومن المتوقع أن يتصاعد هذا الاتجاه في أوقات الأزمات الداخلية أو نشوب معارك عسكرية تكون إسرائيل ضالعة فيها، وخاصة عمليات عسكرية واسعة نسبيا في قطاع غزة أو لبنان.

مع ذلك فإن الوضع الجديد لا ينذر بالضرورة بانزلاق سريع وحتمي نحو وقوع صدامات مباشرة بين إسرائيل وبين «الحيز الإسلامي الجديد». على العكس، يجب أن لا تستبعد كليا إمكانية تعايش طويل- حتى وإن كان هشا ومقيدا جداً- بين إسرائيل وبين الإسلاميين. ويعزى ذلك بالأساس إلى عالم الضغوط والقيود الثقيل الذي تواجهه الحركات الإسلامية الآن بعد وصولها إلى مواقع السلطة.

فهذه الحركات والعناصر الإسلامية ستكون ملزمة، كما يبدو، بتليين سياستها في مجالات كثيرة، ومن ضمن ذلك موقفها تجاه إسرائيل. سوف تجد هذه الحركات نفسها مضطرة إلى إيجاد مساحة مناورة بين أيديولوجيتها المتشددة وبين ضغوط وقيود الواقع، وهو ما يمكن أن يجد تعبيرا له في المحافظة على «ستاتوس كو» (وضع قائم) أولي وبارد جداً مقابل إسرائيل، وذلك على الأرجح من دون اعتراف رسمي بها.

وقد يتطلب ذلك من العناصر والحركات الإسلامية ذاتها الإبقاء على قنوات سياسية أو أمنية (ممثلو «النظام القديم») تتولى المحافظة على استمرار الاتصال أو العلاقات مع إسرائيل، حتى وإن بشكل مقلص. إن أحد الأمثلة البارزة على ذلك يمكن أن يتوفر في مصر، التي يشكل فيها موضوع العلاقات مع إسرائيل مسألة إستراتيجية ذات أهمية بالغة، داخليا وخارجيا. ومثل هذه الآلية يمكن أن تساعد العناصر الإسلامية في الامتناع عن إجراء اتصالات مباشرة مع جهات إسرائيلية، من جهة، وفي أن لا تقوم، من جهة أخرى، بخطوات تبدو متطرفة في نظر المجتمع الدولي، وتؤدي إلى ممارسة ضغوط شديدة عليها، خاصة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

عموما، يتعين على إسرائيل أن تدرك بأن بيئتها الاستراتيجية تتغير الآن بصورة دراماتيكية، وأنها ترتدي وجها مختلفا كليا عن الوجه الذي عرفت به طوال عشرات السنين. إن تنامي نفوذ وسيطرة التيار الإسلامي في المنطقة بات حقيقة واقعة وليس ظاهرة عابرة. لذا فإن إسرائيل ملزمة بتحليل الظاهرة وتحديث مكونات أساس في نظرية الأمن القومي الإسرائيلية.

[ترجمة: سعيد عياش]

جمعية «زوخروت» تطلق أول خريطة للنكبة باللغة العبرية و«وثيقة يافا» التي تقترح تخطيط عودة اللاجئين الفلسطينيين

المسؤول عن مشروع «تخطيط العودة» في الجمعية لـ «المشهد الإسرائيلي»: العودة ليست حقًا فقط وإنما من الممكن تطبيقها على أرض الواقع

كتبت هبة زعبي:

أطلقت جمعية «زوخروت» (ذاكرات) في يوم النكبة الأخير «وثيقة يافا» التي تقترح تخطيط عودة الفلسطينيين إلى منطقة تل أبيب ويافا، ووزعت في نفس اليوم أيضا أول خريطة عن النكبة باللغة العبرية.

وتأتي هذه النشاطات ضمن مشروع تخطيط العودة الذي تديرة الجمعية منذ عدة أعوام، والذي تقوم من خلاله باقتراح حلول مدروسة لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم الأم.

وتحضر «زوخروت» حاليا لعقد مؤتمر دولي سيقام على مدار يومين في مدينة تل أبيب عن تخطيط العودة.

للتعرف على ماهية مشروع «تخطيط العودة» التقينا عمر الغباري، المسؤول عن مشروع «تخطيط العودة» في «زوخروت»:

(*) سؤال: كيف بدأتم مشروع تخطيط العودة؟ وما هو التصور الذي يطرحه؟

الغباري: نعمل على مشروع «تخطيط العودة» منذ أربعة أعوام بالشراكة مع مؤسسة بديل. المشروع هو تصور عملي وفعلي مخطط ومدروس لكيفية تطبيق حق العودة، نتساءل من خلاله أنه لو افترضنا تمت العودة خلال وقت قريب، فكيف يمكننا استقبال اللاجئين وأين سنسكنهم؟ وكيف سيتمكن اللاجئون من العودة إلى بلدهم الأصلي والحصول على حقهم في العودة؟ وقد تطورت هذه التساؤلات إلى مشروع ندرس من خلاله موضوع العودة ونفحص كيفية تطبيقها على أرض الواقع.

(*) سؤال: ما هي الشروط الأساسية لتطبيق العودة؟ وكيف تفاعل اللاجئون مع الفكرة؟

الغباري: حددنا أمرين أساسيين، من جهة أن لكل لاجئ الحق في العودة وله الحق على أملاكه، ومن جهة أخرى أن العودة لن تؤدي إلى طرد يهود من أماكن سكناهم. وتمت المناقشة على افتراض أن العودة تمت بطريقة سلمية واتفاق وهذا يمكننا من أن نخطط ونطرح أفكارا حول تطبيقها. نحن لا نملك الإجابات على كل الأسئلة لكننا قمنا بطرح الأسئلة حتى نجد حلولا لها، وضعنا الأسئلة على الطاولة وفوجئنا خلال الورشات التي قمنا بها باكتشاف العديد من الأفكار التي طرحها لاجئون من الخارج أو لاجئون من الضفة ولاجئون من الداخل يمتلكون أفكارا جيدة تجعلنا نشعر بالأمل في أن العودة ليست حقًا فقط وإنما من الممكن تطبيقها على أرض الواقع.

لا يوجد شكل واحد للعودة

(*) سؤال: ما هي التساؤلات الأساسية التي طرحتموها؟

الغباري: تساءلنا أولا: أين ستتم العودة؟ ومن خلال هذا السؤال توصلنا إلى استنتاج أنه لا يوجد شكل واحد للعودة، ويمكن أن تكون على عدة أشكال. فعلى سبيل المثال، العودة اليوم إلى قرية مسكة التي لا تزال أراضيها خالية من السكان ومعظم أراضيها الزراعية ما زالت موجودة تختلف عن العودة إلى بلد الشيخ والتي هدمت كليا وأقيمت مكانها مدينة «نيشر» الإسرائيلية، أو عن العودة إلى عسقلان التي أقيمت مكانها مدينة «أشكلون»، أو نجد أنه أقيم مكان القرية مؤسسات أكاديمية مثل قرية الشيخ مُوَنِس التي أقيمت على أراضيها جامعة تل أبيب، فالتخطيط لعودة سكان قرية أراضيها ما زالت خالية من السكان يختلف عن التخطيط لقرية أقيمت مكانها بلدة إسرائيلية، وفي هذه الحالة نقترح أن نقوم ببناء القرية في أقرب مكان من موقع القرية الأصلي، ومن دون التنازل عن حق أهل القرية على أرضهم والاستفادة منها.

(*) سؤال: لماذا ناقشتم قضية جامعة تل أبيب في ورشاتكم أكثر من مرة؟

الغباري: ذكرت قضية جامعة تل أبيب في عدة ورشات استعرضنا خلالها قضية مطابقة لجامعة هولندية تقع في مدينة في نيوزيلاندا بناها الاستعمار الهولندي هناك، فبعد زوال الاستعمار توصلوا إلى حل منطقي ينال خلاله أهالي القرية أجرة الأرض المبنية عليها الجامعة، لذا في إمكان أهالي قرية الشيخ مُوَنِس بعد بناء قريتهم على أقرب مكان من جامعة تل أبيب وبعد أن يُعتَرَف بملكيتهم على قسائم الأرض التي أقيمت عليها الجامعة أن تقوم جامعة تل أبيب بدفع أجرة استعمال الأرض أو استعادة جزء من أرباح هذه الأرض أو أن يقرر أهل القرية ما يشاؤون بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى هدم الجامعة.

(*) سؤال: ما هي الفعاليات والنشاطات التي قمتم بها خلال عملكم على المشروع؟

الغباري: أقمنا معرضا خاصا قبل عامين عن «تخطيط العودة»، عرضت خلاله نصوص، كتابات وأفكار نظرية، وقام خلاله عدة مخططين ومهندسين بعرض نماذج لكيفية العودة إلى عدة بلدات مهجورة، مثل نموذج قدمه المخطط حنا فرح عن كيفية العودة إلى كفر برعم، وعرض أيضا تخطيط قدمه ثلاثة مخططين حول تخطيط العودة إلى قرية مسكة، وقامت مهندسة سويسرية بعرض تخطيط للعودة إلى قرية كفر عنان. وأطلقنا «وثيقة يافا» في يوم النكبة الأخير والتي تضمنت تصور العودة إلى منطقة تل أبيب ويافا مع المحافظة على حق اللاجئ في العودة والحرص على عدم هدم المباني القائمة، وقد أطلقت الوثيقة مجموعة ضمت إسرائيليين وفلسطينيين من سكان يافا.

(*) سؤال: ما هي الورشات التي أقمتموها خلال المشروع؟

الغباري: أقمنا عدة ورشات داخلية خاصة للطاقم إضافة إلى ناشطين لهم علاقة بالجمعية، وأقيمت بالمشاركة مع مؤسسة «بديل» في بيت لحم. أقيمت الورشة الاولى في بلغراد، وورشة أخرى أقيمت في إسطنبول وقبل حوالي العام أقمنا ورشة في مدينة «كيب تاون» في جنوب إفريقيا، وبعد نهاية هذه الورشة أصدرنا وثيقة مشتركة بين «زوخروت» و«بديل»، أطلقنا عليها اسم وثيقة «كيب تاون»، وهي منشورة في موقعنا ونحن نقوم بإرسالها إلى سياسيين وباحثين حتى يقوموا بالتعقيب عليها. بالإضافة إلى ذلك، أقمنا مجموعتين رئيستين، خططت الاولى العودة إلى مسكة والثانية العودة إلى يافا وتل أبيب، وقريبا سنقيم مجموعة تخطط العودة إلى مدينة اللد، وفي الأسابيع الأخيرة شاركنا مع «جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل» و«المؤسسة العربية لحقوق الإنسان» و«جمعية بلدنا» وأنشأنا خلال ذلك خمس مجموعات من مهجرين من فلسطينيي الداخل من خمس قرى مختلفة، وتقوم كل مجموعة بالتخطيط وتصور العودة إلى قريتها، وفي شهر تموز القادم ستقوم كل مجموعة بعرض فكرتها وتصورها.

(*) سؤال: هل درستم نماذج مماثلة من خلال تحضيراتكم؟

الغباري: قمنا بإرسال مجموعة لدراسة ما جرى في دول يوغسلافيا قبل تقسيمها وتحديدا في صربيا وكوسوفو، وذلك حتى نتعلم منهم كيف حلوا قضية عودة اللاجئين. كما هو معلوم، هجر الكثيرون هناك بعد انتهاء الحرب، لكن كافة الأطراف هناك تعترف بحق العودة وأتيح لكل شخص طُرِدَ من بيته بسبب الحرب امكان العودة إلى بيته، على الصعيد العملي عدد قليل عاد إلى وطنه، والسبب الذي تبين لنا لذلك أن العلاقات لا زالت متوترة، لذا قام قسم منهم بتأجير منزله، وقسم تركه فارغا وقسم آخر قام ببيعه. حق العودة هو أمر شخصي يتعلق باللاجئ نفسه وهو يحدد الطريقة التي يستغل بها ملكه، لكن لا أحد مسموح له التلاعب بهذا الحق.

(*) سؤال: كيف يمكن ملاءمة العودة في ذهن اللاجئ مع الواقع القائم؟

الغباري: لمسنا من خلال الورشات أن العودة التي يحلم بها اللاجئ الفلسطيني وخصوصا كبار السن الذين طردوا العام ١٩٤٨ هي ملاقاة فلسطين التي تركوها في النكبة، يحلمون أن يجدوا فلسطين قبل النكبة غير الموجودة حاليا، لذا يجب تحضير اللاجئ للواقع الجديد الذي سيرجع إليه حتى نخفف عنه الصدمة والمأساة. من الممكن أن نبني في كل منطقة مكانا يشبه القرية الأصلية وملاءمتها مع كافة الاحتياجات المتنوعة التي تحتاجها الأجيال الجديدة لتسهيل إقامتها في وطنها، ونحن نرغب في تطوير خطاب نطالب خلاله أن لا تكون العودة عشوائية، فنحن لا نريد إعادة اللاجئ من مخيم لاجئين خارج الوطن إلى مخيم لاجئين في فلسطين، خصوصا أن عدد السكان اليوم هو ثمانية أضعاف العدد الذي كان العام ١٩٤٨ وعلينا تخطيط عودتهم مع توفير كافة الاحتياجات المطلوبة.

توجد أماكن تكفي لعودة اللاجئين

(*) سؤال: هل تتوقع أن تخلق العودة ازدحاما في المنطقة؟

الغباري: توجد أماكن في فلسطين تكفي لعودة اللاجئين، ولن يكون هناك أي ازدحام، ويمكن أن تبنى لهم قرى ومدن، إما في مكان البلد الأصلي، أو في أقرب مكان ممكن، أو في أفضل مكان يمكن البناء فيه. مثلا اقترحت بعض الورشات بناء مدينة كبرى في موقع يجمع عدة قرى قريبة مع بعضها البعض والتي لو بقيت حتى اليوم كان من الممكن أن تصبح مدينة. تصور العودة بشكل عام يمكن أن يعطينا تصورا منطقيا وملموسا أنه في الإمكان تطبيق العودة وأيضا يمنحنا الأمل في تحقيقها، فنحن اليوم نعيش تحت شعار حق العودة وعرضه كحلم بعيد المنال ويستحيل تطبيقه ولكننا حين نترجم هذا الحلم إلى أفكار عملية يمنحنا الأمر الكثير من الأمل.

(*) سؤال: هل يشارك يهود في الورشات؟ وما رأيك في أهمية مشاركتهم؟

الغباري: بالطبع هناك مشاركة كبيرة وبارزة، فقد شارك في ورشة «تل أبيب- يافا» ٢٠ شخصا من بينهم ١٥ شخصا يهوديا، وورشة مسكة شملت ٥ مشاركين فلسطينيين و١٠ يهود، وفي الورشات خارج البلاد كان نصف المجموعة من اليهود، وجمعية «زوخروت» تطالب بالاعتراف بالنكبة وبحق العودة، واليهود المشاركون والناشطون معنا يفكرون ويناقشون دائما كيفية تطبيق هذا الحق، وأجد أهمية كبيرة لمشاركتهم لأن صوتهم هام خلال طرح الفكرة ويجعل الفكرة ممكنة ويجعلنا نشعر أنه يمكن التغلب على التحديات والصعوبات التي تواجهها وأن تحقيقها هو في النهاية أمر إيجابي ويجلب الفائدة للجميع.

(*) سؤال: هل تسعون للتعاون مع أطر سياسية لتطوير خطاب سياسي حول حق العودة؟

الغباري: نعم، هذه الإمكانية موجودة، بعد إطلاقنا وثيقة يافا مؤخرا، تخطط المجموعة التي بادرت لها إلى استفزاز متخذي القرارات والمؤسسات الرسمية فلسطينيا وإسرائيليا، سنرسل الوثيقة إلى بلدية تل أبيب- يافا وسنطلب مناقشتها في المجلس البلدي، وسنوسع النقاش مع مؤسسات فلسطينية في يافا حتى تطرح الموضوع، وسنبعث بالوثيقة إلى مكاتب ذات صلة مع السلطة الفلسطينية، علينا تطوير الفكرة كخطاب سياسي وأن نثير نقاش حول إمكانية تطبيق العودة وليس فقط المطالبة بالاعتراف بحق العودة، ونطمح إلى أن يثار النقاش على مستوى عربي ودولي، ونحن أيضا نتوقع وجود عقبات ومعيقات أمامنا.

(*) سؤال: هل هناك نشاطات مستقبلية تنوون إقامتها مرتبطة مع المشروع؟

الغباري: في شهر أيلول القادم نخطط لإقامة مؤتمر دولي يناقش تطبيق عودة اللاجئين وسيقام في مدينة تل أبيب على مدار يومين بمشاركة محاضرين فلسطينيين وإسرائيليين وأجانب، وأحد المشاركين فيه هو أليكس بورن، أحد أشهر الأشخاص في جنوب إفريقيا ومن مؤسسي لجان المصالحة والعدالة، وسنقوم بتوثيق المواد التي تطرح خلاله في شكل نشرة أو مجلة أو حتى كتاب.

خريطة النكبة باللغة العبرية- وسيلة مساعدة لتخطيط العودة

أشار ايتان برونشتاين، معد الخريطة والمدير العام للجمعية، إلى أنه يمكن الاستعانة بهذه الخريطة خلال عملية التخطيط للعودة. ويقول: «أطلقنا عليها اسم «خريطة النكبة»، وهي تضم كافة البلدات التي دمرتها الحركة الصهيونية، ما يميز هذه الخريطة أنها توضح باللون الرمادي كافة البلدات القائمة حاليا ومن ناحية ثانية عَلَمْنا كافة البلدات العربية التي دمرتها الحركة الصهيونية بلون بارز، هذه الخريطة مفيدة جدا في سياق تخطيط العودة».

(*) سؤال: لماذا بادرتم إلى الفكرة؟

برونشتاين: فكرة إصدارها كانت مطروحة منذ إقامة الجمعية، لأن الأمر مفهوم ضمنا أنه يجب أن تكون موجودة، السؤال الأهم هنا لماذا فقط قبل شهر توفرت خريطة لفلسطين بالعبرية والتي كان يجب أن تكون متوفرة منذ زمن طويل. قبل حوالي عام شعرت أني أمتلك الثقة الكاملة في إنتاج مثل هذه الخريطة، فالأمر يحتاج إلى مسؤولية كبيرة وحذر شديد ونحن نمتلك الآن خبرة ومعرفة أكبر وسمعة معروفة حتى نقوم بتنظيم خريطة ذات مرجعية كبيرة تنال ثقة الجمهور.

(*) سؤال: ما الذي يميز هذه الخريطة؟ وما هو محتواها؟

برونشتاين: تستعرض هذه الخريطة كافة البلدات التي هدمت في البلاد منذ بدء ممارسات الحركة الصهيونية، فهناك بلدات دمرت قبل النكبة، وهي قرى فلسطينية صغيرة قامت الحركة الصهيونية بشراء أراضيها من إقطاعيين كبار وقامت بطرد السكان منها، وهي حوالي ٦٢ قرية. ووضعنا أيضا علامات على قرى يهودية هدمت العام ١٩٤٨ وهي ٢٢ قرية، ونجد قرى يهودية هدمت قبل العام ١٩٤٨ وهي ثلاث قرى. تطلعنا «خريطة النكبة» على كافة البلدات الفلسطينية التي دمرتها إسرائيل، ووضعنا علامات على حوالي ٦٧٨ بلدة مهجرة، وذلك بثلاث طرق مختلفة وفق حجمها: قرى صغيرة قطنها حتى ١٠٠ شخص، وبلدات متوسطة قطنها ١٠٠ حتى ٣٠٠٠ شخص، وبلدات كبيرة (مدن) قطنها أكثر من ٣٠٠٠ شخص. نجد في الخريطة ١٢٧ قرية في الجولان دمرت خلال حرب ١٩٦٧، وهذه هي المرة الأولى التي تستعرض فيها خريطة القرى السورية المهجرة، بالإضافة إلى ثلاث قرى فلسطينية في الضفة (قرى اللطرون) والتي هدمت في حرب العام ١٩٦٧. وهناك إشارة خاصة في الخريطة إلى ١٤ بلدة عربية قائمة تعرضت إلى طرد جزئي أو مؤقت خلال النكبة مثل عيلبون، ترشيحا، عيلوط، نحف وغيرها....اقتصرت الخريطة فقط على القرى التي دمرتها الحركة الصهيونية خلال الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. على سبيل المثال لم تتطرق الخريطة إلى القرى الألمانية (تمبرليم) العشر التي دمرها البريطانيون في نهاية الحرب العالمية الثانية وطردوا سكانها إلى أستراليا بعد أن تضامنوا مع الحركة النازية، ولم تتطرق إلى البلدات اليهودية التي هجرها سكانها لأنهم لم يستطيعوا التأقلم والعيش في البلاد.

(*) سؤال: كيف توزعون الخريطة؟ وهل هناك طلب على اقتنائها؟

برونشتاين: نوزعها بعدة طرق: قبل أي شيء، يمكن الإطلاع عليها من خلال موقعنا في الانترنت، وهي معروضة بجودة عالية ومن الجانبين، ويمكن أيضا اقتناؤها عن طريق الانترنت، أما النسخ الورقية فنقوم بتوزيعها وإعطائها لكل من يأتي إلى مكتب الجمعية، ونوزعها في كل المناسبات والنشاطات. حتى اليوم وزعنا مئات النسخ في مناسبات مختلفة، وهناك طلب متزايد عليها.

الكنيست يصادق على مشروع قانون جديد لكم أفواه الفنانين ضد ممارسات الجيش الإسرائيلي!

صادق الكنيست الإسرائيلي بالقراءة التمهيدية، الأسبوع الماضي، على مشروع قانون جديد يتيح للجنود الإسرائيليين إمكان تقديم دعاوى قضائية مدنية ضد كل من ينتقد الجيش.

وجاء ذلك بعد أن أقرت اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين يوم ٦ أيار الحالي توصية أعضاء الائتلاف الحكومي الإسرائيلي بالتصويت على مشروع القانون الذي أطلقت عليه وسائل الإعلام الإسرائيلية اسم «جنين جنين»، والذي قدمه عضو الكنيست يوني شتبون من حزب «البيت اليهودي» وغيره، بحجة ردع أي شخص أو مؤسسة تنتقد الجيش الإسرائيلي و«تسيء إلى سمعته».

وستعتمد هذه الدعاوى على قانون «القذف والتشهير».

وفكرة هذا القانون تنسب إلى القضية التي أثارها فيلم «جنين جنين» للفنان محمد بكري، والذي تناول فيه عملية اقتحام الجيش الإسرائيلي لمخيم جنين العام ٢٠٠٢ وممارسات الجيش خلال اقتحام المخيم من خلال شهادات حية لسكان المخيم، وبسبب ذلك قامت مجموعة من الجنود الإسرائيليين بملاحقة بكري قضائيا من خلال دعوى مدنية بادعاء أن سمعتها تضررت بسبب عرض الفيلم على الرغم من أنها لم تظهر في الفيلم. وطالبت بمنع عرض الفيلم في إسرائيل، لكن دعواهم فشلت بعد مداولات طويلة في المحكمة المركزية والمحكمة العليا استمرت عدة أعوام، وسمح بعرض الفيلم في النهاية في إسرائيل، وحاول هؤلاء الجنود أيضا حث المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية على تقديم لائحة اتهام جنائية بحق بكري، لكن حتى الآن لم تنجح محاولاتهم هذه.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد عرض الفيلم في إسرائيل حاولت جهات إسرائيلية مختلفة تقديم دعوى قضائية ضد الفنان محمد بكري بحجة القذف والتشهير، لكن القانون في صيغته الحالية يجيز لكل إنسان انتقاد المؤسسات الحكومية ومن ضمنها مؤسسة الجيش، ولذا لا يمكن تقديم دعوى قضائية ضد أي انسان أو مؤسسة تنتقد الجيش وجنوده.

ويحاول مشروع القانون الجديد تصحيح قانون «القذف والتشهير» حتى يصبح بالإمكان تقديم دعوى مدنية ضد أي مؤسسة أو فرد يعتبر القانون أن انتقاده يسيء إلى الجيش وسمعته.

واعتبرت عدة جهات حقوقية أن مشروع القانون يعتبر أداة جديدة لكم الأفواه ومسا صارخا بحرية التعبير عن الرأي.

وصادقت اللجنة الوزارية المذكورة على مشروع القانون على الرغم من معارضة ثلاثة وزراء من ضمنهم وزيرة العدل تسيبي ليفني التي اعتبرت أن مشروع القانون هذا يمكنه أن يخلق تأثيرا عكسيا وأن يمس بحرية التعبير، لكن من جهة أخرى أيد وزير الأمن الداخلي إسحق أهرونوفيتش مشروع القانون هذا بشدة، وطلب توسيعه ليشمل أيضًا الشرطة وباقي قوى الأمن.

وبارك عضو الكنيست ياريف ليفين، رئيس كتل الائتلاف الحكومي والشريك في تقديم مشروع القانون، إقراره واعتبر ذلك خطوة هامة للحفاظ على «كرامة ومكانة جنود الجيش الإسرائيلي». وأضاف أن مشروع القانون «سيضع حدا للتخلي عن الدماء والسمعة الطيبة لمحاربينا، وهكذا سيجازى ويحاسب بصورة ملائمة كل من ينشر دعاية كاذبة على نمط فيلم جنين جنين».

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

الخارطة السياسية في إسرائيل
انتخابات 2013
برهوم جرايسي

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»